وضعية حركة تعزيز التغذية

تقرير مرحلي

(سبتمبر/أيلول 2013)

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات **2**

ملخص: **1**

عرض عام للتقرير المرحلي لحركة تعزيز التغذية **2012-2013** **1**

تطور حركة تعزيز التغذية 2

اتجاهات المؤشرات التغذوية لدى بلدان حركة تعزيز التغذية 2

إظهار النتائج: التقدم المحرز في مقابل الأهداف الاستراتيجية لحركة تعزيز التغذية 3

تدعيم بلدان حركة تعزيز التغذية يعزز قدراتها على تحقيق النتائج 6

أُطُر جديدة للمساندة العالمية من أجل عمل مشترك فعال في البلد المعني 6

المحاسبة على النتائج 7

التحديات التي تواجهها البلدان الملتزمة بتعزيز التغذية 8

المُضي قُدماً: حركة تعزيز التغذية 2013 - 2014 8

توصيات لأصحاب المصلحة في حركة تعزيز التغذية 8

مقدمة **10**

الفصل الأول:أسباب وتبعات سوء التغذية: **12**

أثر سوء التغذية: 14

اتجاهات ومؤشرات سوء التغذية: 15

توقف النمو: 16

الهزال: 19

الرضاعة الطبيعية الحصرية: 20

المؤشرات الأخرى للرفاهية التغذوية 22

تدخلات التغذية المحددة والنُّهج المراعية للتغذية 22

مساندة تهيئة بيئة داعمة لتعزيز التغذية 23

الفصل الثاني: التحولات في أساليب العمل: عرض النتائج في بلدان حركة تعزيز التغذية **25**

العملية 1: تحويل البيئة الداعمة 27

العملية 2: إحداث تحول في السياسات والإطار القانوني 31

تنفيذ المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم 31

الأطر القانونية لإجازة الأمومة: 32

معايير إغناء الأغذية: 33

معالجة الملح باليود: 33

الدستور الغذائي: 34

العملية 3: إدخال تحول في عملية التنفيذ ـ إطار النتائج المشتركة 35

العملية 4: تحسين التتبع المالي وحشد موارد إضافية 38
تتبع الموارد المالية الخارجية: 41
مقارنة التقدم المحرز بين العمليات الاستراتيجية 42
الفصل الثالث: تعزيز القدرات لتحقيق النتائج **43**
متطلبات الدعم والمساندة: 44
مراحل الاستعداد لتعزيز التغذية: 46
الفصل الرابع: حشد الدعم العالمي من أجل العمل المشترك الفعال **48**
شبكات المانحين: 49
شبكة المجتمع المدني: 50
شبكة منظومة الأمم المتحدة: 52
شبكة الأعمال: 54
مجموعة القيادة لحركة تعزيز التغذية 55
الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية 56
الفصل الخامس: المحاسبة عن النتائج داخل حركة تعزيز التغذية **57**
مبادئ الانخراط والمشاركة الخاصة بحركة تعزيز التغذية: 57
عملية المشاورات الخاصة بتضارب المصالح في حركة تعزيز التغذية: 57
إطار الرصد والتقييم الخاص بحركة تعزيز التغذية 58
نظم معلومات الشبكة الخاصة بالتغذية: 58
موقع الويب الخاص بحركة تعزيز التغذية : 58
استخدام المناصرة والاتصالات لتحسين المساءلة: 59
الفصل السادس:المُضي قُدماً: تعزيز القدرات لتحقيق النتائج **60**
أولويات بلدان حركة تعزيز التغذية: 60
الفئة أ: الحفاظ على الالتزامات ودعم التغيير المؤسسي 61
الفئة ب: ضمان وجود قدرات كافية للتنفيذ 61
الفئة ج: تشجيع الاتصالات الفعالة 62
تقييم مستقل لوظيفة حركة تعزيز التغذية 63
الملحق **1**:الحكومات الملتزمة أمام حركة تعزيز التغذية **64**
الملحق الثاني: عرض عام لحركة تعزيز التغذية منذ **2010** **66**
السنة الأولى: 2010 – 2011 66
السنة الثانية: 2011-2012 66

ملخص:

1) **يوجد الآن في حركة تعزيز التغذية (SUN) واحد وأربعون بلداً**، وهي مأوى لأكثر من نصف أطفال العالم المتضررين من سوء التغذية المزمن (توقف النمو). ومنذ 2010، عملت حركة تعزيز التغذية على تهيئة مجال يمكن أن تصبح فيه التغذية أولوية سياسية عالمية. وأثناء 2012، استثمرت بلدان حركة تعزيز التغذية في أساليب جديدة للعمل على ضمان أن تكون الجهود الرامية إلى تحسين التغذية فعالة بأقصى قدر ممكن. وفي 2013، شجعت حركة تعزيز التغذية: (أ) توفير موارد إضافية؛ (ب) تضافر الجهود من جانب أصحاب المصلحة المتعددين؛ (ج) تعزيز القدرات المطلوبة لتحقيق النتائج المرجوة؛ و (د) تحسين النظم من أجل عرض النتائج.

2) **شددت البحوث المنشورة في 2013 على المنافع غير المعتادة التي تتحقق نتيجة للاستثمارات الفعالة في الإجراءات التدخلية المحددة ذات التأثير المرتفع على التغذية.** ونجد في بلدان حركة تعزيز التغذية استثمارات متزايدة في استراتيجيات التنمية المراعية لمحددات سوء التغذية. ويجري أصحاب المصلحة بحركة تعزيز التغذية في الوقت الراهن دراسات لتحديد الاستثمارات التي تحدث الفروق الشاسعة في سياقات مختلفة.

3) **تم استخدام إطار حركة تعزيز التغذية الخاص برصد التقدم المحرز وتقييم الأثر أثناء 2013**: يوضح هذا الإطار أن تقرير البلدان الخمسة عشر التابعة لحركة تعزيز التغذية حدد العناصر المطلوبة لتسريع وتيرة توسيع نطاق العمل الذي سيمكن الناس من تحسين تغذيتهم. ومع ذلك، لا يوجد أي بلد تابع لحركة تعزيز التغذية في وضع يجعله يُرجع الحد من سوء التغذية إلى مشاركته في حركة تعزيز التغذية. وعلاوة على ذلك، في حين نجد أن المؤشرات الرئيسية لسوء التغذية تبين علامات تحسن في حركة تعزيز التغذية بأسرها، فإن معدلات سوء التغذية لا تزال مرتفعة، ونحن بحاجة إلى 10 سنوات على الأقل من الجهود الجماعية المكثفة لتسريع وتيرة التقدم، وتعزيز هذه المكتسبات.

4) **زيادة الاهتمام السياسي بالتغذية في السنة الماضية:** ساهم ذلك في إحداث التحولات في الترتيبات المؤسسية الضرورية لتوسيع العمل في بلدان حركة تعزيز التغذية. ويتباين معدل التقدم المحرز، وذلك على الرغم من أن معظم البلدان قد استثمرت في تمكين أصحاب المصلحة من توفيق وتنسيق دعمهم من أجل تنفيذ السياسات الحكومية من خلال منصات وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين. كما عززت السياسات الوطنية، ودعمت الأُطُر القانونية لإرساء الأساس من أجل التوجيه الفعال للإجراءات والعمل. ويعمل مختلف أصحاب المصلحة في الوقت الحالي نحو تحقيق مجموعة منفردة من النتائج المتوقعة، وذلك على الرغم من أن بعض الحكومات أفادت بوجود صعوبات بشأن سياسات مواءمة السياسات. وتم الالتزام بتقديم ما يزيد عن 23 مليار دولار من الموارد المالية المحلية والخارجية مع توقع توفير المزيد بمجرد أن يظهر النجاح المرجو.

5) **تتضمن أولويات حركة تعزيز التغذية في 2014:** (أ) متابعة استخدام الموارد المحلية والخارجية في بلدان حركة تعزيز التغذية على نحو أفضل؛ (ب) تعزيز تصميم وتنفيذ الخطط الوطنية لتعزيز التغذية مع التركيز على جودة واستدامة الجهود على مستوى المجتمعات المحلية؛ (ج) ضمان الاستجابة الفورية والفعالة للمتطلبات المتزايدة من جانب بلدان حركة تعزيز التغذية من أجل تقديم المساعدة مع تنمية القدرات اللازمة لاتخاذ الإجراءات الفعالة على نطاق واسع؛ (د) مواصلة تقديم المساعدة للبلدان في إطار قيامها بتطوير أنظمة قوية لمتابعة الاستثمارات، ورصد التقدم المحرز، وإظهار أثر الجهود الجماعية. وسيكون هناك تقييم مستقل للأساليب التي تساهم من خلالها حركة تعزيز التغذية في تنفيذ هذه الإجراءات، وتحقيق الأثر المرجو.

عرض عام للتقرير المرحلي لحركة تعزيز التغذية 2012-2013

I) **يركز هذا التقرير السنوي على التقدم الذي حققه 41 بلداً ضمن حركة تعزيز التغذية الآن**؛ وهي البلدان التي التزمت بتحسين التغذية من أجل ملايين الأطفال وأمهاتهم. ويدرس هذا التقرير منافع ومزايا الاستثمار في تحسين التغذية، والأدلة والشواهد التي تبين العمليات والإجراءات المطلوبة لتعزيز بيئة داعمة لاتخاذ الإجراءات الفعالة، وكيف تعمل هذه الإجراءات على إحداث تحول في الأساليب التي تعمل بها الآن الحكومات وشركاؤها الداخليون. ويصف هذا التقرير أيضاً كيف تستجيب شبكات الداعمين في المجتمع الدولي في الوقت الحالي لقيادة بلدان حركة تعزيز التغذية، والاحتشاد حول الخطط الوطنية من أجل

التغذية. كما يبين أن حركة تعزيز التغذية تبين إنجازاتها حالياً سنة بعد سنة، وتتعلم من خبرات وتجارب أعضائها. وفي حين أن هذا التقرير يسلط الضوء على الإنجازات المهمة التي تحققت في هذه السنوات الثلاث منذ خروج حركة تعزيز التغذية إلى أرض الواقع، والسنة الماضية على وجه الخصوص، فإنه يشدد أيضاً على الحاجة إلى تعزيز الجهود إذا أردنا أن يحقق هذا التقدم المحرز تحسينات كبرى ومستدامة في أوضاع التغذية لجميع الناس. ويستفيد هذا التقرير من إطار الرصد والتقييم الخاص بحركة تعزيز التغذية الذي تم إعداده بناءً على طلب مجموعة القيادة لمتابعة التقدم المحرز في بلدان وشبكات حركة تعزيز التغذية في مقابل مجموعة من علامات التقدم لأربع عمليات تشير الأدلة والشواهد إلى أنها ضرورية لتحقيق الأثر المرجو.

تطور حركة تعزيز التغذية

II) **سيتذكر الجميع عام 2013 باعتباره سنة النهضة الغذائية**. فقد التزم أكثر من 13 بلداً آخر وولاية ماهاراشترا بتوسيع نطاق خطط التغذية الوطنية لديها لتحسين التغذية لشعوبها. وهذه البلدان هي موطن لأكثر من 81 مليون طفل يعاني من توقف النمو، أي نصف إجمالي العالم. وهذه العملية تبين أن أجندات التنمية لدى العديد من البلدان تعطي أولوية للتغذية. وتأخذ حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية وشركاؤها في التنمية قضية التغذية مأخذ الجد؛ ومع توفر المعلومات الآن على نطاق أوسع من ذي قبل، فإن شعوب هذه البلدان أخذت في مساءلة هذه الحكومات وداعميها. ويعتبر ضمان التغذية الكافية مسؤولية جوهرية للحكومات وشركائها في التنمية، كما أنها تظهر في عدد متزايد من الحملات المناهضة لعدم الإنصاف والعدالة.

III) **حققت حركة تعزيز التغذية تقدماً عظيماً في 3 سنوات**. وفي السنة الماضية، دار محور تركيز حركة تعزيز التغذية حول توفير الموارد المطلوبة لعمل وطني فعال بغية تحقيق أثر تغذوي. وتم الالتزام بتقديم ما يزيد على 23 مليار دولار من الموارد الخارجية لصالح التغذية، وتشهد شبكات الداعمين مساندة الآن، كما يجري التوصل إلى توافق حول أفضل طريقة لتحسين فعالية المساندة المقدمة لبلدان حركة تعزيز التغذية. وتطبق بلدان حركة تعزيز التغذية خبراتها، وتجاربها، ومعارفها بأساليب تعمل على تغيير الخطاب المعني بالتغذية، ومن شأن هذا الشروع إدخال تحولات دائمة في الطريقة التي نعمل بها معاً على نحو فعال. ويجري بذل جهود لضمان أن يكون لمفهوم "عدالة التغذية" سمة أساسية في الخطاب المعني بالتنمية وحقوق الإنسان. وقد خلقت حركة تعزيز التغذية مجالاً لحشد الدعم العالمي من أجل تعزيز التغذية على المستوى القطري، وتمكين الحكومات والهيئات المنفذة للبرامج من تحقيق الأثر على نحو أفضل. كما عملت على تحسين الروابط بين العمل على المستوى القطري والمناصرة العالمية للتغذية، ومكنت الحكومات من تعزيز قدرتها على تحقيق النتائج. وثمة قبول متزايد لتمكين المرأة باعتباره مساراً مركزياً لتحقيق عدالة التغذية. ويذكرنا العمل الذي تم القيام به هذا العام بأنه ما زال أمامنا الكثير لتحقيق الأهداف الوطنية المعنية بتحسين التغذية، والقضاء على مثالب سوء التغذية في حياتنا.

IV) **سوء التغذية مسؤول عما يقرب من نصف حالات وفيات الأطفال دون الخامسة كل سنة، أي أكثر من 3 ملايين حالة وفاة سنوياً**. وعلى مستوى العالم، نجد أن واحداً من كل أربعة أطفال تحت سن الخامسة، أو 165 مليون طفل، يعاني من توقف النمو. وثمة أدلة وشواهد دامغة وقاطعة على أن الاستثمار في التغذية ينقذ الأرواح، ويحسن الصحة والرفاهية، ويزيد التحصيل الدراسي، ويتيح عائدات هائلة على الاستثمار فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. في يونيو/حزيران 2013 أقوى الأدلة والشواهد حتى الآن على المنافع المحتملة لإجراءات الحد من مخاطر سوء التغذية. وتقدم سلسلة ثانية من الأبحاث حول تغذية الأمهات والأطفال، تم نشرها بمعرفة مجلة لانسيت (Lancet)[1] في الفترة من بدء الحمل وحتى العام الثاني للطفل، وهي في غاية الأهمية للمرأة قبل الحمل. كما تفيد الأدلة والشواهد أن التغذية الجيدة مهمة للغاية.

اتجاهات المؤشرات التغذوية لدى بلدان حركة تعزيز التغذية

V) **تشير اتجاهات المؤشرات التغذوية إلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من جانب حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية وشركائها لتسريع وتيرة التحسن في أوضاع التغذية**. ولقياس أثر الجهود المبذولة لتحسين التغذية، تتابع حركة تعزيز التغذية توقف النمو كمؤشر شامل على الأشكال المتعددة لسوء التغذية، وكذلك الهزال والرضاعة الطبيعية الحصرية[2]. وتقابل هذه المؤشرات الأهداف العالمية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في جمعية الصحة العالمية في مايو/أيار 2012.

a) وفي بلدان حركة تعزيز التغذية، نجد أن الحد من توقف النمو يسير في الاتجاه الصحيح وإن كان على نحو غير مطرد أو غير كافٍ. وبناءً على الاتجاهات المتاحة، أظهر 15 بلداً معدل نقص سنوي في المتوسط في تفشي توقف النمو تجاوز 2% سنوياً. وأياً ما كان الأمر، فإن 4 بلدان فقط من هذه البلدان هي التي حققت المعدل المستهدف البالغ 3.9 في المئة والمطلوب تحقيقه في السنوات ما بين 2012 و 2025 بشأن تحقيق الأهداف العالمية للحد من توقف النمو؛

[1] Maternal and Child nutrition- The Lancet, June 2013

[2] فقر الدم، وانخفاض وزن المواليد، وزيادة وزن الأطفال تعتبر مؤشرات مهمة أيضاً للرفاهية التغذوية، غير أن هذا التقرير لم يتناولها بالمتابعة.

b) وتتباين اتجاهات الحد من توقف النمو تبايناً كبيراً حسب المنطقة، فقد ثبت معدل توقف النمو في أفريقيا في الفترة ما بين 1990 إلى 2010 عند 40%، بينما تراجع بشدة من 49% إلى 28% في آسيا، حيث تراجعت أعداد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو من 190 مليوناً إلى 100 مليون. ومعظم بلدان حركة تعزيز التغذية من أفريقيا، بينما العدد الأكبر من الأطفال الذين يعانون من توقف النمو يعيشون في آسيا. وهذا يعطي زخماً إضافياً للتعلم المشترك بين بلدان حركة تعزيز التغذية.

c) وكان التقدم المحرز للحد من الهزال ممزوجاً بالمزايا والمثالب: 11 بلداً الآن تحقق أهداف جمعية الصحة العالمية المتمثلة في الوصول بمعدلات الهزال إلى أقل من 5%، بينما تتجاوز المعدلات في بلدان حركة تعزيز التغذية 15%، وهو ما يعتبر حداً طارئاً؛ و

d) أما اتجاه معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية في بلدان حركة تعزيز التغذية، فهو أبعد ما يكون عن المستهدف لجمعية الصحة العالمية البالغ 50% في 2025: 15 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية تحقق بل تتجاوز أهداف جمعية الصحة العالمية بشأن الرضاعة الطبيعية الحصرية للأطفال الأقل من 6 شهور، بينما 26 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية لم تتطرق بعد إلى هذا المسار.

VI) تستجيب البلدان والشركاء في حركة تعزيز التغذية لضرورة تسريع وتيرة العمل لتحسين التغذية من خلال الاستثمار في إجراءات تدخلية تغذوية محددة، ونُهج مراعية للتغذية.

a) وتبين الأدلة والشواهد في سلسلة دراسات مجلة لانسيت (Lancet) أن الاستثمارات في إجراءات تدخلية تغذوية محددة يمكن أن تنقذ ملايين الأرواح، وتمنع 15% من حالات الوفاة عند الأطفال دون الخامسة. ولهذه الإجراءات التدخلية آثار مباشرة على تغذية النساء والأطفال، وتتضمن على سبيل المثال، الترويج المحسن، وحماية وتعزيز الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية الكافية، والمكملات الغذائية والمغذيات الدقيقة، والتحصين، وعلاج سوء التغذية الحاد في الوقت المناسب وعلى نحو فعال؛ و

b) فـفي الوقت نفسه، يتعين على استراتيجيات التنمية أن تعالج الأسباب الرئيسية لسوء التغذيةوتركز استراتيجيات التنمية المراعية للتغذية على زيادة الخيارات المتاحة أمام جميع الناس لتفاديواجهة مخاطر سوء التغذية، مع التركيز على نحو خاص على الأساليب التي يمكن من خلالها أن تعمل الرعاية الصحية، والزراعة، والأنظمة الغذائية، وخدمات الحماية الاجتماعية، ومبادرات تمكين المرأة، والتعليم، وتحسين سبل الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والمياه على تحسين النواتج التغذوية. وثمة حاجة إلى المزيد من الأبحاث لفهم كيف يمكن للقطاعات المعنية إظهار الأثر من خلال أدلة وشواهد تقوم بجمعها في الوقت الحالي على نحو أفضل.

VII) على الرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً للغاية لتوصيف التغيرات في المؤشرات التغذوية، من الممكن تقييم التحولات التي تحدث الآن في بلدان حركة تعزيز التغذية نظراً لأنها تسعى إلى تهيئة بيئة تمكن من تعزيز الإجراءات الفعالة وتعمل على توسيع نطاقها بغية تحسين التغذية من خلال إجراءات تدخلية تغذوية مباشرة، وبرامج مراعية للتغذية، وبتحسين حوكمة الجهود الرامية إلى تحسين التغذية.

VIII) يعتمد أثر حركة تعزيز التغذية على كل من عدد البلدان المشاركة، والأساليب التي تعمل بها هذه البلدان مع بعضها البعض لتحقيق ما يلي: (أ) تجميع أصحاب المصلحة على مستوى البلد المعني معاً؛ (ب) وضع سياسات وأُطُر تشريعية فعالة؛ (ج) تعزيز أنظمة التنفيذ وآليات المساءلة؛ و (د) زيادة المخصصات المالية لإجراءات تدخلية تغذوية محددة أو نُهج مراعية للتغذية تمكن الناس من التمتع بتغذية أفضل. وتخلق هذه التحولات المؤسسية السياق من أجل التعزيز المستدام للتغذية. وسيظهر نجاح هذه حركة تعزيز التغذية من خلال الأثر على حياة الناس، والتحسن في أوضاعهم التغذوية. وتنعكس هذه التحولات في العمل على نحو أفضل في العمليات داخل البلد المعني: يبدأ أثرها في التكشف في النتائج التي تعلنها بلدان حركة تعزيز التغذية. إلا أنه يمكن عمل الكثير، ومن الأهمية للغاية الالتزام بذلك على مدى 10 سنوات على الأقل.

إظهار النتائج: التقدم المحرز في مقابل الأهداف الاستراتيجية لحركة تعزيز التغذية

الهدف الاستراتيجي 1:
تهيئة بيئة سياسية داعمة، مع قيادة قطرية قوية داخل البلد المعني، ومجال مشترك يتسنى لأصحاب المصلحة فيه مواءمة أنشطتهم وتحمل المسؤولية المشتركة لتعزيز التغذية.

IX) **لدى معظم بلدان حركة تعزيز التغذية الآن آليات معززة تعمل على تجميع المجموعات القطرية معاً من خلال منتديات وطنية أو محلية معنية بالتنمية**: تعمل البلدان الآن على استكشاف أساليب كي تعمل هذه المنصات على نحو فعال في مختلف المستويات الإدارية. ومن خلال تجميع الناس معاً للمشاركة في تحمل المسؤولية، تتم المواءمة بين الأنشطة ويتم اتخاذ إجراءات جماعية على نحو أكثر فعالية. ومنذ 2012، تحقق تقدم جيد:

a) ألزم 19 رئيس دولة وحكومة بصفة شخصية حكوماتهم بتعزيز التغذية – والتزم وزراء ومسؤولون حكوميون كبار من 22 بلداً آخر عضو في حركة تعزيز التغذية بالعمل من خلال حكومات وقطاعات لتحسين التغذية. وتتضمن الالتزامات العامة على نحو متزايد أهدافاً كمية، ويعمل ذلك على تحفيز العمل والتركيز على المساءلة؛

b) تم تحديد 37 منسق في حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية: 11 منهم لدى أجهزة حكومية ولديهم صلاحيات تنفيذية، و 20 لدى وزارة تنفيذية مسؤولة عن التغذية، و 6 من جهة مستقلة؛

c) وأفاد أصحاب المصلحة في 17 بلداً عضواً في حركة تعزيز التغذية بوجود عناصر موضوعة من منصات أصحاب المصلحة المتعددين. وقد كانت هناك احتفاليات رفيعة المستوى بإطلاق برامج والتزامات خاصة بحركة تعزيز التغذية من جانب حكومات وشبكات حركة تعزيز التغذية في أكثر من 20 بلداً تابعا لحركة تعزيز التغذية؛

d) وساهم الاهتمام غير المسبوق بالتغذية في بلدان حركة تعزيز التغذية في زيادة الاهتمام العالمي. وتضمنت الأنشطة والفعاليات الدولية تركيزاً على تنسيق متابعة الموارد الخارجية، وإبراز أهمية تمكين المرأة، وعدالة التغذية، والاستجابات لقضايا التغذية على نحو يتسم بالمرونة إزاء تغير المناخ، وقضايا التغذية في بلدان منطقة الساحل، والدور الذي تقوم به التغذية في تدعيم أهداف التنمية المستدامة. وقام المجتمع المدني بإطلاق حملات لضمان أن تحقيق الحد من سوء التغذية وإظهار ذلك يمثل أولوية سياسية، وعمل رجال الأعمال على التفكير في كيفية إحداث مواءمات تتجاوز السياسات القطرية، ودعم النُّهج المبتكرة على نطاق واسع؛ و

e) وفي يونيو/حزيران 2013، اجتمع 90 قائداً معاً في لندن للمصادقة على ميثاق عالمي للتغذية والنمو. وضمت قائمة هؤلاء القادة قيادات من 19 بلداً عضواً في حركة تعزيز التغذية، وشركاء في التنمية، وشركات، ودوائر علمية، وكذلك من المجتمع المدني. والتزموا بوقاية 20 مليون طفل على الأقل من توقف النمو، وإنقاذ 1.7 مليون شخصا بحلول 2020، مع مجموعة طموحة من الالتزامات الفردية لمكافحة الجوع وتحسين التغذية. وتضمن ذلك تعهدات صارمة من 19 حكومة بلدان حركة تعزيز التغذية. وبعد أسبوع، أظهر اجتماع زعماء مجموعة الثماني الذي عُقد في لوخ إيرن في إيرلندا الشمالية دعمهم المستمر لحركة تعزيز التغذية.

الهدف الاستراتيجي 2: تحديد أفضل الممارسات لتعزيز الإجراءات التدخلية التي ثبت نجاحها، ويشمل ذلك اعتماد القوانين والسياسات الفعالة.

X) **قامت بلدان حركة تعزيز التغذية بالنهوض بسياساتها وأُطُرها القانونية المعنية بالتغذية في بعض الحالات مع وجود نية واضحة لتعزيز بيئة داعمة تهدف إلى تعزيز التغذية بصورة ناجحة**. وتعمل الأُطُر القانونية وأُطُر السياسات على توطيد الحوكمة الفعالة لتعزيز التغذية وتوسيع نطاقها حول أهداف الحكومات المعنية. وتتضمن السياسات وثيقة الارتباط بالتحسينات في التغذية تلك المعنية بتنفيذ المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم، وقوانين إجازة الأمومة، ومعايير إغناء الأغذية، ومعالجة الملح باليود والدستور الغذائي. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به قبل أن يكون لدى جميع بلدان حركة تعزيز التغذية سياسات تغذوية متعددة القطاعات مطبقة بالكامل وتوجه التنفيذ الفعال.

a) ومن الممكن أن تؤدي التحسينات في معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية إلى إنقاذ حياة 800 ألف طفل سنوياً. ومع ذلك، يجري تقويض هذه التحسينات من جانب شركات تخالف أحكام المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم. ولدى 16 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية تشريعات كاملة مطبقة بشأن تسويق بدائل حليب الأم، بينما نجد أن 10 بلدان أخرى لديها العديد من هذه الأحكام في القانون. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لضمان حماية الرضاعة الطبيعية، والحث عليها ودعمها، مع قيام الشركات بالوفاء بالتزاماتها؛

b) ومن الممكن أن تعمل التعديلات في ترتيبات العمل للأمهات اللاتي لديهن أطفال رضع على تحسين الرضاعة الطبيعية الحصرية في جميع القطاعات، ويشمل ذلك العاملات في القطاع غير الرسمي. وعلى الرغم من قيام جميع بلدان حركة تعزيز التغذية عدا بلد واحد بمنح إجازة أمومة مدفوعة الأجر، لم يخصص إلا 18 بلداً الحد الأدنى الموصى به للإجازة من قبل منظمة العمل الدولية وهو 14 أسبوعاً.

c) ومن الممكن أن يفيد إغناء الأغذية والبهارات الصحة العامة لغير القادرين على الوصول إلى المغذيات الدقيقة من خلال أغذية متنوعة وميسورة التكلفة وتُزرع محلياً. ويقوم 24 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية بعمل إغناء إجباري للقمح،

أو الذرة، أو الأرز. وفي 7 بلدان أخرى من بلدان حركة تعزيز التغذية قد لا يكون هناك إغناء أو قد لا تتوفر معلومات بشأن ذلك؛

d) وتعتبر عملية معالجة الملح باليود على الصعيد العالمي إجراءً بسيطاً، وآمناً، وفعالاً من حيث التكلفة لعلاج نقص اليود الذي يعتبر السبب الرئيسي لتدمير خلايا المخ وانخفاض معدلات الذكاء عند الأطفال في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمكن الوقاية منه. وقد قام 36 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية بسن لوائح لمعالجة الملح باليود. لكن التقدم المحرز على هذا الصعيد قد توقف، بل وأيضا تراجع في بعض الحالات؛

e) اعتمدت لجنة الدستور الغذائي في السنة الماضية إرشادات منقحة حول الأغذية التكميلية للرضع الأكبر سناً وصغار الأطفال. وتعتبر معايير الدستور الغذائي بمثابة أساس للتشريع الوطني في العديد من البلدان؛ و

f) وقام 29 بلداً بحصر السياسات واللوائح المتعلقة بالتغذية لديها، وأفاد 13 بلداً أنه يعمل عبر القطاعات لتحسين السياسات والتشريعات، وقامت 9 بلدان بإعداد استراتيجيات مناصرة وتواصل لضمان نشر هذه السياسات واتباعها، كما أن هناك 14 بلداً بصدد إعداد الاستراتيجيات الخاصة به.

الهدف الاستراتيجي 3:تنسيق العمل حول الخطط القطرية عالية الجودة وجيدة التكاليف، مع وجود إطار نتائج متفق عليه، ومساءلة مشتركة.

XI) يوجد في بلدان حركة تعزيز التغذية تركيز متزايد على إعداد خطط قطاعية فعالة موجهة نحو تحقيق إطار نتائج مشتركة منفرد تعكس التحسينات المرجوة في تغذية الناس، وتقوم بذلك على جميع المستويات الإدارية. ويمكِّن إطار النتائج المشتركة أصحاب المصلحة، من القطاعات الحكومية المختلفة أو من منظمات أخرى، من مواءمة برامجهم حول الأهداف المشتركة لتحسين التغذية على نحو مستدام وعلى نطاق كبير. ومن الممكن أن يساعد إعداد هذا الإطار في تخصيص الموارد على نحو فعال، والتخطيط المشترك، واتخاذ إجراءات موحدة:

a) توجد بلدان حركة تعزيز التغذية في مراحل مختلفة من حيث ضمان أن أُطُر النتائج المشتركة الخاصة بها تمكن من التنظيم، والتنفيذ، وتقييم الأثر؛

b) أفاد المنسقون الحكوميون من بلدان حركة تعزيز التغذية أن إشراك مختلف أصحاب المصلحة في أُطُر النتائج المشتركة يعد أمراً حافلاً بالتحديات في أغلب الأحوال، ومن الممكن أن يكون الأمر أصعب بالنسبة لهم لمواءمة برامجهم مع السياسات الوطنية، حتى عندما توجد أُطُر متفق عليها؛ و

c) أفاد 21 بلداً أنه يحرز تقدماً في الوقت الحالي فيما يتعلق بمواءمة البرامج المختلفة لأصحاب المصلحة مع الأولويات الوطنية، وتنظر 8 بلدان بصورة صريحة إلى الفجوات في القدرات عبر القطاعات، وأفادت 10 بلدان بوجود تحسن في استخدام أنظمة الرصد لمراقبة التنفيذ وفقاً للخطة الوطنية.

الهدف الاستراتيجي 4: زيادة الموارد الموجهة نحو النُّهج المتسقة والمتماسكة.

XII) تقوم بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الحالي بتطوير قدرات إضافية وتوفير المزيد من الموارد المالية للسماح بتنفيذ عمل واسع النطاق وفق أُطُر النتائج المشتركة. وتواجه العديد من البلدان عجزاً مالياً حاداً عند تنفيذ خطط توسيع نطاق وتعزيز التغذية. وعلى الرغم من الاعتراف بوجوب تعزيز متابعة المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للتغذية، تشير التقديرات إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية قد زادت بنسبة 60% تقريباً من 250 مليون دولار في 2008 إلى 420 دولار في 2011. وهذا يمثل عجزاً كبيراً إذ لا يفي بالاحتياجات المتوقعة. ومنذ 2012، كانت هناك التزامات مالية جديدة غير مسبوقة للاستثمار في تعزيز التغذية:

a) وشهد حدث التغذية من أجل النمو في لندن في 8 يونيو/حزيران 2013 زيادة الالتزامات المالية من أجل التغذية زيادة كبيرة. والتزم 14 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية بزيادة الموارد المحلية المستثمرة في تعزيز خطط التغذية الوطنية، وتم تقديم التزامات جديدة بلغت 4 مليارات دولار من أجل إجراءات تدخلية تغذوية، وحوالي 19 مليار دولار من أجل تحسين نواتج التغذية من الاستثمارات المراعية للتغذية في السنوات ما بين 2013 و 2020.

b) سيتم إعداد آلية تمويل تحفيزي تتيح إمكانية لدعم تعزيز التغذية، ودفع الأثر، وتحسين نواتج التغذية؛

c) على الرغم من أنه لا يوجد أي بلد من بلدان حركة تعزيز التغذية في وضع يسمح له بتقدير الفجوة في الموارد المالية بصور دقيقة، قام 20 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية بتحليل خطط التكاليف الخاصة به، وتم الانتهاء من خطط 4 بلدان، ومعظم بلدان حركة تعزيز التغذية لديها أعمال يجري القيام بها، وتناقش مع المستثمرين أفضل طريقة لتخصيص الموارد المحدودة؛

d) ولا تزال متابعة الإنفاق المحلي على التغذية والمحاسبة عنه عملاً قيد الإنجاز، وهو شيء مهم لبناء ثقة جميع المستثمرين. وقد حددت 7 بلدان من بلدان حركة تعزيز التغذية بنوداً في الموازنة من أجل التغذية في الوزارات القطاعية، وتخطط 3 بلدان أخرى لعمل نفس الشيء. إثيوبيا تبدو أنها حققت تقدماً في تطوير أنظمة الرصد لكل من الإنفاق المحلي والخارجي على التغذية المرتبط بخطط التغذية الوطنية. على الرغم من جدوى أنظمة المتابعة، سيتم قياس التقدم المحرز على النفقات الفعلية مقابل بنود الموازنة على مدى السنوات القليلة المقبلة؛

e) وقد ثبت صعوبة وبطء متابعة الموارد المالية الخارجية المخصصة للتغذية. وتم التوصل الآن إلى توافق حيث التزم أعضاء شبكة المانحين بمتابعة إنفاقهم على الإجراءات التغذوية المحددة وتلك المراعية للتغذية؛ و

f) مع توجيه حوالي 80% تقريباً من الموارد المالية الجديدة التي تم الارتباط بتقديمها لصالح التغذية في 2012 - 2013 إلى نُهج مراعية للتغذية، فإن وضع مقاييس ومعايير قياسية لمدى مراعاة التغذية يجب أن يكون أولوية مطلقة.

تدعيم بلدان حركة تعزيز التغذية يعزز قدراتها على تحقيق النتائج

XIII) **ثمة حاجة إلى تعزيز القدرات لتسريع وتيرة تحقيق النتائج.** ومع قيام بلدان حركة تعزيز التغذية بتعزيز التغذية، فإنها وشركاءها تعكف الآن على القيام برحلة تحولية تتمثل في تحديد موقف التغذية، وتكييف ممارساتها العملية، والاستعداد لتعزيز التغذية على نحو سريع، وتبيين التنفيذ على نطاق واسع. وتقوم أجهزة مختلفة من الحكومة وداعموها بالمواءمة، والتعديل، وزيادة الموارد التي يستثمرونها في التغذية لتحقيق نتائج مستدامة. وتم إحراز المزيد من التقدم في ضمان إرساء الأسس من أجل توسيع نطاق الخطط الوطنية من أجل التغذية، أكثر مما تحقق بشأن ضمان جودة واستدامة هذه الخطط.

a) ومن بين البلدان البالغ عددها 29 حيث يمكن مقارنة ما تم إنجازه فيها منذ 2012، نجد أن 15 بلداً منها لديها عناصر مطبقة لتوسيع نطاق التغذية وتعزيزها بوتيرة سريعة (المرحلة 3)، وتقوم 3 بلدان حالياً بتكييف نظم العمل الخاصة بها، كما أنها مستعدة تقريباً لأعمال التعزيز وتوسيع النطاق بوتيرة سريعة أيضاً (المرحلة 2 إلى المرحلة 3)، وتقوم 6 بلدان بتكييف أنظمة العمل الخاصة بها (المرحلة 2)، وقام بلد واحد بتحديد ما لديه ويعمل حالياً على تكييف أنظمته (المرحلة 1 إلى المرحلة 2)؛ و.

b) كي يتسنى إحراز تقدم عبر المراحل المختلفة، يطالب المنسقون الحكوميون في بلدان حركة تعزيز التغذية الآن بمساندة لتعزيز القدرات في 6 مجالات: طرح خطط تنفيذ من المستوى الوطني إلى مستوى المناطق ومستوى المجتمعات المحلية؛ والمناصرة والتواصل لمؤازرة المشاركة رفيعة المستوى؛ وتكاليف خطط التغذية الوطنية وتحديد النقص في الأموال؛ ومتابعة التمويل المحلي والخارجي؛ والنُّهج متعددة القطاعات المراعية للتغذية؛ وإظهار النتائج من خلال أعمال الرصد بين القطاعات وأُطُر التقييم.

أُطُر جديدة للمساندة العالمية من أجل عمل مشترك فعال في البلد المعني

XIV) **جهود تعزيز التغذية هي جهود جماعية تتطلب مشاركة العديد من أصحاب المصلحة.** ويتم تدعيم البلدان التي التزمت بتعزيز التغذية الآن من خلال برامج ومنتديات للعديد من أصحاب المصلحة في البلد المعني، وكذلك من خلال شبكات من الداعمين من المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والمانحين، والشركات. وتواصل مجموعة القيادة لحركة تعزيز التغذية تقديم التوجيه الاستراتيجي للحركة، وتعمل الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية على ضمان الحفاظ على الروح التحفيزية للحركة ومتابعة التقدم المحرز وتعميمه.

XV) **تعمل الشبكات على اتخاذ المواقع المناسبة لتقديم أفضل استجابات ممكنة لطلبات المساعدة من البلد المعني.** لكل شبكة منصة عالمية لأعضائها للقيام بأعمال التنسيق، والموافقة على المنوط بهم عقد الاجتماعات واللقاءات للمشاركة في منصة أصحاب المصلحة المتعددين الوطنية. وفي السنة الماضية، قامت جميع شبكات حركة تعزيز التغذية بإعداد نظم الحوكمة الداخلية الخاصة بها، واتفقت على نطاق الاختصاص، وقامت بتعيين مسؤولي أعمال تيسير وتسهيل الشبكات، وشاركت في أعمال عبر جميع قطاعات حركة تعزيز التغذية مثل إعداد إطار للرصد، والتقييم، والعمل بشأن تضارب المصالح. ومع قيام البلدان بشكل متزايد بتحديد وصياغة احتياجاتها من أجل تعزيز القدرة على تحقيق النتائج، يتعين على الشبكات مواصلة التحولات الخاصة بها. ويمكن القيام بذلك بضمان إضفاء الطابع المؤسسي على الالتزام بدعم أساليب العمل متعدد القطاعات التي يقودها البلد المعني داخل كل منظمة على حدة، وهو ما يجب أن يظهر في السياسات، والتخطيط، والموازنات، وأساليب العمل. ويجري تطور الخطط بشأن مراكز الموارد الإقليمية التي تمكن البلدان من الوصول بصورة أسهل إلى المساندة من الشبكات بأساليب تعكس خصوصية مواقعها.

a) **شبكة المانحين** مسؤولة عن قيادة العديد من الأنشطة والفعاليات العالمية في 2013 التي ساعدت على مؤازرة المجال السياسي من أجل التغذية، وتضمن ذلك حدث التغذية من أجل النمو. كما عملت على متابعة الالتزامات المالية وبدأت في العمل التحضيري بشأن أنظمة المعلومات المتشابكة. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للشبكة في ضمان وجود منظمي

مؤتمرات الجهات المانحة في جميع بلدان حركة تعزيز التغذية للمساعدة في مواءمة أعمال جميع المانحين مع أُطُر النتائج المشتركة. وحتى سبتمبر/أيلول 2013، كان لدى 60% من بلدان حركة تعزيز التغذية منظم لمؤتمرات المانحين. وأياً كان الأمر، لا تزال هناك بَلدان ينتظران لأكثر من سنتين للاتفاق على منظم مؤتمرات المانحين، وهناك 4 بلدان تنتظر لأكثر من سنة؛

b) **شبكة المجتمع** المدني تأسست رسمياً في يونيو/حزيران 2013 مع إعلان نوايا قوي، وتضم الآن 17 تحالفاً وطنياً للمجتمع المدني بمشاركة 400 منظمة. وقد شاركت الشبكة على نحو نشط في جهود المناصرة لزيادة الوعي بالتغذية وتشجيع المزيد من الالتزامات المالية من بلدان حركة تعزيز التغذية والمانحين على حد سواء. وقامت بعض المنظمات في الشبكة بإلزام نفسها بزيادة الإنفاق على التغذية. وتسعى الشبكة إلى توسيع نطاق عضويتها، ومساندة المزيد من التحالفات الوطنية للمجتمع المدني، وتحسين التواصل مع المنتديات الوطنية للمجتمع المدني وفيما بينها. وتحصل 9 تحالفات وطنية الآن على مساندة يبلغ إجماليها 4.28 مليون دولار من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للحركة.

c) **شبكة منظومة** الأمم المتحدة تأسست رسمياً في يونيو/حزيران 2013. وبدأ العمل في توسيع نطاق عضوية الشبكة مع القيام بعمل خريطة لها في 21 بلداً عضواً بحركة تعزيز التغذية. وتحصل 12 بلداً على مساعدات تيسيرية من الشبكة من خلال مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (REACH). وتجري حالياً مواءمة السياسات داخل وكالات منظومة الأمم المتحدة، حيث قامت العديد من الهيئات والوكالات بتحديث سياسات التغذية الخاصة بها في السنة الماضية، ويجري العمل حالياً لمراجعة إرشادات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية لضمان المواءمة مع الخطط الوطنية. والتزمت منظومة الأمم المتحدة بإعطاء أولوية للتغذية في الطوارئ الإنسانية، وإظهار أهمية التغذية في النداءات الإنسانية. ويجري حالياً تبادل الأدلة والشواهد وأفضل الممارسات؛

d) **شبكة الشركات** وأنشطة الأعمال تأسست رسمياً في ديسمبر/كانون الثاني 2012 بعضوية 30 شركة تضمنت موردين لمستلزمات زراعية، ومنتجي أغذية ومشروبات، ومصنعي فيتامينات ومعادن، وتجار تجزئة. وتعمل هذه الشبكة على توسيع نطاق الشركات المشاركة في إحداث المواءمات التي تتجاوز الخطط الوطنية للبلدان المعنية بشأن التغذية. وتساند هذه الشبكة حالياً الحكومات نظراً لمشاركتها مع شركات في 8 بلدان من بلدان حركة تعزيز التغذية. ويجري حالياً إعداد منتدى لانخراط الشركات لتسهيل إقامة الشراكات، وتقديم المساعدة الفنية، وتسهيل التعلم من خلال نماذج شركات ناجحة من أجل التغذية، وكذلك القيام بالأبحاث ذات الصلة. وقد التزمت 22 شركة في الشبكة بتحسين التغذية لما يبلغ 900 ألف عامل، وتحسين سياساتها بشأن صحة الأم، ويشمل ذلك دعم الأمهات المرضعات؛

e) **مجموعة القيادة** اجتمعت مرتين أثناء السنة الماضية، ويواصل أعضاؤها استخدام نفوذهم لزيادة الوعي بالتغذية؛ و

f) **الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية** عملت على تدعيم قدراتها في السنة الماضية، وتعمل الآن على تيسير أعمالها بشأن الرصد والتقييم، وتضارب المصالح، وتحسين القدرات لتحقيق النتائج، وعرض موقع الويب الخاص بحركة تعزيز التغذية.

المحاسبة على النتائج

XVI) **تحاسب مجموعات مختلفة داخل حركة تعزيز التغذية بعضها البعض، وتحاسب المجموعة بأسرها فيما يتعلق بمساهماتها في تعزيز التغذية**. وتحتاج أنظمة المساءلة والمحاسبة إلى تعزيز مستمر، وذلك على ضوء زيادة أعداد المستثمرين المحليين والأجانب، وزيادة معدلات استثماراتهم، واشتراط الشفافية والوضوح في نتائج الاستثمارات.

a) وتتضمن المبادئ التي من خلالها تشارك المجموعات المختلفة في حركة تعزيز التغذية على المستوى القطري، والإقليمي، وفي الشبكات التزامات بالشفافية والاشتمال، وتحقيق حقوق الإنسان، والتفاوض بشأن الصراعات وحسمها، والمساءلة المشتركة، وكذلك الالتزام بتبني نُهج فعالة من حيث التكاليف، والتواصل على نطاق واسع بشأن الإنجازات والتحديات. وهذه الالتزامات موضحة في مبادئ المشاركة الخاصة بحركة تعزيز التغذية. ويجري تطوير الأساليب اللازمة لتعظيم التوافق والفعالية لأصحاب المصلحة المتعددين العاملين في حركة تعزيز التغذية، وكذلك إجراءات منع تضارب المصالح بين أصحاب المصلحة، وتحديده، وحسمه، ورصده.

b) ويتيح إطار الرصد والتقييم الخاص بحركة تعزيز التغذية ـ المتفق عليه من قبل مجموعة القيادة في أبريل/نيسان 2013 - أساساً منهجياً للمساءلة المشتركة في جميع قطاعات حركة تعزيز التغذية، ويعمل على تتبع التحولات في إجراءات وأساليب العمل المطلوبة لتعزيز التغذية. يجري تطبيق هذا الإطار لتمكين الحكومات من التفكير في أولوياتها بشأن تحسين قدراتها على تقديم النواتج المتوقعة، وتمكين أصحاب المصلحة من فهم نوعية مسارات التعلم والمساعدة الفنية المطلوبة كي تتطور هذه القدرات؛

c) ولإظهار النتائج أهمية بالغة في تحقيق النجاح للحركة. وينشر موقع الويب الخاص بحركة تعزيز التغذية التقدم المحرز والتحديات التي تتم مواجهتها في بلدان حركة تعزيز التغذية، وفي شبكات حركة تعزيز التغذية بأسرها. وهذا الموقع متاح الآن بالإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية؛

d) يعرض شركاء التنمية في الوقت الحالي مساندة بلدان حركة تعزيز التغذية في إطار قيامه بتطوير أو تعزيز أنظمة معلومات قطرية من أجل التغذية. وستتم المقارنة والمفاضلة بين النتائج والتحقق منها من خلال نظام عالمي للمعلومات المتشابكة سيُستخدم كأساس للتقرير السنوي حول نواتج التغذية في بلدان حركة تعزيز التغذية، وغيرها من البلدان؛ و

e) وتستعين بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الراهن بجهود المناصرة لتشجيع المساءلة كأدوات رئيسية لإحداث التغيير. وفي السنة الماضية، قامت 10 بلدان بإعداد استراتيجيات للمناصرة والتواصل في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التغذية، وهناك 14 بلداً آخر بصدد القيام بذلك. وقد تواصلت بلدان كثيرة مع رموز لها نفوذ لدعم ومناصرة جهود تعزيز التغذية. وقامت 20 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية بتنظيم أنشطة وفعالية تغذوية رفيعة المستوى في السنة الماضية.

التحديات التي تواجهها البلدان الملتزمة بتعزيز التغذية

XVII) **تواجه حكومات البلدان التي تعمل على تعزيز التغذية العديد من التحديات** تتضمن الجهود المتواصلة لتوفير الموارد الكافية في إطار موازنات وطنية متقشفة، والقيود على موازنات المساعدات الخاصة بالبلدان المانحة، والحاجة المستمرة إلى إظهار أن الاستثمارات تحقق النتائج المرجوة. ويواجه الفقراء في العديد من بلدان حركة تعزيز التغذية أزمات تقوض من قدرتهم على الوصول إلى المواد الغذائية، أو الرعاية الصحية، أو إمدادات المياه الأساسية أو خدمات الصرف الصحي الكافية. وقد يتكرر هذا وتزداد حدته نتيجة للتدهور البيئي، أو الصراعات، أو التوسع العمراني والحضري السريع. وتتسم أسعار المواد الغذائية بعدم الاستقرار وبالتذبذب، وهو ما يحد من قدرة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار في سبل كسب عيشهم، وكذلك قدرة المستهلكين على شراء المواد الغذائية. وفي حين أن الالتزامات المالية في حدث التغذية من أجل النمو تمثل خطوة مهمة نحو زيادة الاستثمارات في التغذية، نجد أن نقص القدرات اللازمة لقياس أثر هذه الموارد يلقي بظلال من المخاوف والشواغل. وعلاوة على ذلك، تشير تقديرات دراسات سلسلة مجلة لانسيت (Lancet) إلى أن مستويات التمويل الحالية وقدرات البلد المعني لاستغلال هذه الأموال لا تزال غير كافية لتلبية هذه الاحتياجات.

المُضي قُدماً: حركة تعزيز التغذية 2013 - 2014

XVIII) **استشرافاً لآفاق المستقبل، ستزيد حركة تعزيز التغذية من تركيزها على ضمان أن تكون بلدانها في وضعية تمكنها من توسيع نطاق العمل والإجراءات التي تحسن النواتج التغذوية، وإظهار إنجازاتها.** وهذا يعني أنه من الآن، وفي المستقبل المنظور، سيتم عمل مراجعة دورية لنوايا بلدان حركة تعزيز التغذية بشأن تمكين شعوبها من التمتع بتغذية أفضل، مع تحديثها في سياق أُطُر النتائج الوطنية المشتركة. وسيتم تعزيز خطط وضع أولويات وتنفيذ الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة، وكذلك الاستراتيجيات والإجراءات المراعية للتغذية في إطار مجموعة من القطاعات المختلفة. وستقوم بلدان حركة تعزيز التغذية، إضافة إلى ذلك، بتطوير خططها الخاصة بالتنفيذ من جانب العديد من أصحاب المصلحة، واحتساب التكاليف الخاصة بها، ووضع الموازنات المناسبة لها، والتحقق منها. وستعمل على متابعة تعبئة واستخدام الاستثمارات المحلية والخارجية؛ وتعزيز الأنظمة من أجل رصد التنفيذ على المستويين المحلي والوطني؛ وتنفيذ جهود المناصرة الفعالة لتشجيع المواءمات وتعزيز النوايا، والإجراءات، والنواتج. وسيتم دعم كل هذه الجهود من خلال عمل شبكات حركة تعزيز التغذية وسكرتاريتها في إطار التوجيه الشامل لمجموعة القيادة. وستعمل هذه الجهود على تدعيم ومؤازرة زخم جهود البلدان الرامية إلى تأمين التحسن الدائم في الأوضاع التغذوية لشعوبها.

XIX) **يتطلب تعزيز التغذية التزاماً على المدى الطويل لمدة 10 سنوات على الأقل.** ويستلزم جهوداً فعالة ومستدامة لضمان توفير التغذية الجيدة للجميع، مع التركيز في جميع الأوقات على الصالح العام والعدالة، وإحراز تقدم يتمثل في الحد المستمر من مخاطر عدم التغذية. وستكون هذه الجهود أكثر فعالية إذا استندت إلى تعلم مستمر من الخبرات والتجارب العملية في بلدان حركة تعزيز التغذية. ولا تزال الحوكمة العالمية للتغذية بحاجة إلى دعم وتعزيز، نظراً لأن التصور المبدئي لحركة تعزيز التغذية اعتبر هذه حركة تعزيز التغذية تحفيزية ومقيدة بإطار زمني. وسيجري تقييم مستقل لهذه حركة تعزيز التغذية في 2014.

توصيات لأصحاب المصلحة في حركة تعزيز التغذية

XX) **أحرزت بلدان حركة تعزيز التغذية تقدماً في تحويل نُهجها إزاء تعزيز التغذية، ويستجيب المجتمع الدولي في الوقت الراهن لقيادتها: وهناك حاجة إلى تكثيف الجهود وتسريع وتيرتها، مع تحقيق الطموحات.** وثمة حاجة إلى دفعة منسقة من جانب الحكومات والجهات الداعمة لها من المانحين، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، ورجال الأعمال لتحقيق أثر دائم بشأن رفاهية التغذية لملايين النساء والأطفال. وتعمل حركة تعزيز التغذية على تنسيق تقديم المساندة الخارجية من خلال

التوسط بشأن طلبات بلدان حركة تعزيز التغذية مع أعضاء شبكاتها. ويتحمل أعضاء حركة تعزيز التغذية مسؤولية ضمان مواءمة مساندتها مع الأولويات المحددة في خطط التغذية الوطنية وأُطُر النتائج المشتركة. وتركز توصيات العمل من جانب أعضاء حركة تعزيز التغذية على الطلبات ذات الأولوية للحصول على مساندة من بلدان حركة تعزيز التغذية، ويتضمن ذلك:

1) وجود التزام سياسي ودعم للتغير المؤسسي؛
2) ضمان العمل الفعال، وتوجيه المنتديات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين؛
3) تسهيل طرح نُهج أصحاب المصلحة المتعددين على مستوى المنطقة الحي وعلى مستوى المجتمع المحلي؛
4) وضع إرشادات للبلدان بشأن الاستثمارات المراعية للتغذية التي سيكون لها أثر قابل للقياس على التغذية وتعزيز نهج أصحاب المصلحة المتعددين لإحداث ذلك؛
5) تخطيط تنفيذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التغذية، واحتساب تكاليف ذلك، وإدارته؛
6) وضع أنظمة قوية تستطيع من خلالها بلدان حركة تعزيز التغذية رصد النتائج، وتقييمها، وإظهارها؛
7) تعبئة موارد خارجية ومحلية إضافية للتغذية، ومتابعة فعالية وكفاءة هذه الأموال؛ و
8) ضمان وجود نهج متسق إزاء تعميم الخبرات والتجارب والتعريف بالاحتياجات؛

مقدمة

1) **تم تأسيس حركة تعزيز التغذية في 2010 كوسيلة للحكومات لتعزيز وتحقيق الأهداف التغذوية الوطنية بمساندة العديد من الأطراف الفاعلة في هذا المجال.** ويدور محور التركيز المحدد حول التغذية الجيدة في الفترة ما بين الحمل وعيد الميلاد الثاني للطفل. وتأتي في مركز هذه الحركة حكومات البلدان التي التزمت بتعزيز التغذية: تحدد هذه البلدان أهدافاً وطنية وتعمل على تحويل أساليب العمل حتى يتسنى لكل من الحكومات والمنظمات الداعمة العمل على تحقيق هذه الأهداف على نحو فعال ومن خلال تضافر الجهود. وشهدت الفترة الممتدة ما بين 2010 - 2011 زيادة تركيز أنشطة الحركة ومستوياتها لضمان وضع سوء التغذية بقوة على الأجندة الدولية. وانتقلت حركة تعزيز التغذية في الفترة الممتدة ما بين 2011 - 2012 من تعزيز الحسم السياسي إلى التركيز على الالتزامات، حيث اتفقت جمعية الصحة العالمية على الأهداف المتمثلة في تحسين التغذية، وسعت البلدان إلى إيجاد أساليب لضمان أن الجهود الوطنية على قدر الطموحات العالمية. وأصبحت حركة تعزيز التغذية عالمية، وشقت طريقها بمساندة 28 بلداً مع أهداف متفق عليها للمشاركة والانخراط وأهداف استراتيجية لتوجيه أعمالها.

2) **وفي السنة الماضية، انتقل محور تركيز حركة تعزيز التغذية إلى توفير الموارد المطلوبة لعمل وطني فعال بغية تحقيق أثر تغذوي.** وتأخذ حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية وشركاؤها في التنمية قضية التغذية مأخذ الجد؛ ومع توفر المعلومات الآن على نطاق أوسع من ذي قبل، فإن شعوب هذه البلدان أخذت في مساءلة هذه الحكومات وداعميها. وأصبح مفهوم "عدالة التغذية" سمة أساسية في الخطاب المعني بالتنمية وحقوق الإنسان. ويعتبر ضمان التغذية الكافية مسؤولية جوهرية للحكومات وشركائها في التنمية، كما أنها تظهر في عدد متزايد من الحملات المناهضة لعدم الإنصاف والعدالة. ويعتبر تمكين المرأة مساراً مركزياً لتحقيق عدالة تغذوية.

3) **يركز هذا التقرير السنوي على التقدم الذي حققه 41 بلداً الآن في حركة تعزيز** التغذية؛ وهي البلدان التي التزمت بتحسين التغذية من أجل ملايين الأطفال وأمهاتهم. ويتناول هذا التقرير كيف تحتشد شبكات الداعمين حول الخطط الوطنية من أجل التغذية. كما يبين كيف تطورت حركة تعزيز التغذية اعتماداً على إنجازاتها سنة بعد سنة، ومن التعلم من خبرات وتجارب البلدان الأعضاء فيها. وتبين الفصول التالية هذا التقدم الذي تحقق:

4) **الفصل الأول: خلفية عامة: أسباب وتبعات سوء التغذية، وخيارات التحسينات المستدامة في الأوضاع التغذوية للناس.** يلخص هذا الفصل المعلومات المتاحة حالياً حول أثر سوء التغذية على رفاهية الناس، والمجتمعات المحلية، والأمم. وينظر إلى الأهمية الكبرى في الفترة من بدء الحمل وحتى العام الثاني للطفل، والوضع التغذوي للمرأة الشابة قبل الحمل. ويتناول اتجاهات الأوضاع التغذوية في البلدان التي انضمت للحركة. ويصف هذا الفصل المحددات المختلفة لسوء التغذية داخل بلدان حركة تعزيز التغذية، وكذلك النُّهج والإجراءات التدخلية التي يبدو أنها قد ساهمت في تحسين التغذية. ويبين الأساليب التي يتم من خلالها اتخاذ إجراءات تدخلية تغذوية محددة ونُهج مراعية للتغذية لتعزيز التغذية، ومدى مساعدة البيئة الاجتماعية والاقتصادية في التمكين من حدوث ذلك على نحو مستدام. ويبين الرسم التوضيحي في الصفحة 14 مبررات حركة تعزيز التغذية.

5) **الفصل الثاني: التقدم المحرز لدى بلدان حركة تعزيز التغذية على صعيد تعزيز التغذية:** يصف هذا الفصل الأساليب التي تتبعها بلدان حركة تعزيز التغذية لتعزيز التغذية: التحولات التي يجري القيام بها للإعداد لعملية التعزيز والشروع فيها، والتقدم الذي يجري إحرازه مع 4 عمليات تمثل عناصر أساسية للتوجيه الفعال والحوكمة. ويلخص هذا الفصل النواتج الآخذة في الظهور نتيجة لهذه الجهود:

العملية 1. لدى معظم بلدان حركة تعزيز التغذية الآن آليات معززة تعمل على تجميع المجموعات القطرية معاً من حول منتديات وطنية أو محلية معنية بالتنمية؛ وتعمل البلدان الآن على استكشاف أساليب كي تعمل هذه المنابر على نحو فعال في مختلف المستويات الإدارية.

العملية 2. قامت بلدان حركة تعزيز التغذية بالنهوض بسياساتها وأُطُرها القانونية المعنية بالتغذية في بعض الحالات مع وجود نية واضحة لتعزيز بيئة داعمة تهدف إلى تعزيز التغذية بصورة ناجحة.

العملية 3. هناك تركيز متزايد في بلدان حركة تعزيز التغذية على إعداد خطط قطاعية فعالة موجهة نحو تحقيق إطار نتائج مشتركة منفرد تعكس التحسينات المرجوة في تغذية الناس، وتقوم بذلك على جميع المستويات الإدارية.

العملية 4: تقوم بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الحالي بتطوير قدرات إضافية وتوفير المزيد من الموارد المالية الإضافية للسماح بتنفيذ عمل واسع النطاق وفق أُطُر النتائج المشتركة.

وتساهم هذه العمليات الأربع معاً في تهيئة بيئة داعمة لتعزيز التغذية. ويبين هذا الفصل أيضاً التقدم الذي أحرزته البلدان أثناء العام نظراً لزيادة انخراط حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية مع المجتمع المدني، والمانحين، والشركاء، ومنظومة الأمم المتحدة لإحداث تقدم على مسار عمليات التحول التي تقوم بها.

6) **الفصل الثالث**: تعزيز القدرات لتحقيق النتائج: يلخص هذا الفصل وضعية استعداد البلدان لتعزيز التغذية. وفي داخل الحركة، من المتوقع أنه مع تقدم البلدان، كل واحدة بطريقة مختلفة، وفي هذه الرحلة المقسمة إلى مراحل، تقوم أجهزة مختلفة من الحكومة وداعموها بمواءمة، وتعديل، وزيادة الموارد التي يستثمرونها في التغذية لتحقيق نتائج مستدامة.

7) **الفصل الرابع**: **الشبكات العالمية للحركة وآليات الدعم الأخرى:** يتناول هذا الفصل الأساليب التي من خلالها تعمل الشبكات العالمية للداعمين وكذلك فرق الدعم النوعي المتفرغة لتنظيم أنفسها لتوفير الموارد للبلدان بناءً على أولوياتها المحددة في أُطُر النتائج المشتركة على نحو يتسم بالاستجابة والتنسيق. ويستكشف هذا الفصل مدى قيام هذه الشبكات وآليات الدعم الأخرى بتطوير نظم التشغيل الخاصة بها، وزيادة اتساقها وتماسكها من خلال تكثيف جهودها لتعزيز قدرات البلد المعني على تقديم النتائج المرجوة.

8) **الفصل الخامس: المحاسبة والمساءلة داخل حركة تعزيز التغذية:** يشرح هذا الفصل كيف تحاسب مجموعات مختلفة داخل الحركة بعضها البعض، وتحاسب المجموعة بأسرها فيما يتعلق بمساهماتها في تعزيز التغذية. وتحتاج أنظمة المساءلة والمحاسبة إلى تعزيز مستمر، وذلك على ضوء زيادة أعداد المستثمرين المحليين والأجانب، وزيادة معدلات استثماراتهم، واشتراط الشفافية والوضوح في نتائج الاستثمارات.

9) **الفصل السادس: المضي قدُماً:** يتناول هذا الفصل تشجيع المزيد من الأثر من جانب الحركة على التغذية في البلدان الأعضاء فيها. ويتضمن ذلك ضمان مواءمة المساندة المقدمة لبلدان حركة تعزيز التغذية مع الأولويات المحددة في خطط التغذية الوطنية وأطر النتائج المشتركة، وتكثيف هذه المساندة، وتسريع وتيرتها. وتطالب هذه البلدان بمساندة فيما يتعلق بما يلي: وجود التزام سياسي ودعم للتغير المؤسسي؛ وضمان العمل الفعال للمنصات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين؛ وتسهيل طرح نُهج أصحاب المصلحة المتعددين إزاء التغذية في المجتمعات المحلية؛ ووضع إرشادات للبلدان بشأن الاستثمارات المراعية للتغذية؛ وتخطيط تنفيذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التغذية، واحتساب تكاليف ذلك وإدارتها؛ ووضع أنظمة قوية تستطيع من خلالها بلدان حركة تعزيز التغذية رصد النتائج، وتقييمها، وإظهارها؛ وتعبئة موارد خارجية ومحلية إضافية للتغذية، ومتابعة فعالية وكفاءة هذه الأموال؛ وضمان وجود نهج متسق إزاء تعميم الخبرات والتجارب، والتعريف بالاحتياجات؛ وثمة حاجة إلى جهود منسقة من جانب كل من هم بحركة تعزيز التغذية، ويتضمن ذلك حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية، حتى يتسنى تحقيق هذه الطموحات. وسيتم القيام بتقييم مستقل للطريقة التي تساند بها حركة تعزيز التغذية في الوقت الراهن الحكومات في 2014 لتثمين فرص تكثيف العمل وتعزيز القدرات لتحقيق النتائج المرجوة.

10) **الملاحق والخلاصة:** يقدم الملحق الأول قائمة بالحكومات الملتزمة أمام حركة تعزيز التغذية. ويصف الملحق الثاني *إنجازات حركة تعزيز التغذية منذ إنشائها في 2010*. ونجد في الخلاصة أحدث المعلومات والمستجدات عن التقدم المحرز في كل بلد على حدة من خلال المنسق الحكومي في البلد العضو بحركة تعزيز التغذية. ويمثل هذا البيانات الأساسية التي تم من خلالها إعداد هذا التقرير. وتتيح مقدمة هذه الخلاصة نظرة شاملة على التقدم المحرز في بلدان حركة تعزيز التغذية مقابل الأهداف الاستراتيجية الأربعة للحركة.

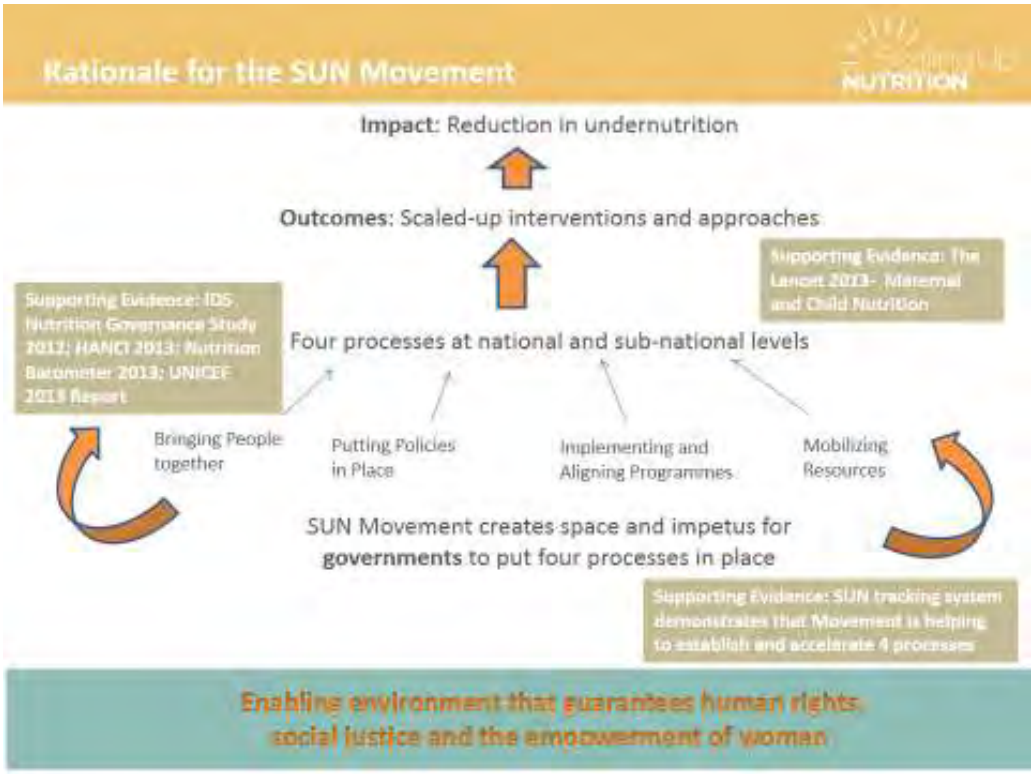

الفصل الأول:أسباب وتبعات سوء التغذية:

11) يتناول هذا الفصل أثر التغذية على صحة ورفاهية الأطفال، والمجتمعات المحلية، والأمم.كما يذهب لدراسة اتجاهات ضعف التغذية، مع التركيز بشكل خاص على البلدان التي تمثل جزءاً من حركة تعزيز التغذية، ويسلط الضوء على الخيارات التي ثبت نجاحها لإدخال تحسينات مستدامة في أوضاع التغذية للناس بناءً على أحدث الأدلة والشواهد.

رسائل رئيسية:

- والاستثمار في التغذية يؤدي إلى تحسين نمو الأطفال، والأمم، والاقتصادات. التغذية الجيدة أثناء فترة الـ 1000 يوم من بداية الحمل وعيد الميلاد الثاني للطفل في غاية الأهمية.
- توقف النمو مؤشر أساسي في حركة تعزيز التغذية. وينجم توقف النمو عن أشكال متعددة لسوء التغذية، ويرتبط ذلك بصورة قوية بانعدام العدالة وانعدام تمكين المرأة، كما أنه يمثل مؤشراً بديلاً جيداً للتنمية.
- البلدان الواحد والأربعون الأعضاء في حركة تعزيز التغذية مأوى لما يبلغ 81 مليون طفل يعاني من توقف النمو، وتشمل 25 من 34 بلداً أشد تحملاً للأعباء.
- في 15 بلداً عضواً في حركة تعزيز التغذية، تجاوز متوسط معدل النقص السنوي في تفشي توقف النمو بين الأطفال دون الخامسة 2% سنوياً.
- وثمة حاجة إلى الحد من معدلات توقف النمو بصورة أكبر إذا أرادت بلدان حركة تعزيز التغذية تحقيق الهدف العالمي البالغ 40% خفضاً في 2050 المتفق عليه في جمعية الصحة العالمية في 2012.
- تستثمر بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الحالي في حلول ثبت نجاحها للتصدي لسوء التغذية: الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة واستراتيجيات التنمية التي تعالج أسباب سوء التغذية المرتبط بالمواد الغذائية والرعاية الصحية.
- تلتزم بلدان حركة تعزيز التغذية بتهيئة بيئة داعمة لتعزيز التغذية من خلال تعزيز أربع عمليات استراتيجية:

(1)التقريب بين الناس للعمل معًا بشكل فعال من خلال توظيف البرامج متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصالح؛

(2) وضع السياسات والقوانين قيد التنفيذ لإرساء سياسة متناسقة وإطار قانوني؛

(3) تنفيذ ومواءمة البرامجذات الأهداف المشتركة وإطار متفق عليه لتحقيق النتائج؛ و

(4) تعبئة الموارد من المصادر المحلية التي يتم تعزيزها بالمساعدات الخارجية.

أثر سوء التغذية:

12) سوء التغذية مسؤول عما يقرب من نصف حالات وفيات الأطفال دون الخامسة كل سنة، وأكثر من 3 ملايين حالة وفاة سنوياً[3]. والاستثمار في التغذية يؤدي إلى تحسين نمو الأطفال، والأمم، والاقتصادات. ولن تنكسر دائرة الفقر، كما لن تتحقق استدامة التقدم الاقتصادي، إذا لم يدرك الأطفال وأسرهم حقهم في التغذية والمواد الغذائية الكافية.

13) على مستوى العالم، نجد أن واحداً من كل أربعة أطفال تحت سن الخامسة، أو 165 مليون طفل، يعاني من توقف النمو.ويرتبط توقف النمو أو انخفاض الطول مقابل السن باضمحلال نمو المخ، وهذا له آثار سلبية ممتدة طوال حياة الطفل، وتشمل الحد من الالتحاق بالمدارس وضعف التحصيل العلمي. ويعني ذلك أن الطفل سيكتسب أقل عندما يبلغ: وتشير التقديرات من خلال دراسة تم القيام بها في 2007 إلى فقدان 22% في المتوسط من الدخل عند الكبر[4]. ويدخل الطفل الذي يعاني من توقف النمو مرحلة البلوغ بميل متزايد نحو زيادة الوزن، والإصابة بأمراض مزمنة، وزيادة الأعباء على نظام الرعاية الصحية.

في 2013، تم إجراء دراسات حول تكاليف الجوع في أفريقيا.

- **في أوغندا** يُفقد حوالي 900 مليون دولار بسبب آثار سوء التغذية. ويمثل هذا الرقم حوالي 5.6% من إجمالي الناتج المحلي.
- **في إثيوبيا** يُفقد حوالي 16.5% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً بسبب الآثار طويلة الأجل لسوء تغذية الأطفال.

توضح هذه النتائج بصورة جلية أن ضعف التغذية ليس فقط قضية صحية، ولكنه قضية اقتصادية أيضاً.

14) تتأثر الأوضاع التغذوية للطفل بثلاثة عوامل رئيسية: الطعام، والصحة، والرعاية. ويتحقق الوضع المثالي عندما يتوفر للأم والطفل: مواد غذائية ميسورة التكلفة ومتنوعة وغنية؛ وممارسات ولادة ورعاية أطفال مناسبة؛ وخدمات صحية كافية؛ وبيئة صحية بها مياه آمنة، وخدمات صرف صحي، وممارسات صحية محسنة. وفيما يلي الأسباب المتداخلة لسوء التغذية:

---

[3] June 2013. Lancet Series on Maternal and Child Nutrition, p40

[4] The Lancet Series, 2008

إطار: http://www.wfp.org/news/news-release/hunger-costs-uganda-56-cent-gdp

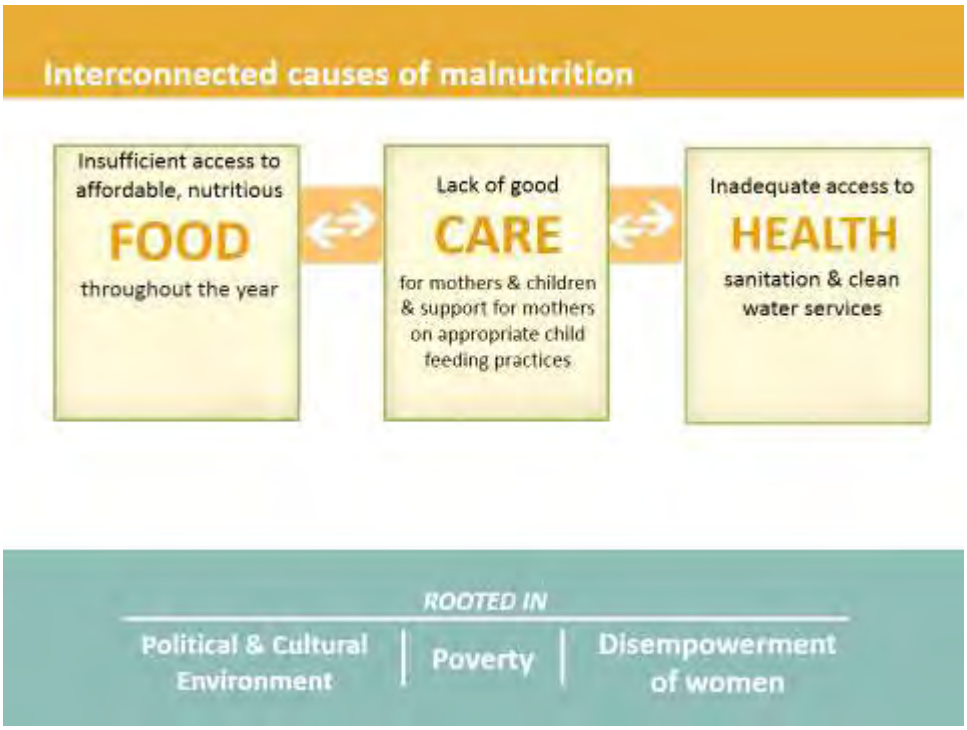

15) **معدلات توقف النمو تعكس بصورة وثيقة انعدام العدل والإنصاف:** بخلاف المتوسطات الإقليمية والوطنية، هناك تباينات حسب الثروة ومنطقة الإقامة. وعلى مستوى العالم، نجد أن ثلث الأطفال في المناطق الريفية يعانون من توقف النمو، وذلك مقارنة بالربع في المناطق الحضرية. وعلى نحو مماثل، من المرجح أن يتضاعف توقف نمو الأطفال دون الخامسة في المجتمعات الأشد فقراً مقابل المجتمعات الأكثر غنى.

16) **تشير الأدلة والشواهد إلى أن التغذية الجيدة أثناء فترة الـ 1000 يوم من بداية الحمل وعيد الميلاد الثاني للطفل لها أثر في غاية الأهمية على النمو الجسماني والعقلي فيما بعد.** والحتمية الأولى هي ضمان التغذية الجيدة للفتيات في مرحلة البلوغ والنساء قبل الحمل: الأمهات اللاتي يعانين من سوء التغذية أكثر عرضة لولادة أطفال بوزن أقل من غيرهن من الأمهات اللاتي يحصلن على قدر كافٍ من التغذية[5]. وتبين أدلة وشواهد 54 بلداً ذات دخل متوسط ومنخفض أن نقص النمو يبدأ أثناء الحمل ويستمر حتى حوالي السنتين من العمر. وتشير التقديرات إلى أن 60% إلى 80% من حالات الوفاة عند حديثي الولادة تحدث بين الأطفال منخفضي الوزن عند الولادة. ولا يمكن استعاضة الأضرار التي تقع جراء سوء التغذية، ويكون معدل نمو الأطفال فيما بعد في مستوى الحد الأدنى.

اتجاهات ومؤشرات سوء التغذية:

17) في 2012، اتفقت جميع الدول الأعضاء في جمعية الصحة العالمية على 6 أهداف بشأن التغذية. وتسعى بلدان حركة تعزيز التغذية إلى تحقيق الأهداف الوطنية الخاصة بها، مع التركيز بصورة خاصة على معدلات توقف النمو، والسعي إلى تحقيق الأهداف التالية لجمعية الصحة العالمية بحلول 2025:

[5] The Lancet Series on Maternal and Child Nutrition, June 2013

الأهداف العالمية المتفق عليها في قرار جمعية الصحة العالمية في 2012[6]	
الهدف 1	تقليص بنسبة 40٪ من العدد الإجمالي للأطفال على مستوى العالم دون سن الخامسة الذين يعانون من توقف النمو؛
الهدف 2	تقليص بنسبة 50٪ من فقر الدم لدى النساء في سن الولادة؛
الهدف 3	تقليص بنسبة 30٪ من انخفاض الوزن عند الولادة؛
الهدف 4	زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة إلى ما يصل 50٪ على الأقل
الهدف 5	عدم ارتفاع نسبة زيادة الوزن عند الأطفال؛
الهدف 6	تقليص نسبة هزال الأطفال إلى أقل من 5٪ والحفاظ على هذه النسبة

18) **تستخدم حركة تعزيز التغذية توقف النمو كمؤشر لقياس أثر جهود الحد من سوء التغذية.** وذلك لأن توقف النمو ينجم عن أشكال متعددة لسوء التغذية، ويرتبط ذلك بصورة قوية بانعدام العدالة وانعدام تمكين المرأة، كما أنه يمثل مؤشراً بديلاً جيداً للتنمية. وتتابع حركة تعزيز التغذية أيضاً معدلات الهزال والرضاعة الطبيعية الحصرية عندما تكون هناك معلومات موثوق بها على المستوى الوطني.

19) **يتم جمع البيانات عن المؤشرات التغذوية من خلال استقصاءات وطنية ممثلة لجميع** الفئات يتم القيام بها بصورة دورية كل 5 سنوات على نحو معتاد باستخدام أساليب قياسية. وتأخذ المسوحات الوطنية مثل المسوحات الديمغرافية والصحية وتقارير المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات عينات كبيرة، وتجمع، وتحلل، وتنشر بيانات دقيقة ممثلة لجميع الشرائح عن السكان، والصحة، والإيدز، والتغذية، وغير ذلك من المجالات الرئيسية. وتقوم الحكومات بمساندة هيئات خارجية بهذه الاستقصاءات المذكورة أعلاه[7].

توقف النمو:

20) **يتمثل الهدف العالمي الذي وضعته جمعية الصحة العالمية في تقليص بنسبة 40٪ من العدد الإجمالي للأطفال على مستوى العالم دون سن الخامسة الذين يعانون من توقف النمو.** يمثل توقف النمو علامة على سوء التغذية المزمن. وتوقف النمو هو قصر قامة الأطفال للغاية مقارنة بالمعدلات الطبيعية في أعمارهم. وينجم توقف النمو عن أشكال متعددة لسوء التغذية. وتكرار الهزال أو سوء التغذية الحاد يؤدي إلى بطء نمو الطول. ويؤدي النقص في المغذيات الدقيقة أيضاً إلى إبطاء نمو الطول ويساهم في حدوث توقف النمو.

21) **البلدان الواحد والأربعون بحركة تعزيز التغذية مأوى لما يبلغ 81 مليون طفل يعاني من توقف النمو،** أو حوالي نصف جميع الأطفال الذين يعانون من توقف النمو (165 مليوناً) على مستوى العالم اليوم. وتشمل 25 من 34 بلداً أشد تحملاً للأعباء. ويبين الشكل أدناه عدد الذين يعانون من توقف النمو وتفشي هذه الظاهرة في بلدان حركة تعزيز التغذية.

توزيع عدد الذين يعانون من توقف النمو، حسب بلدان حركة تعزيز التغذية، مقابل معدلات التفشي

[6] جمعية الصحة العالمية 65/11: تقرير عن تغذية الأمهات، والأطفال الرضع، والأطفال الصغار: مسودة خطة تنفيذ شاملة، أبريل/نيسان 2012: ص 9: http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA65/A65_11-en.pdf و http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA65/A65_11Corr1-en.pdf

[7] انظر أيضاً مستويات واتجاهات سوء التغذية عند الأطفال: تقديرات مشتركة من إعداد منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والبنك الدولي حول سوء التغذية عند الأطفال، 2012: http://www.who.int/nutgrowthdb/jme_unicef_who_wb.pdf

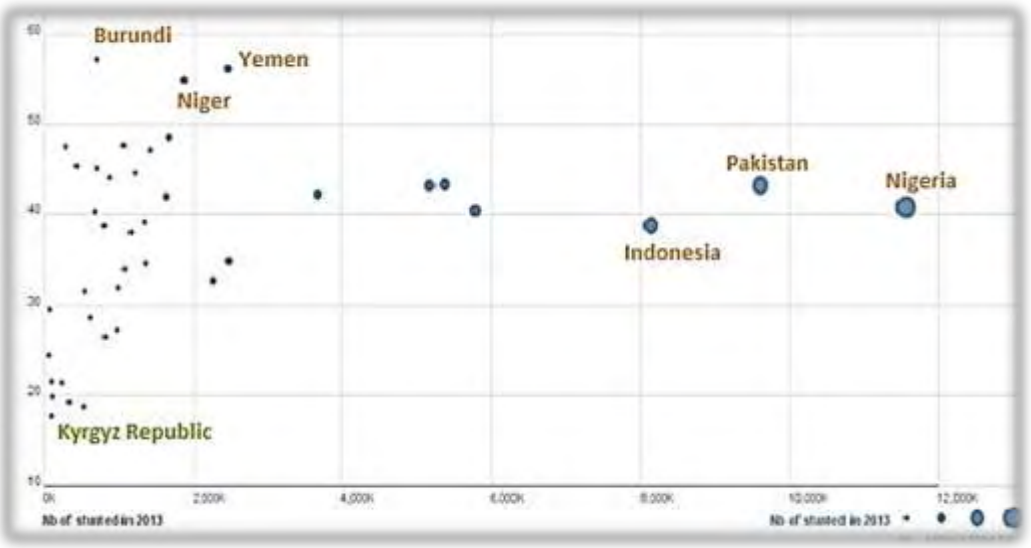

عدد الذين يعانون من توقف النمو (بالآلاف)

22) يتباين عدد الذين يعانون من توقف النمو وتفشي هذه الظاهرة تبايناً كبيراً بين بلدان حركة تعزيز التغذية كما يبين الشكل أعلاه. منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، نجد أن 40% من الأطفال دون الخامسة يعانون من توقف النمو، بينما تصل النسبة إلى 39% في جنوب آسيا. وفي بلدان حركة تعزيز التغذية، نجد أن العدد الأكبر من الذين يعانون من توقف النمو يعيشون في نيجيريا (11.5 مليون طفل). ويتجاوز العدد في كل من إندونيسيا وباكستان 7 ملايين طفل يعاني من توقف النمو. ويتجاوز معدل انتشار توقف النمو في 14 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية 40%، ويصل المعدل إلى ما بين 30% و 40% في 14 بلداً آخر من بلدان حركة تعزيز التغذية، وأقل من 30% في 12 بلداً. ويصل معدل الانتشار إلى 57% في بوروندي، وهو المعدل الأعلى، بينما يصل إلى 15% في السنغال، وهو المعدل الأدنى.

23) يعتبر متوسط معدل التخفيض السنوي قياساً للاتجاه. وينظر متوسط معدل التخفيض السنوي لتغيرات توقف النمو باستخدام مصادر قياسية (مثل المسوحات الديمغرافية والصحية وتقارير المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات). وتبين بيانات الاتجاهات أنه في 15 بلداً عضواً في حركة تعزيز التغذية، وصل متوسط معدل النقص السنوي لتوقف النمو بين الأطفال دون الخامسة إلى 2% سنوياً. ومهما يكن من أمر، فعلى البلدان الأخرى تحقيق متوسط معدل النقص السنوي لتوقف النمو بين الأطفال هذا، وثمة حاجة إلى الحد من النقص السنوي لتوقف النمو بصورة أكبر إذا أرادت بلدان حركة تعزيز التغذية تحقيق الأهداف العالمية المتفق عليها. وحتى الآن لم تصل سوى 4 بلدان في حركة تعزيز التغذية إلى متوسط معدل النقص السنوي لتوقف النمو بين الأطفال المتفق عليه في جمعية الصحة العالمية والبالغ 3.9%.

24) ويعني متوسط معدل النقص السنوي أقل من 2% أن أي زيادة فيما يتعلق بتقليص توقف النمو ستتم الاستعاضة عنها بمعدل نمو السكان السنوي (أي كأنها لم تكن). وهناك 24 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية التي تعاني من هذا الوضع: حققت 8 بلدان معدلاً بين 0% إلى 1%، و 9 بلدان حققت معدلاً بين 1% و 2%، و 7 بلدان في حركة تعزيز التغذية حققت معدلاً سلبياً، بما يعني زيادة معدلات توقف النمو في ارتفاع حتى قبل أن يُؤخذ نمو السكان في الحسبان.

25) البلدان التي حققت متوسط معدل نقص سنوي أعلى بكثير من 2%، ومعدل انتشار توقف النمو أعلى من 40% من المرجح أن تحقق نقصاً سنوياً في عدد الذين يعانون من توقف النمو، لا سيما عندما يقل متوسط

متوسط معدل النقص السنوي في بلدان حركة تعزيز التغذية (منذ 2000)

البلد	المعدل الحالي
موريتانيا	6.62%
السنغال	5.12%
مالي	4.55%
غانا	4.55%
بيرو	3.76%
السلفادور	3.49%
نيبال	3.38%
بوركينا فاسو	3.31%
أوغندا	2.81%
ساحل العاج	2.74%
زامبيا	2.69%
إثيوبيا	2.34%
بنغلاديش	2.32%
هايتي	2.11%
زيمبابوي	2.04%
ميانمار	1.59%
موزمبيق	1.48%
الكاميرون	1.41%
مدغشقر	1.40%
مالاوي	1.33%
إندونيسيا	1.08%
كينيا	1.08%
بوروندي	0.89%
تانزانيا	0.87%
غواتيمالا	0.79%
نيجيريا	0.71%
سيراليون	0.70%
رواندا	0.57%
تشاد	0.31%
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.21%
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.14%
ناميبيا	0.05%-
سري لانكا	0.12%-
النيجر	0.18%-
غامبيا	0.29%-
باكستان	0.36%-
غينيا	0.59%-
بنين	1.16%-

*لم يتضمن هذا الشكل اليمن وجمهورية قيرغيزستان، نظراً لعدم توفر قدر كاف من نقاط البيانات لإظهار اتجاه متوسط معدل النقص السنوي

النمو السكاني عن 2%. تتضمن بلدان هذه المجموعة كل من إثيوبيا، وزامبيا ونيبال.

26) البلدان التي حققت متوسط معدل نقص سنوي أقل من 1%، ومعدل انتشار توقف النمو أعلى من 40% تواجه أعلى زيادة في أعداد الذين يعانون من توقف النمو، لا سيما عندما يزيد متوسط النمو السكاني عن 2%. تتضمن البلدان التي تواجه هذا التحدي كل من باكستان، والنيجر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وغواتيمالا، وتانزانيا، وبوروندي.

شكل يبين النقص المقارن في تقلص نسبة توقف النمو في بلدان حركة تعزيز التغذية

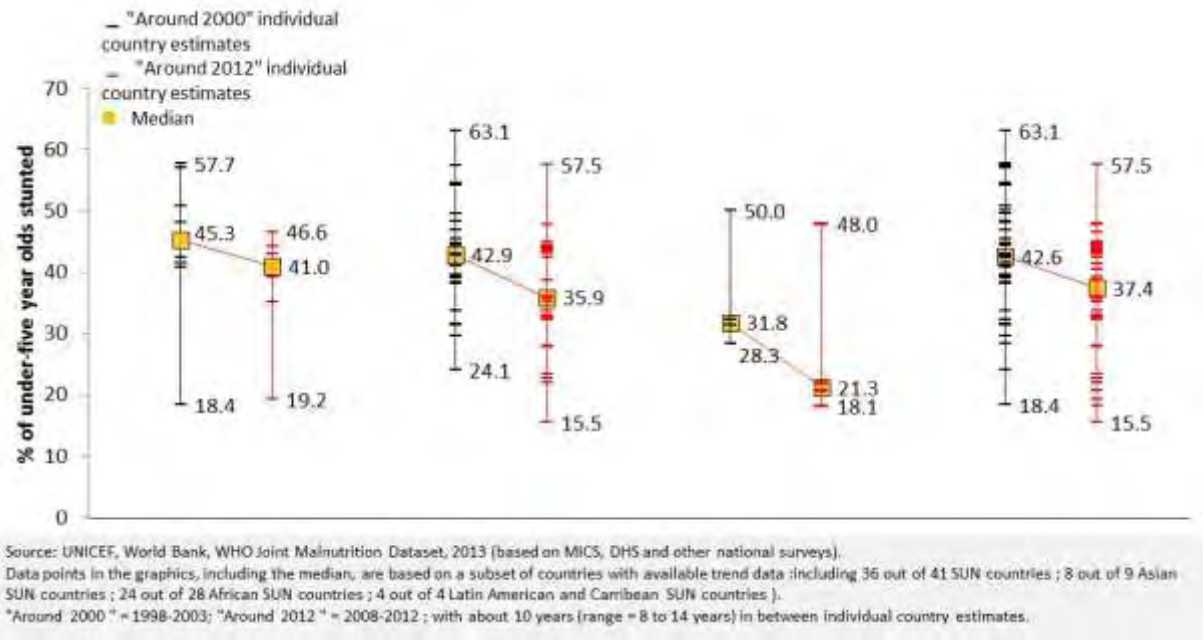

Source: UNICEF, World Bank, WHO Joint Malnutrition Dataset, 2013 (based on MICS, DHS and other national surveys).
Data points in the graphics, including the median, are based on a subset of countries with available trend data (including 36 out of 41 SUN countries ; 8 out of 9 Asian SUN countries ; 24 out of 28 African SUN countries ; 4 out of 4 Latin American and Carribean SUN countries).
"Around 2000 " = 1998-2003; "Around 2012 " = 2008-2012 ; with about 10 years (range = 8 to 14 years) in between individual country estimates.

27) يبين تحليل خاص بستة وثلاثين بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية البالغ عددها 41 مع بيانات اتجاهات قابلة للمقارنة أن هناك نقصاً في متوسط تقلص نسبة توقف النمو بين الأطفال دون الخامسة بنسبة 5 نقاط مئوية في الفترة الممتدة ما بين 2000 وبين 2012. ولدى جميع بلدان حركة تعزيز التغذية من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بيانات اتجاهات قابلة للمقارنة، كما أظهرت هذه البلدان نقصاً بنسبة حوالي 10 نقاط مئوية في متوسط تقلص نسبة توقف النمو، وقد حققت جميع بلدان حركة تعزيز التغذية تقدماً ملحوظاً في هذا الصدد غير بلد واحد. ولدى 24 بلداً من بين 28 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية من أفريقيا بيانات اتجاهات قابلة للمقارنة، وقد أظهرت تقدماً ملحوظاً مع خفض بنسبة 7 نقاط مئوية في متوسط معدل النقص السنوي لتوقف النمو على مدى السنوات العشر الماضية. ولدى جميع بلدان حركة تعزيز التغذية من آسيا تقريباً بيانات اتجاهات قابلة للمقارنة (8 بلدان من 9 بلدان من آسيا)، وقد أظهرت هذه المجموعة أقل مستوى من التقدم في متوسط معدل النقص السنوي لتوقف النمو بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى لبلدان حركة تعزيز التغذية بنسبة 4 نقاط مئوية نقصاً على مدى السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من أن هناك 3 بلدان من بلدان حركة تعزيز التغذية في آسيا تفخر بأن لديها نقصاً بنسبة 10 نقاط مئوية على مدى هذه الفترة الزمنية، فإن غالبية بلدان هذه المنطقة لم تقم إلا بتغييرات أكثر تحفظاً.

الهزال:

28) يمثل الهزال مؤشراً على سوء التغذية الحاد. والهزال هو انخفاض شديد في وزن الأطفال مقابل طول القامة. والهزال حساس للصدمات على المستويات المحلي، أو الوطني، أو الإقليمي، أو العالمي التي لها أثر على وضعية التغذية مثل الكوارث الطبيعية، أو الصراع، أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أو النقص الموسمي في السلع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتجاهات لم يتم قياسها، وذلك على الرغم من أن تفشي الهزال يشير إلى تعرض السكان للأخطار وقابلية التأثر بها.

29) وقد حقق 11 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية البالغ عددهم 41 أهداف جمعية الصحة العالمية البالغ 5% في معدلات انتشار الهزال. ويزيد المعدل في 9 بلدان من بلدان حركة تعزيز التغذية على 15%، وهو ما يعتبر حداً طارئاً. ويتراوح

المعدل بين 10 و 15% في 5 بلدان، وهو ما يعتبر خطيراً، ويبلغ المعدل ما بين 5 و 10% لدى 17 بلداً.

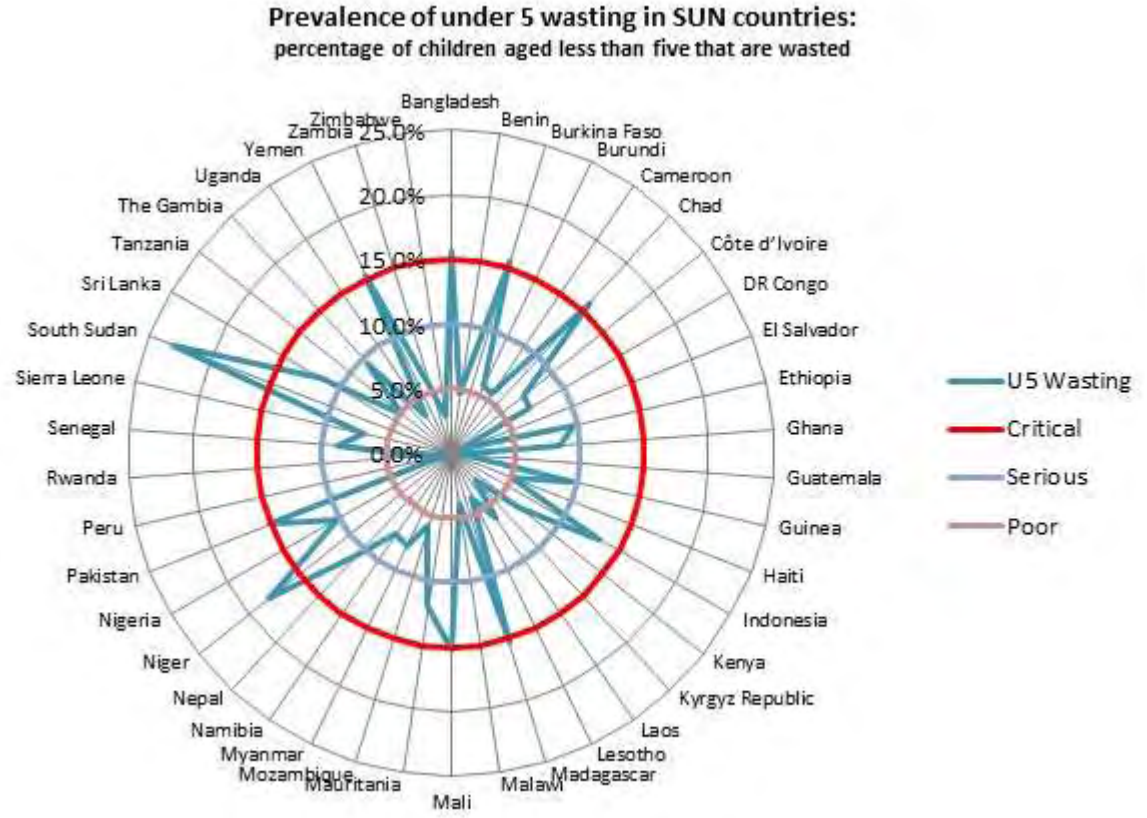

الرضاعة الطبيعية الحصرية:

30) الرضاعة الطبيعية الحصرية في الأشهر الستة الأولى في حياة الطفل تزيد من فرص بقاء الطفل على قيد الحياة، وتقلل من مخاطر الإصابة بالأمراض لا سيما الإسهال، كما تحسن النمو والتنمية[8]. يرتبط حق الطفل في الرضاعة الطبيعية بصورة معقدة بجوانب تمكين المرأة مثل الأمهات اللاتي على علم تام بالتغذية الكافية والرعاية الصحية، والقادرة على الرضاعة الطبيعية أثناء عملها خارج المنزل. ولهذه الجوانب جميعاً أثر على معدلات الرضاعة الطبيعية[9].

[8] (IBFAN-Asia/BPNI, 2012; *Are our babies falling through the gaps?;* The World Breastfeeding Trends Initiative (WBTi: ص 59

[9] المرجع السابق، ص 67

شكل يبين اتجاهات الرضاعة الطبيعية الحصرية في بلدان حركة تعزيز التغذية

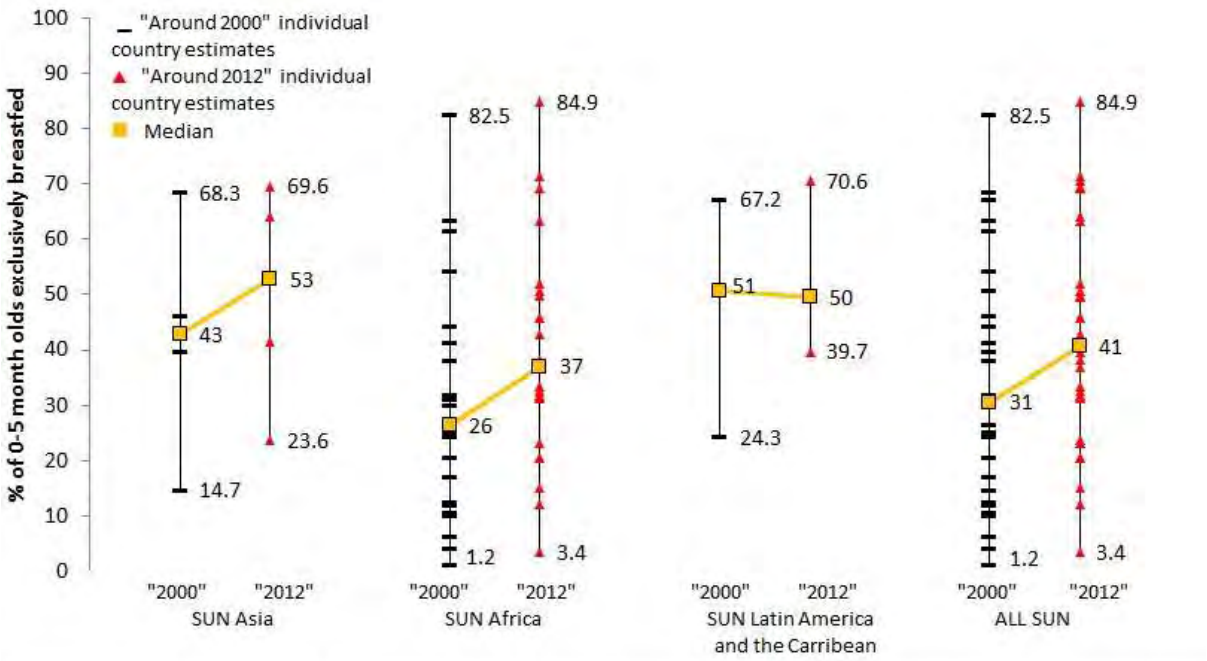

Source: UNICEF Global Databases, 2013 (based on MICS, DHS and other national surveys).
Data points in the graphics, including the median, are based on a subset of countries with available trend data :including 30 out of 41 SUN countries ; 4 out of 9 Asian SUN countries ; 23 out of 28 African SUN countries ; 3 out of 4 Latin American and Carribean SUN countries).

31) **يبين تحليل لما يبلغ 27 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية البالغ عددها 41 والتي لديها بيانات اتجاهات قابلة للمقارنة أن هناك زيادة في متوسط الرضاعة الطبيعية الحصرية تبلغ** حوالي 10 نقاط مئوية في الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2006، ولم يحدث أي تغيير منذ ذلك الحين. ومعظم البلدان التي لديها هذه البيانات من أفريقيا (23 من بلدان حركة تعزيز التغذية في أفريقيا البالغ عددها 28)، ويتوازى الاتجاه في هذه البلدان الأفريقية مع اتجاه جميع بلدان حركة تعزيز التغذية. وأياً ما كان الأمر، فعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يمثل ما حدث في جميع بلدان حركة تعزيز التغذية في أفريقيا البالغ عددها 23، فإن التغير في المتوسط لا يمثل بالضرورة ما يحدث الآن في أي بلد. على سبيل المثال، التوقف بعد 2006 لا يخص بعض بلدان حركة تعزيز التغذية في أفريقيا مثل كينيا التي حققت زيادة قدرها 15 نقطة مئوية في الفترة الممتدة ما بين 2006 و 2010، وبوركينا فاسو التي حققت زيادة أكبر في نفس الفترة تقريباً. لكن تراجع التقدم في بعض البلدان مثل غانا التي حققت نقصاً مقداره 20 نقطة مئوية في الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2012 يزيل آثار التغيرات الإيجابية في بلدان أخرى في هذه المنطقة. وفي حين أن الأشكال البيانية تم عرضها لبلدان حركة تعزيز التغذية في آسيا وبلدان حركة تعزيز التغذية في أمريكا اللاتينية نظراً لأن عدد البلدان الممثلة قليل نسبياً ولا يمثل بالضرورة هذه المناطق، فقد تم عرضها جنباً إلى جنب ببساطة لبيان الحقيقة التي مفادها أن بلدان حركة تعزيز التغذية في أفريقيا جميعاً كانت تقود اتجاه التقدم الملحوظ في الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2006، وقد توقف التقدم في بلدان حركة تعزيز التغذية جميعاً.

32) **يتمثل الهدف العالمي لجمعية الصحة العالمية في زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية في الأشهر الستة الأولى إلى 50 في المئة على الأقل بحلول** 2025 أو تحقيق زيادة نسبية قدرها 2.3% سنوياً. وفي بلدان حركة تعزيز التغذية، يزيد اتجاه معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية بصورة بسيطة على المتوسط العالمي البالغ 37%، وذلك على الرغم من أن هذا المعدل أقل بكثير من الهدف الخاص بجمعية الصحة العالمية. وواقع الحال أن الطريق ما زال طويلاً، ولم يجد أي بلد سهولة في تحفيز الزيادة المستدامة في معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية وفق هذا الهدف.

33) **هناك تباينات كبيرة في معدلات الرضاعة الطبيعية في بلدان حركة تعزيز التغذية، من** تشاد حيث تصل المعدلات إلى 3.4% إلى رواندا حيث تصل المعدلات إلى 84.9%. وقد حقق أو تجاوز 15 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية هدف جمعية الصحة العالمية، وتشير التقارير إلى أنه تجاوز 50%. ولم يحقق 26 بلداً هدف جمعية الصحة العالمية، ويصل معدل الرضاعة

الطبيعية في 13 بلداً إلى ما دون 13%. وفي **نيجيريا وباكستان**، على سبيل المثال، تصل معدلات الرضاعة الطبيعية إلى 15%.[10]

المؤشرات الأخرى للرفاهية التغذوية

34) الأطفال الذين يعانون من ضعف التغذية في بداية حياتهم يزداد ميلهم إلى الإفراط في التغذية والإصابة بالأمراض غير المعدية فيما بعد. وفي حين تركز حركة تعزيز التغذية على الحد من سوء التغذية، فإنها تدرك المشكلات المتنامية لسمنة الأطفال والعبء المزدوج لسوء التغذية. وواقع الحال هو أن عدد الأطفال الذين يعانون من زيادة في الوزن يتجاوز عدد من يعانون من الهزال في العديد من البلدان[11]. والأطفال الذين يعانون من زيادة في الوزن معرضون لمخاطر صحية وشيكة وعلى المدى الطويل. والإفراط في الوزن يمثل معامل مخاطر قوي في سمنة البالغين والأمراض المزمنة وغير المعدية، ومنها السكر، والسكتات الدماغية، وأمراض القلب، وبعض أنواع السرطان. وتتسبب الأمراض المزمنة وغير المعدية في معدلا وفيات كبرى في جميع أنحاء العالم، وتزداد هذه الأمراض بصورة غير متناسبة في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل حيث تحدث 80% من حالات الوفاة بسببها.

35) مؤشرات فقر الدم (السبب الرئيسي فيه هو نقص الحديد) وانخفاض وزن المواليد لم يتم تناولهما في هذا التقرير، وذلك على الرغم من أنهما لا يقلان أهمية عن بعضهما[12].

تدخلات التغذية المحددة والنُّهج المراعية للتغذية

36) لتسريع وتيرة نقص سوء التغذية، تستثمر بلدان حركة تعزيز التغذية حالياً في إجراءات تدخلية تغذوية محددة، وفي استراتيجيات تنمية مراعية لمحددات سوء التغذية، وتساهم في الاستراتيجيات القطاعية المراعية للتغذية. وتعتبر هذه الاستثمارات التغذية هدفها الأول، وقد ساهمت في تحقيق نواتج تغذوية.

37) ثبت أن الاستثمارات في الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة قد قللت على نحو فعال حالات الوفاة وسوء التغذية لدى الأطفال. ويتضمن ذلك على نحو مجمع:

- **تحسين التغذية في فترة ما قبل الحمل والولادة من** خلال نظام غذائي متوازن وتناول قدر كافٍ من المغذيات الرئيسية (مثل حمض الفوليك) لتحسين نواتج المواليد؛
- **تشجيع الرضاعة الطبيعية، وحمايتها، ودعمها** كأفضل مصدر على الإطلاق لتغذية الطفل في الشهور الستة الأولى من حياته، والاستمرار فيها حتى يصل الطفل إلى عمر سنتين أو أكثر.
- **توفير المواد الغذائية ميسورة التكلفة في الوقت المناسب** لاستكمال الرضاعة الطبيعية من سن 6 شهور إلى سنتين. ومن الضروري توفير هذه المواد محلياً، إن أمكن؛
- **تناول قدر كافٍ من المغذيات الرئيسية** مثل فيتامين A، واليود، والكالسيوم، والزنك، والحديد أثناء الفترات الحرجة مثل ما قبل الحمل وأثناء الحمل والرضاعة، وأثناء الطفولة المبكرة. ويتحقق ذلك غالباً من خلال تعزيز وإغناء المواد الغذائية التي يتم استهلاكها على نطاق واسع أو من خلال المكملات الغذائية؛ و
- **العلاج الفعال وفي التوقيت المناسب** لأشكال سوء التغذية الأكثر حدة من خلال الأساليب العلاجية.

38) الأدلة والشواهد المقدمة في سلسلة مجلة لانسيت، المنشورة في يونيو/حزيران 2013 تبين أن حوالي 15% تقريباً من حالات الوفاة عند الأطفال دون الخامسة يمكن تفاديها في حال تعزيز وتوسيع نطاق الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة. ويعادل ذلك إنقاذ حوالي مليون شخص.

---

[10] معلومات من أحدث المسوحات الديمغرافية والصحية وتقارير المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات المتاحة

[11] The Lancet Series on Maternal and Child Nutrition, June 2013. Paper 1

[12] لدى اليونيسيف الآن قاعدة بيانات عالمية عن انخفاض وزن المواليد باستخدام مزيج من بيانات الاستقصاءات المعدلة المتاحة على المواقع التالية:
http://www.childinfo.org/low_birthweight_status_trends.html;
http://www.childinfo.org/files/low_birthweight_from_EY.pdf ;
http://www.childinfo.org/files/monitoring_low_birthweight.pdf

39) نتناول النُّهج المراعية للتغذية المحددات الرئيسية لسوء التغذية والنمو عند الأجنة والأطفال. وتشمل هذه النُّهج أهدافاً تغذوية محددة، وإجراءات في مجالات الزراعة، وشبكات الأمان الاجتماعي، وإجراءات تدخلية صحية أخرى، والمياه والصرف الصحي، وخدمات الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة، وتنمية الطفولة المبكرة، والتعليم. ولهذه النَّهج إمكانات هائلة لتعزيز نطاق وفعالية الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة. وتُبذل الآن جهود متزايدة لتحديد، على نحو أفضل، الأثر الممكن لهذه النُّهج التي تم تصميمها لتناول المحددات الأساسية لسوء التغذية حتى يتسنى تحديد قدر أكبر من الدقة بشأن الأثر النسبي للنُّهج القطاعية المختلفة. وتعمل هذه البرامج على تحسين التغذية، عندما توجَّه للحوامل، والمرضعات، والأطفال دون سن الثانية من أعمارهم الذين يعانون من سوء تغذية[13]. وتتزايد الأدلة والشواهد التي تُبين أثر البرامج المراعية للتغذية على تحقيق النواتج التغذوية.

40) مطلوب تعزيز الأهداف والإجراءات الإنمائية، والتقييمات الفعالة لتحسين كيفية إحراز تقدم في هذا المجال الحساس على نحو أفضل[14]. وثمة حاجة إلى المزيد من الأبحاث للفهم على نحو أفضل كيف يمكن للقطاعات المعنية إظهار الأثر. وهناك العديد من المجالات التي هي بحاجة للتعمق فيها:

- كيف يمكن لسلسلة القيمة الزراعية، التي تتضمن الإنتاج، والتخزين، والتصنيع، والنقل، أن تساهم في جهود توفير المواد الغذائية.
- كيف يتسنى للتعليم مؤازرة الجهود الرامية إلى إبقاء الفتيات والأولاد في المدرسة وإعدادهم كي يكونوا آباء وأمهات يتمتعون بالصحة والقوة.
- كيف تعمل إجراءات وتدابير الحماية الاجتماعية على ضمان توفير المواد المغذية والخدمات التي يحتاجها الأطفال والنساء لرفاهيتهم.
    - ما المكاسب التي يحصل عليها الأطفال الصغار من آثار الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة مثل ممارسات التغذية الكافية وتحفيزها أثناء مرحلة تنمية الطفولة المبكرة.

10 إجراءات تدخلية تغذوية محددة تقلل على نحو فعال حالات الوفاة وسوء التغذية لدى الأطفال

1. تعدد المكملات الغذائية أثناء الحمل
2. مكملات محتوية على حامض الفوليك أو غنية
3. مكملات كالسيوم أثناء فترة الحمل والولادة للأمهات
4. مكملات بروتين وطاقة متوازنة أثناء فترة الحمل والولادة
5. تشجيع الرضاعة الطبيعية، وحمايتها، ودعمها
6. التغذية المكملة المناسبة (التعليم والمكملات الغذائية)
7. مكملات التغذية المحتوية على فيتامين A
8. مكملات التغذية الوقائية المحتوية على الزنك
9. معالجة سوء التغذية الحاد بدرجة متوسطة
10. معالجة سوء التغذية الحاد بدرجة كبيرة

مساندة تهيئة بيئة داعمة لتعزيز التغذية

41) ثمة أدلة وشواهد قوية تفيد إمكانية تسريع وتيرة الحد من سوء التغذية عند تهيئة بيئة داعمة تساعد على تنفيذ إجراءات تعزيز التغذية. وهناك أدلة وشواهد أيضاً توضح نوعية الاستثمارات المطلوبة في الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة والنُّهج المراعية للتغذية، كما هو مبين في الشكل المأخوذ من مجلة لانسيت (السلسلة الخاصة الثانية) عن تغذية المرأة والطفل[15]:

---

[13] Haddad, L, 2013. Child Growth=Sustainable Economic Growth: لماذا يجب أن نستثمر في التغذية. معهد الدراسات الإنمائية/مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال، ص 5

[14] Ruel M, Alderman H, the Maternal and Child Nutrition Study Group. The Lancet: http://dx.doi.org/10.1016/S0140-6736(13)60843-0

[15] شكل: The Lancet Series on Maternal and Child Nutrition. June 2013. Page 56, box page 55 and Appendix p. 13-16 and Series Presentations- Paper 2 http://globalnutritionseries.org/materials-resources/

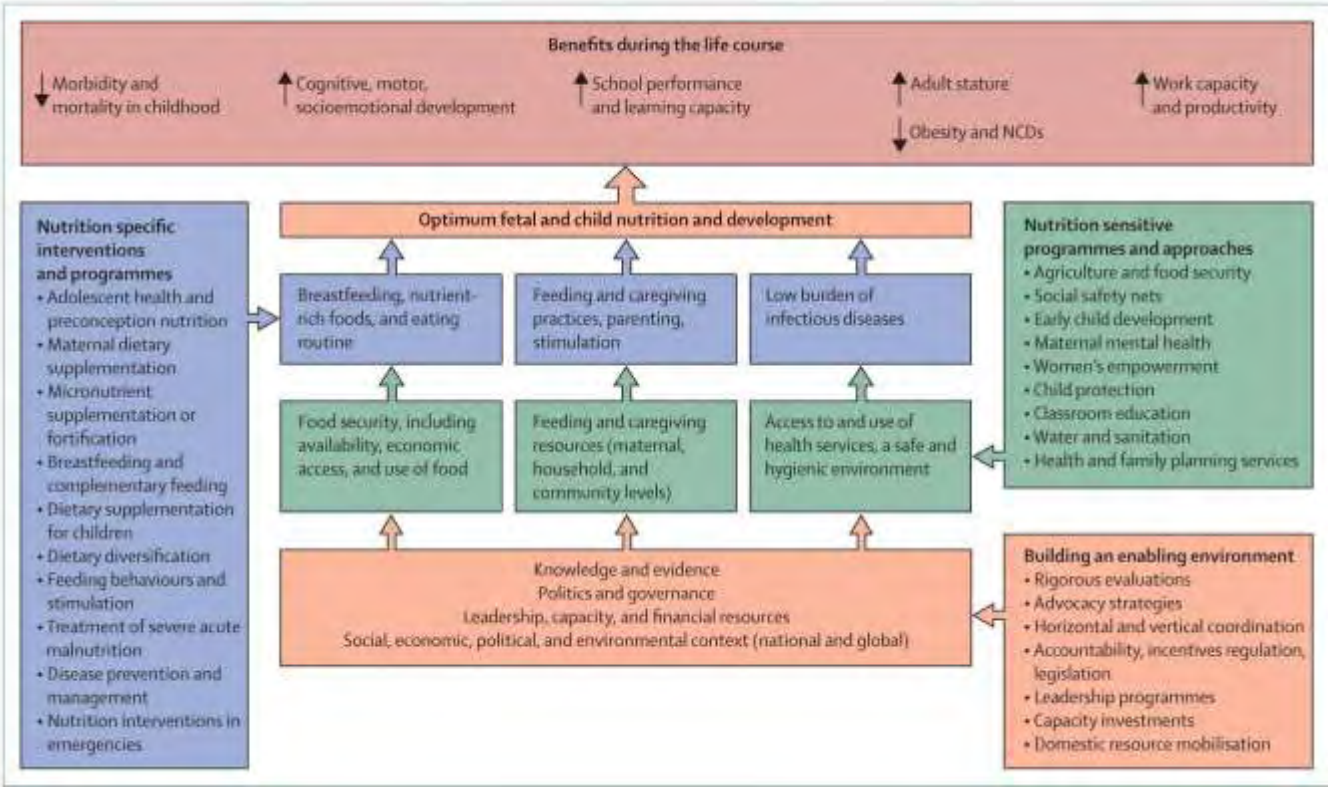

42) يعتمد نجاح جهود تعزيز التغذية على وجود التزام سياسي بذلك. والالتزام السياسي مطلوب لضمان أن تكون التغذية أولوية عليا للحكومة، كما أنه يساعد على تمكين التعاون بين القطاعات المختلفة ومختلف أصحاب المصلحة، ويعمل على تعزيز أُطُر السياسات والأُطُر القانونية، كما يعمل على إطلاق الموارد التمويلية المستدامة. وعندما تكون الأدلة والشواهد على حدوث الأثر واضحة، يكون الالتزام السياسي أكثر ترجيحاً.

43) تحويل الالتزام السياسي والزخم إلى نتائج ملموسة أثبت فعاليته عند تعزيز 4 عمليات متشابكة:

- **التقريب بين الناس للعمل معًا** بشكل فعال من خلال توظيف البرامج متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصالح؛
- **وضع السياسات والقوانين قيد التنفيذ** لإرساء سياسة متناسقة وإطار قانوني؛
- **تنفيذ ومواءمة البرامج** ذات الأهداف المشتركة وإطار متفق عليه لتحقيق النتائج؛ و
- **تعبئة الموارد من** المصادر المحلية التي يتم تعزيزها بالمساعدات الخارجية.

44) تدعيم الحوكمة وتحسينها يعني تعزيز مستوى المساءلة. وحتى تتحقق الفعالية، ينبغي أن يرتبط ذلك بحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتمكين المرأة.

45) البلدان في حركة تعزيز التغذية تبت في استراتيجيات تعزيز ورفع مستوى التغذية الأنسب لبيئاتها. تعمل هذه البلدان على تهيئة المجال والقوة الدافعة لتطبيق العمليات والخطوات الرئيسية، كما أنها تأخذ في الحسبان الأدلة، والشواهد، والخبرات، والتجارب من البلدان الأخرى المشاركة في حركة تعزيز التغذية.

الفصل الثاني: التحولات في أساليب العمل: عرض النتائج في بلدان حركة تعزيز التغذية

46) يبين هذا الفصل التحولات التي تحدث في البلدان التي تعمل على تعزيز التغذية. ويبين كيف تعمل بلدان حركة تعزيز التغذية مع منظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة، والشركات، ومنظومة الأمم المتحدة لتحقيق تحولات على نحو يدعم جهود حركة تعزيز التغذية في تعزيز التغذية. ويستند هذا الفصل إلى إطار الرصد والتقييم الخاص بحركة تعزيز التغذية[16]، ومجموعات البيانات القطرية المجمعة من دراسة خط الأساس التي أُجريت في سبتمبر/أيلول 2012، والتقارير الذاتية من المنسقين لدى حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية، والمعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة في الشبكات داخل البلدان المعنية.

رسائل أساسية:

- منذ سبتمبر/ أيلول 2012، التزمت 13 دولة أخرى تأوي 30 مليون طفل يعاني من توقف النمو بتعزيز التغذية، وانضمت إلى حركة تعزيز التغذية.
- الحركات الوطنية المعنية بالتغذية آخذة في الظهور حيث تعمل الحكومات مع شركاء داخل البلدان المعنية للتصدي لسوء التغذية على نحو أكثر قوة وفعالية.
- تستخدم بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الراهن إطاراً مشتركاً للرصد والتقييم لمتابعة التغيرات عبر الأهداف الاستراتيجية الأربعة للحركة. وتعكسالأهداف الاستراتيجية العمليات الأربع التي تشير الأدلة والشواهد إلى ضرورتها لتعزيز بيئة داعمة وتهيئتها لتحقيق الأثر المرجو. وتمكِّن علامات التقدم في كل عملية من هذه العمليات الحكومات من التفكير في أولوياتها، وكذلك أصحاب المصلحة لتفهم نوعية الدعم الذي يجب إعطاؤه أولوية.
- وقد قامت بلدان حركة تعزيز التغذية بتقييم التقدم الذي أحرزته مقابل هذه العمليات في الفترة الممتدة ما بين سبتمبر/أيلول 2012 وسبتمبر/أيلول 2013. وهذه التقييمات الذاتية تبين تحسينات يمكن قياسها.
- وقد خلقت حركة تعزيز التغذية مجالاً لحشد الدعم العالمي من أجل تعزيز التغذية على المستوى القطري، وتمكين الحكومات والهيئات المنفذة للبرامج من تحقيق الأثر على نحو أفضل. كما عملت على تحسين الروابط بين العمل على مستوى البلد المعني والمناصرة العالمية للتغذية.
- وحققت بلدان حركة تعزيز التغذية أيضاً أكبر قدر من التقدم في إحداث تحول في المجال السياسي من أجل التغذية، وأطر السياسات، والأطر القانونية لتحسين التغذية (العمليتان 1، و 2). وفي هذا الصدد يجب العمل بصورة أكبر لمتابعة حركة التمويل، وتعبئة الموارد، وتشجيع التنفيذ وفق إطار النتائج المشتركة (العمليتان 3 و 4).
- وسيتطلب قياس الأثر تعزيز جمع وتحليل البيانات من عدة مصادر.
- ويجب إيلاء أولوية مطلقة لوضع مقاييس ومعايير قياسية للبرامج والإجراءات التدخلية المراعية للتغذية.
- وهناك فرص لبلدان حركة تعزيز التغذية للتعلم بصورة منهجية من خبرات وتجارب بعضها البعض. وسيمكِّن العمل على مسارات التعلم المشار إليها بلدان حركة تعزيز التغذية من تبادل الخبرات والتجارب العملية.

[16] http://scalingupnutrition.org/wp-content/uploads/2013/07/20130701-SUN-ME-Framework-Final.pdf

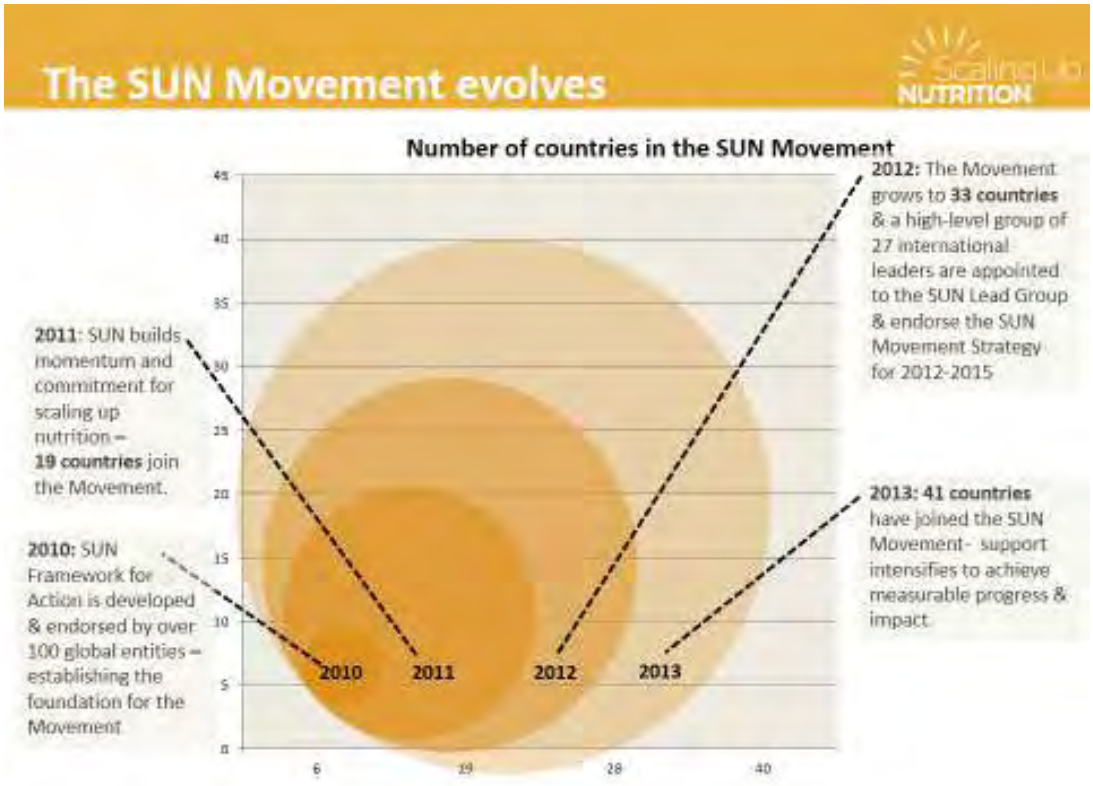

47) **شهدت حركة تعزيز التغذية المزيد من التوسع منذ سبتمبر/أيلول 2012**، مع وجود 13 بلداً إضافيا التزم بتعزيز التغذية. وهذه البلدان موطن لما يبلغ 30 مليون طفل إضافي يعاني من توقف النمو . ويتجاوز هذا التوقعات، وتبين هذه العملية أن أجندات التنمية العالمية والوطنية تعطي أولوية للتغذية. وأياً ما كان الأمر، فإن أثر حركة تعزيز التغذية يُقاس ليس بعدد البلدان المشاركة فحسب، ولكن أيضاً بكيفية عمل هذه البلدان مع بعضها البعض لوضع سياسات، وأطر تشريعية، وأنظمة تنفيذ، ومخصصات مالية، وآليات محاسبة تمكِّن مواطنيها من تحقيق حقهم في الحصول على تغذية ومواد غذائية كافية.

48) **ثمة حركات وطنية لتعزيز التغذية آخذة في الظهور.** وتعمل الحكومات مع الشركاء الموجودين في البلد المعني في منصات أصحاب المصلحة المتعددين لتهيئة مجال سياسي، وتعزيز بيئة السياسات والبيئة القانونية، وتحسين أُطُر النتائج المشتركة، وضمان توفير الموارد المناسبة لتحقيق هذه الطموحات من خلال التنسيق بين التمويل المحلي والخارجي. ويمثل التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين جهداً لخلق استجابة أكثر تماسكاً وفعالية فيما يخص نقص التغذية.

49) **تستخدم حركة تعزيز التغذية إطاراً مشتركاً للرصد والتقييم لقياس نطاق التحولات في الممارسات العملية.** ويعمل هذا على تتبع التغيرات في العمليات الأربع المشار إليها الضرورية لإدخال تحسينات مستدامة في الأوضاع التغذوية للناس. وتمكِّن علامات التقدم في كل عملية من هذه العمليات الحكومات من التفكير في أولوياتها، وكذلك أصحاب المصلحة لتفهم نوعية الدعم الذي يجب إعطاؤه أولوية. ومع الوقت، فإن الربط بين التغييرات التحويلية في الطريقة التي يعمل بها أصحاب المصلحة الرئيسيون معاً والأثر الجماعي على رفاهية المرأة والطفل سيمكن من قياس فعالية حركة تعزيز التغذية. وسيتطلب قياس الأثر من البلدان تعزيز جمع البيانات الرئيسية من المصادر المتعددة، وتحليل المعلومات على نحو فعال وعرضها لإظهار التقدم المحرز في تخصيص الموارد، والتنفيذ (تغطية وكثافة تقديم الخدمات)، والتغيرات في الأوضاع التغذوية.

50) **وتقدم خلاصة هذا التقرير المزيد من التفاصيل بشأن التقدم الذي يحققه كل بلد من بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الراهن.** وعلى الرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً للغاية لتوصيف التحسينات في مؤشرات التغذية، من الممكن تثمين التحولات التي تحدث الآن في بلدان حركة تعزيز التغذية مع سعيها إلى صياغة المشهد السياسي الخاص بها من أجل تحسين التغذية. وسيتم تقدير الافتراضات التي تقوم عليها حركة تعزيز التغذية في تقييم مستقل في 2014. وقد قامت بلدان حركة تعزيز التغذية بالتحقق من هذه المدخلات في التفاصيل الخاصة بالتقدم المحرز.

العملية 1: تحويل البيئة الداعمة

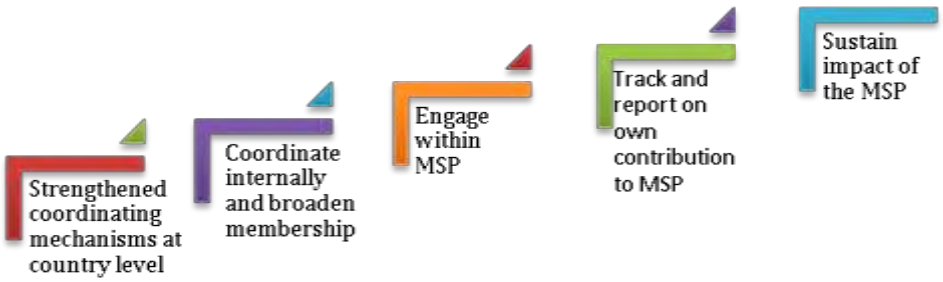

علامات التقدم *1 5 للعملية 1*

51) **جلب الناس إلى مساحة مشتركة للعمل يعمل على المواءمة بين الأنشطة والعمل المشترك**. يعتبر المنسقون في حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية محاور مركزية في تحقيق هذا، فهم يعملون على تجميع أصحاب المصلحة من الوزارات، والمجتمع المدني، والشركات، والمانحين، ومنظومة الأمم المتحدة في منتديات تضم العديد من أصحاب المصلحة. وتبين الأدلة والشواهد أن الانخراط السياسي رفيع المستوى يشجع التنسيق بين الوزارات المسؤولة عن تحسين نواتج التغذية.

52) **ألزم 19 رئيس دولة وحكومة بصفة شخصية حكوماتهم بتعزيز التغذية**، حيث قاموا بالتوقيع على أصل خطاب الارتباط، أو قدموا التزامات وارتباطات في حدث التغذية من أجل النمو الذي عُقد في لندن في يونيو/حزيران 2013. والتزم وزراء ومسؤولون حكوميون كبار من 22 بلداً آخر من وزارات الصحة، والزراعة، والتخطيط، والمالية بالعمل من خلال حكومات، وتعزيز التنسيق بين القطاعات المتعددة، وإنشاء منصات ومنتديات سياسية وعملياتية لأصحاب المصلحة المتعددين، ودمج أفضل الممارسات في السياسات الوطنية، ومواءمة العمل عبر القطاعات، وزيادة الموارد، ورصد التنفيذ.

53) **لا تزال التغذية تحتل مكانة عالية في الأجندة السياسية.** وقد ظهر الاهتمام السياسي المتزايد بالتغذية على مدى الاثني عشر شهراً الماضية من خلال سلسلة من الأنشطة والفعاليات الوطنية، والإقليمية، والعالمية. وعملت هذه الأنشطة والفعاليات على تعزيز الالتزام الحكومي وغير الحكومي وتمكين أنشطة المناصرة من أجل زيادة الموارد من أجل التغذية.

كانت هناك احتفاليات رفيعة المستوى بإطلاق برامج والتزامات لتعزيز التغذية من جانب الحكومات وشبكات حركة تعزيز التغذية منذ سبتمبر/أيلول 2012: بنغلاديش (أكتوبر/تشرين الأول 2013)؛ بنين ومالي (فبراير/شباط 2013)؛ (إثيوبيا وغانا (يونيو/حزيران 2013)؛ بوروندي (يوليو/تموز 2013)؛ إندونيسيا، وكينيا، وناميبيا، ونيجيريا (نوفمبر/تشرين الثاني 2012)؛ جمهورية قيرغيزستان (ديسمبر/كانون الأول 2012 ويونيو/حزيران 2013)؛ مدغشقر (سبتمبر/أيلول 2012)؛ موريتانيا (ديسمبر/كانون الأول 2012)؛ نيبال (سبتمبر/أيلول 2012، ويونيو/حزيران 2013)؛ النيجر (أغسطس/آب 2012)؛ سيراليون (أكتوبر/تشرين الأول 2012)؛ تانزانيا (مايو/أيار ويونيو/حزيران 2013)؛ أوغندا (يونيو/حزيران 2013)؛ زامبيا (أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2013)؛ زيمبابوي (مايو/أيار (2013

54) **وعلى المستوى الإقليمي، تضمنت الأنشطة والفعاليات التي استهدفت المزيد من التركيز على التغذية في السياسات الزراعية** والاقتصادية منتدى التغذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في بوركينا فاسو في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، والمشاورات الإقليمية رفيعة المستوى لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تايلند في 2013، ومؤتمر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تانزانيا في فبراير/شباط 2013.

55) **هناك زخم غير مسبوق في بلدان حركة تعزيز التغذية لضمان وضع التغذية ضمن أولويات خطط وبرامج التنمية الوطنية.** كما أن هناك إرادة سياسية قوية لضمان وجود بيئة داعمة كي تزدهر برامج التغذية. وتظهر جميع بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الراهن التزامها بمواءمة الأنشطة الخاصة بشركائها داخل البلدان المعنية.

أمثلة على التقدم المحرز في تعزيز منصات أصحاب المصلحة المتعددين منذ سبتمبر/أيلول 2012

- **في إندونيسيا،** مرسوم رئاسي تم التوقيع عليه في يونيو/حزيران 2013 بتأسيس الكيان القانوني للحركة الوطنية لعزيز التغذية. وبموجب هذا المرسوم، يكلف وزير التنسيق في وزارة الرفاه الاجتماعي بمهمة الاتصال مع حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية، وتكليف مجموعة عمل مركزية تنسيقية تضم العديد من أصحاب المصلحة والعديد من القطاعات لتكون أعلى جهة رفيعة المستوى مكلفة بمهام عقد الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بالتغذية. وستشارك الوزارات الحكومية، ومنظومة الأمم المتحدة، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني، ورجال الأعمال والشركات.
- **في بوروندي،** أطلق رئيس الدولة منصة أصحاب المصلحة المتعددين لحركة تعزيز التغذية في يوليو/تموز.
- **في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،** وقع رئيس الوزراء مرسوماً بإنشاء اللجنة الوطنية للتغذية وسكرتاريتها في يوليو/تموز.

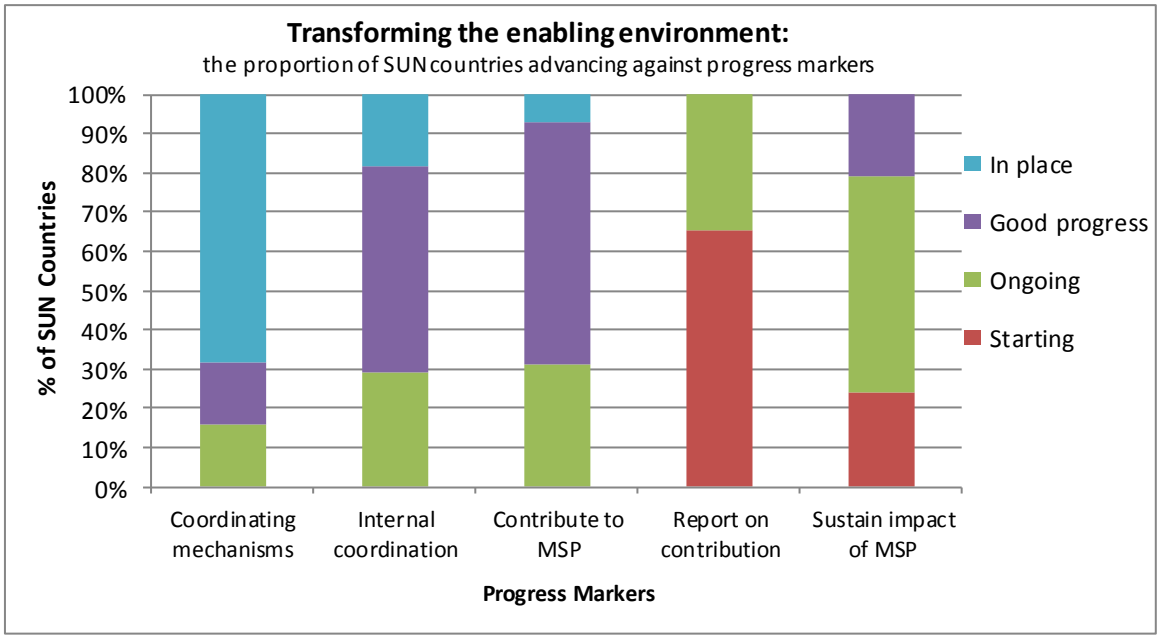

56) فيما يلي ملخص بالإنجازات التي تحققت مقابل علامات التقدم الخاصة بهذه العملية:

57) علامة التقدم رقم 1: تعزيز آليات التنسيق على المستوى القطري يمكّن أصحاب المصلحة في البلد المعني من العمل معاً على نحو أفضل من أجل تحسين النواتج التغذوية. تم تحديد 37 منسق في حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية، وهم يعملون مع لجنة توجيهية رفيعة المستوى ومجموعات عمل فنية. وهناك 12 منسق لدى أجهزة حكومية ولديهم صلاحيات تنفيذية، و 19 لدى وزارة تنفيذية مسؤولة عن التغذية، و 6 من جهة مستقلة. وأفاد أصحاب المصلحة في 17 بلداً عضواً في حركة تعزيز التغذية بتطبيق عناصر من برامج منصات أصحاب المصلحة المتعددين تعمل على تمكينهم من الرفع من عملهم. وتتضمن هذه العناصر وجود جهة معنية بعقد المؤتمرات معتمدة من الحكومة، ومنسق حكومي معين لدى البلد العضو في حركة تعزيز التغذية، ومسؤول لعقد اجتماعات ومؤتمرات المانحين، وآليات مطبقة لتنسيق أعمال المشاركين من شبكات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة في بعض الحالات، ورجال أعمال، والشركات.

58) علامة التقدم رقم 2: التنسيق مع شركاء آخرين يمكن المنسقين الحكوميين من ممارسة تأثير ونفوذ أوسع نطاقاً بشأن إحداث مواءمة للأعمال والإجراءات الرامية إلى تعزيز التغذية. أفاد

النيجر بصدد تأسيس منتدى للأوساط الأكاديمية، و**بيرو** قامت مؤخراً بإطلاق الصندوق الاجتماعي للابتكار لتشجيع مشروعات العمل الحر التي تحارب سوء التغذية.

مواقع المنسقين لدى حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية (علامة التقدم رقم 1)	
السلطة التنفيذية	الوزارة
بنين بوروندي ساحل العاج غامبيا غانا مدغشقر مالاوي ناميبيا السنغال سيراليون تانزانيا أوغندا	بنغلاديش بوركينا فاسو والكاميرون إثيوبيا غينيا هايتي إندونيسيا كينيا جمهورية قيرغيزستان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مالي موزمبيق وميانمار نيجيريا النيجر نيبال بيرو رواندا اليمن
جهة مستقلة	المخطط
السلفادور غواتيمالا موريتانيا باكستان زامبيا زيمبابوي	تشاد جمهورية الكونغو الديمقراطية سري لانكا جنوب السودان

أصحاب المصلحة في 7 بلدان من بلدان حركة تعزيز التغذية أن منصات أصحاب المصلحة المتعددين الخاصة بهم قد ضربت بجذورها في الأرض، وتضم الآن وزارات تنفيذية إضافية وأصحاب مصلحة آخرين. وهم يشاركون الآن بصورة نشطة فيما يتعلق بقضايا التغذية، كما حددوا العمليات لإشراك المسؤولين على مستوى المناطق (الأحياء) والمجتمعات المحلية، ولديهم عناصر مطبقة تمكن المشاركة من جانب أصحاب المصلحة من شبكات حركة تعزيز التغذية، ومنهم مانحون، وتحالفات مجتمع مدني، ومنظومة الأمم المتحدة، ورجال أعمال، وشركات، ومؤسسات بحثية.

59) **علامة التقدم رقم 3: ضمان العمل الفعال لمنصات أصحاب المصلحة المتعددين يساعد على تحقيق النتائج المشتركة**. لدى كل من **نيبال** و**مالاوي** منصات نشطة لأصحاب المصلحة المتعددين، وهما بصدد النهوض بعملية اللامركزية. ويعمل ذلك على تمكين التفاعل فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالتغذية بين أصحاب المصلحة المعنيين بهذا القطاع، كما يعمل على تسهيل وتيسير الترتيبات بشأن وضع هذه القضايا في موضع الأولوية، وتشجيع تحديد وحشد أصحاب المصلحة المعنيين، والعمل على بناء توافق حول التوصيات والمصالح المشتركة، ومساعدة الأجهزة الوطنية المعنية في اتخاذ القرارات اللازمة، ومساندة الحوار على المستوى المحلي. وأفاد أصحاب المصلحة في 18 بلداً عضواً في حركة تعزيز التغذية أن برامجهم تعمل على نحو جيد مع وجود تمثيل واسع النطاق. وسيظهر أثر منصات أصحاب المصلحة المتعددين بصورة متزايدة من خلال مدى قدرة الأعضاء على مواءمة جهودهم حول أُطُر أهداف مشتركة متفق عليها من أجل تحسين التغذية.

60) **علامة التقدم رقم 4: رفع تقارير بشأن التقدم المحرز، والتفكير بصورة نقدية في الإنجازات يعمل على تمكين أصحاب المصلحة من تقييم أثر طريقة العمل المشترك**. شرعت بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الحالي في متابعة نواتج منصات أصحاب المصلحة المتعددين ورفع تقارير بشأنها. وقد تم القيام بقدر كبير من هذا العمل أثناء الدعوات الخاصة بشبكات بلدان حركة تعزيز التغذية. وتضم قائمة المنسقين الحكوميين أصحاب مصلحة ومشاركين من قطاعات مختلفة في هذه المؤتمرات لتحسين المساءلة وأساليب العمل المشترك.

61) **علامة التقدم رقم 5: يعتبر أثر طريقة العمل المشترك مستداماً عندما يتم تضمين نهج متعدد أصحاب المصلحة إزاء التغذية في التخطيط الوطني للتنمية، من ثم سيظل أولوية سياسية**. ومن الصعب التحقق من هذا العلامة في فترة زمنية قصيرة. وفي حين لم يفد أي بلد عضو في حركة تعزيز التغذية بأن البيئة الداعمة لتحسين التغذية مستدامة على نحو تام، ترى الشبكات في 6 بلدان من بلدان حركة تعزيز التغذية أن معظم العناصر مطبقة للمساعدة في تحقيق الاستدامة للمنتدى متعدد أصحاب المصلحة.

62) **ساهم الاهتمام الدولي غير المسبوق بالتغذية على مدى العام الماضي في تحسين البيئة الداعمة في بلدان حركة تعزيز التغذية**. وعمل المؤتمر التاسع والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي الذي عُقد في أكتوبر/تشرين الأول 2012 على تعزيز الالتزام بالتغذية في إطار الأمن الغذائي. وتناول المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في يناير/كانو الثاني كيف يتسنى للشركات ورجال الأعمال المسؤولين إحداث المواءمة بما لا يتعارض مع سياسات البلد المعني، وكذلك مساندة النُّهج المبتكرة

على نطاق واسع. وقد شرع حدث رفيع المستوى استضافه الاتحاد الأوروبي في مارس/آذار في عملية لتحسين تنسيق تتبع الموارد الخارجية. وتناول اجتماع بشأن أجندة التنمية لما بعد عام 2015 عُقد في مدريد في مارس/آذار 2013 الدور الذي تقوم به التغذية في تدعيم أهداف التنمية المستدامة. وفي اجتماع بشأن مناقشة قضايا الجوع، والتغذية، والعدالة المناخية عُقد أثناء فترة رئاسة إيرلندا للاتحاد الأوروبي في أبريل/نيسان 2013 وشاركت في استضافته مؤسسة ماري روبينسون للعدالة المناخية، تم تسليط الضوء على أهمية تمكين المرأة والعدالة في التغذية والاستجابة لقضايا التغذية في إطار القدرة على مجابهة التغيرات المناخية[17]. في اجتماع تناول قضية سوء التغذية نظمته حكومة فرنسا واليونيسيف وعُقد في باريس في مايو/أيار 2013، تم تسليط الضوء على قضايا التغذية في بلدان منطقة الساحل[18]. وفي 6 يونيو/حزيران 2013، أطلقت مجلة لانسيت (Lancet) سلسلة أبحاث جديدة حول تغذية الأمهات والأطفال، تضمنت أقوى الأدلة والشواهد حتى الآن على مدى سوء التغذية والإجراءات التدخلية الناجحة لمعالجته. وفي يونيو/حزيران أيضاً، اجتمعت منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم في واشنطن العاصمة لاستكشاف أساليب لمؤازرة الالتزام السياسي إزاء تعزيز التغذية. ومن خلال حدث استغرق يوماً كاملاً، تم الالتزام مجدداً من جانب نطاق عريض من الداعمين في فعاليات المؤتمر القادم لاستراتيجية الألف يوم.

هناك 8 بلدان تتقدم نحو وضع آليات رسمية تقوم من خلالها برفع تقارير عن التقدم المحرز. **وفي غامبيا وموزمبيق والسنغال،** على سبيل المثال، يكون رفع التقارير للأجهزة التنفيذية رفيعة المستوى، **وفي تانزانيا والنيجر وزامبيا** يكون للبرلمان، وفي **غواتيمالا وبيرو يكون من** خلال الأنظمة القضائية الخاصة بها.

63) في 8 يونيو/حزيران 2013، عُقد اجتماع رفيع المستوى بشأن "التغذية من أجل النمو" في لندن. والتقى في هذا الاجتماع زعماء العالم وكان من بينهم زعماء بلدان حركة تعزيز التغذية للتوقيع على الاتفاق العالمي للتغذية من أجل النمو الذي سيعمل على وقاية 20 مليون طفل على الأقل من توقف النمو، وإنقاذ حياة 1.7 مليون شخص بحلول 2020. وقام بالمصادقة على هذا الاتفاق 90 من أصحاب المصلحة منهم شركاء في التنمية، وشركات، ورجال أعمال، ودوائر علمية، ومجموعات من المجتمع المدني، وتم تقديم مجموعة طموحة من الالتزامات الفردية لمكافحة الجوع وتحسين التغذية، كان من ضمنها تعهدات من جانب 19 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية. وبعد 10 أيام، أطلق زعماء مجموعة الثماني في لوخ إيرن البيان التالي:

"نرحب بميثاق التغذية العالمي من أجل النمو الذي تم الإعلان عنه مؤخراً والذي يلتزم بتحقيق الأهداف المتمثلة في الحد من سوء التغذية في 2020. كما نرحب بالالتزامات المالية وبالسياسات الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم نحو القضاء على سوء التغذية عند النساء وصغار الأطفال. ويجب رفع تقارير دورية بشأن التقدم المحرز على صعيد هذه الالتزامات مع مراجعة ذلك بصورة دورية، ويشمل هذا من خلال حركة تعزيز التغذية التي سنستمر في دعمها".

64) تم تنظيم حشد جماهيري لجذب الانتباه إلى التغذية في قمة مجموعة الثماني من جانب حملة طعام كافٍ للجميع، وهذه الحملة عبارة عن مجموعة مناصرة تحشد قوى الضغط لإنهاء الجوع في جميع أنحاء العالم، وقد جذبت 45 ألف شخص. وقادت تحالفات المجتمع المدني في بلدان حركة تعزيز التغذية جهود الحملات في **بنغلاديش، وغانا، ونيبال، وتانزانيا، وأوغندا، وزامبيا،** وتم عقد مؤتمرات مائدة مستديرة مع سياسيين، وتنظيم حشود جماهيرية، وحفلات موسيقية، وندوات نقاشية، وكان الهدف من وراء كل هذا هو مطالبة الحكومات الوطنية باتخاذ ما يلزم للتصدي للجوع وسوء التغذية.

[17] http://www.irishaid.ie/what-we-do/dublin-conference/conference-overview/
[18] http://www.conference-malnutrition-infantile.fr/english-index.html

العملية 2: إحداث تحول في السياسات والإطار القانوني

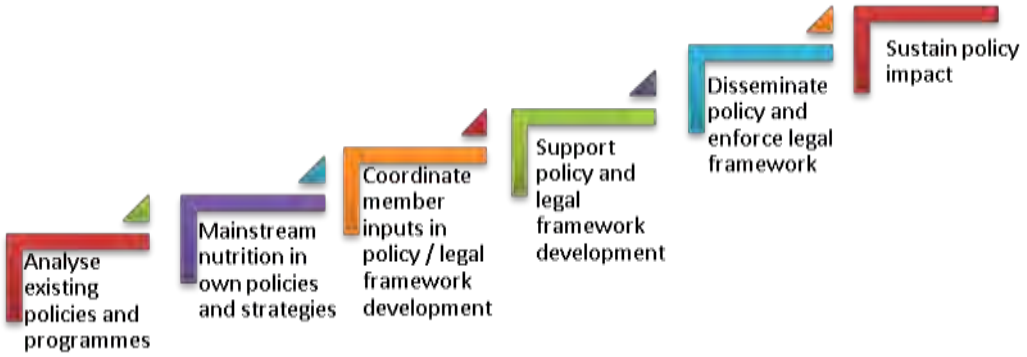

علامات التقدم 1 - 6 للعملية 2

65) **يعمل وجود إطار متماسك للسياسات والأوضاع القانونية على تمكين الحوكمة الفعالة لتعزيز التغذية في إطار الأهداف الحكومية.** وتعمل هذه الأطر على الحوكمة الفعالة للجهود الرامية إلى تعزيز التغذية، وتقلل من ازدواجية الجهود، وتحسن المساءلة المشتركة.

66) **يمثل الحق في الحصول على تغذية ومواد غذائية كافية ركيزة حركة تعزيز التغذية.** وبالإضافة إلى سياسات التغذية الوطنية، تتضمن الخطط، والإرشادات، والسياسات، والأطر القانونية ذات الصلة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحسينات في التغذية سياسات معنية بتنفيذ المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم، وقوانين إجازة الأمومة، ومعايير إغناء الأغذية، ومعالجة الملح باليود، والدستور الغذائي.

تنفيذ المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم

67) **في 2011، أبرز قرار جمعية الصحة العالمية رقم 63.23 بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال الحاجة إلى تحسين ممارسات الرضاعة الطبيعية الحصرية (الحصرية)**، والمكملات الغذائية الكافية وفي التوقيتات المناسبة، واستمرار الرضاعة الطبيعية حتى سن عامين أو أكثر. تشير تقديرات سلسلة مجلة لانسيت 2013 أن عدم الاستعانة بالرضاعة الطبيعية بصورة مثالية ينجم عنه أكثر من 800 ألف حالة وفاة عند الأطفال سنوياً[19].

68) **لكن تشجيع الرضاعة الطبيعية وحدها لا يكفي.** فالمدونة التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية في 1981 وتبعها العديد من القرارات، تمثل الحد الأدنى المطلوب من المعايير العالمية لتشجيع التغذية المناسبة للرضع والأطفال الصغار من خلال حمايتهم من سوء الممارسات التجارية. و تحدث مخالفات حتى في البلدان التي تم فيها اعتماد هذه المدونة في التشريعات الوطنية. وتُفرض على الشركات عقوبات قانونية لعدم الالتزام بالمدونة، وذلك عندما تكون ضمن التشريعات الوطنية. وتبين أعمال الرصد والمراقبة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني أن العديد من الشركات لا تفي بالتزاماتها، وتوصي هذه المنظمات بتوسيع نطاق الرقابة المستقلة للممارسات التجارية[20].

69) **يتوفر 16 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية على تشريع كامل بشأن تسويق بدائل حليب الأم.** وهناك 10 بلدان لديها العديد من هذه الأحكام في القانون، وهناك 3 بلدان لديها عدد قليل من الأحكام في القانون، وقامت 8 بلدان بصياغة إجراءات في انتظار الموافقة النهائية عليها، وهناك 3 بلدان تدرس الآن القانون، وهناك بلد واحد لم يتخذ أي إجراء. وأفادت بلدان بوجود اتجاهات بشأن تنفيذ ورصد هذه المدونة من خلال جمعية الصحة العالمية[21].

كينيا انضمت لحركة تعزيز التغذية في سبتمبر/أيلول 2012. وأطلقت الحكومة الخطة الوطنية للعمل من أجل التغذية (2012 - 2017) في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 وهي تتوافق مع خطة التنمية الحكومية متوسطة المدى الأوسع نطاقاً. وتم تعزيز التشريعات الخاصة بالتغذية في كينيا. وفي سبتمبر/أيلول 2012، مرر البرلمان قانون تنظيم ورقابة بدائل حليب الأم الذي يعتمد توصيات المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم. ويتضمن القانون أيضاً حظر تسويق أو وضع علامات على المكملات الغذائية للأطفال ما بين 6 شهور أو سنتين.

and Superfood for Babies http://www.ibfan.org/art/post-2015_08-01-2012_IBFAN-input_2_.pdf
http://www.savethechildren.org.uk/resources/online-library/superfood-babies

تطبيق المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم على المستوى الوطني
، نيويورك، اليونيسيف، 2011. http://www.unicef.org/nutrition/files/State_of_the_Code_by_Country_April2011.pdf. انظر أيضاً:
http://www.who.int/nutrition/publications/infantfeeding/statusreport2011/en/index.html

70) من المهم أيضاً تحفيز الممارسات التجارية المسؤولة والإشادة بها: تساهم الشركات ورجال الأعمال بصورة كبيرة في الأوضاع التغذوية للناس. يعتبر مؤشر الوصول إلى التغذية الذي أُطلق في مارس/آذار 2013 محاولة لتشجيع شركات تصنيع وتسويق المواد الغذائية للقيام بذلك، مع تقديم المكافآت بصورة منتظمة للممارسات الجيدة، مع تحديد الممارسات دون المستوى.

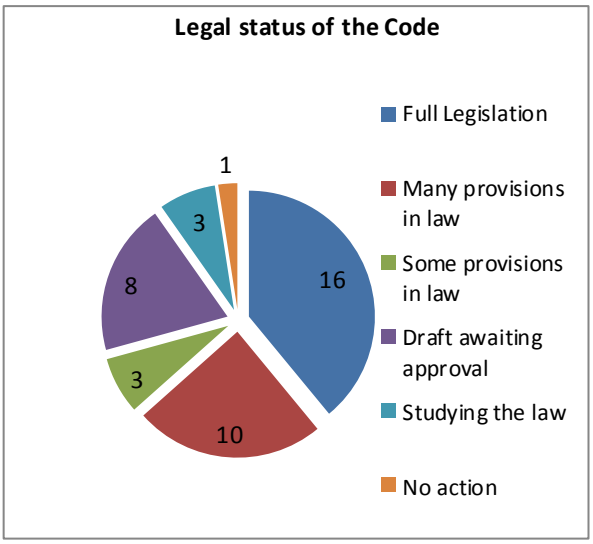

غالباً ما يتطلب التطبيق الفعال لسياسات الحكومة والأطر القانونية الخاصة بها تعاوناً من جانب الشركات ورجال الأعمال، ورصداً ورقابة من جانب المجتمع المدني. وفي حدث التغذية من أجل النمو الذي عُقد في لندن، على سبيل المثال، التزمت 22 شركة بوضع التغذية الجيدة في قلب ممارساتها العملية من خلال إدخال سياسات من أجل قوة العمل المنتجة التي تتمتع بصحة جيدة، وتحسين سياساتها الخاصة بصحة الأم، ويتضمن ذلك مساندة الأمهات المرضعات. وهدف هذه الشركات هو تحسين التغذية، وبالتالي الإنتاجية لما يبلغ 900 ألف عامل.

الأطر القانونية لإجازة الأمومة:

71) من الواضح أن الرضاعة الطبيعية تستلزم أن تكون الأم مع رضيعها. وهذه مسؤولية مشتركة. من الممكن أن تعمل التعديلات في ترتيبات العمل للأمهات اللاتي لديهن أطفال رضع على تحسين الرضاعة الطبيعية الحصرية للمرأة العاملة في جميع القطاعات، ويشمل ذلك العاملات في القطاع غير الرسمي[22].

72) قامت جميع بلدان حركة تعزيز التغذية عدا بلد واحد بمنح إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وذلك على الرغم من وجود تحديات خاصة بضمان الحصول على هذه الإجازة في القطاع غير الرسمي. خصص 18 بلداً 14 أسبوعاً أو أكثر لإجازة الأمومة، وهو الحد الأدنى الموصى به للإجازة من قبل منظمة العمل الدولية. وتتباين مدة الإجازة تبايناً كبيراً من 52 يوماً في نيبال إلى 18 أسبوعاً في جمهورية قيرغيزستان[23]. أفاد 46% بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية أن مصدر تمويل إجازة الأمومة يأتي من رب العمل، بينما أفاد 34% أنه يأتي من التأمينات الاجتماعية، وأفاد 15% أنه يأتي من مصدر تمويل مشترك. وأفاد 5% أن المصدر غير معروف أو أن الإجازة غير مدفوعة الأجر[24].

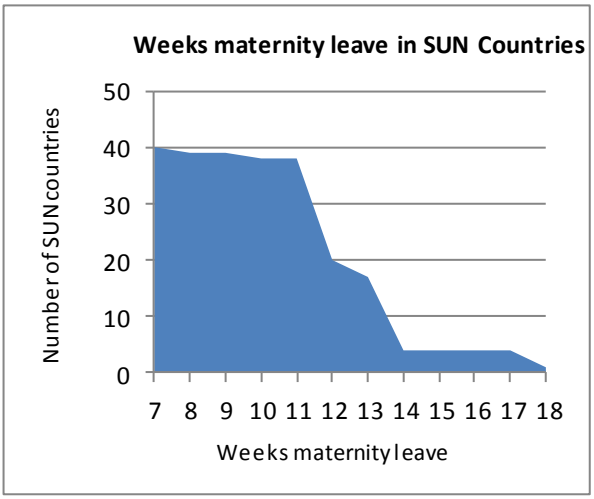

http://www.ibfan.org/art/post-2015_08-01-2012_IBFAN-input_2_.pdf
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_124442.pdf
ILO. Maternity at work: A review of national legislation. Second edition, 2010. Annex 1

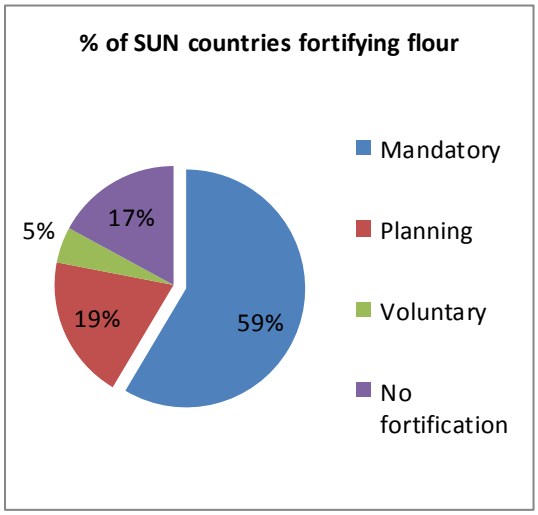

73) هناك أسئلة مستمرة حول مدى تطبيق الأحكام الإلزامية في الممارسات العملية، وإلى أي مدى هي قابلة للإنفاذ. وفي العديد من البلدان نجد أن إجازة الأمومة المدفوعة الإلزامية تتراجع بوتيرة سريعة نتيجة للعولمة والتحول الكبير الذي حدث في أسواق العمل على مدى ربع القرن الماضي.

معايير إغناء الأغذية:

74) عندما لا يستطيع الناس الحصول على المغذيات الدقيقة من خلال مواد غذائية متنوعة، وميسورة التكلفة، ومزروعة محلياً، قد يكون من المناسب تحصين وإغناء البهارات والمواد الغذائية الأساسية مثل الملح، والسكر، والزيت. ويتم ذلك بزيادة محتوى المغذيات الدقيقة الأساسية مثل الفيتامينات والمعادن لتحسين الجودة التغذوية. ومن خلال مستويات أعلى من اليقين، فإن الإغناء الإلزامي من المرجح أنه يتيح مصدراً مستداماً للغذاء الغني للاستهلاك وتحسين الصحة العامة[25].

75) مع زيادة التوسع الحضري، أصبح الاعتماد على الأغذية المصنعة من جانب الفقراء في المناطق الحضرية هو السمة الغالبة. وبالتالي، فإن تحصين المواد الغذائية الأساسية، والبهارات، الأغذية المصنعة يُعد بمثابة وسيلة رخيصة التكاليف ومستدامة لتحسين التغذية. ومن الممكن للأطراف الفاعلة في حركة تعزيز التغذية القيام بدور تحفيزي والاطلاع على أفضل الممارسات.

76) يقوم 24 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية بإغناء إلزامي للقمح، أو الذرة، أو الأرز. وفي 5 بلدان من بلدان حركة تعزيز التغذية، يلزم بإغناء كل من القمح والذرة (السلفادور، وكينيا، ونيجيريا، وتانزانيا، وأوغندا). وتخطط 8 بلدان حالياً لإدخال تشريع في هذا الشأن، وفي بلدين من بلدان حركة تعزيز التغذية، ألا وهماناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية، نجد إغناء المواد الغذائية طوعياً[26]. وفي 7 بلدان أخرى من بلدان حركة تعزيز التغذية المتبقية، قد لا يكون هناك إغناء أو لا تتوفر معلومات بشأن ذلك.

معالجة الملح باليود:

77) يؤثر نقص اليود على نمو المخ، ويعتبر السبب الرئيسي لتدمير خلايا المخ وانخفاض معدلات الذكاء عند الأطفال في جميع أنحاء العالم.ويؤثر سلباً أيضاً على صحة المرأة، وعلى الإنتاجية الاقتصادية وجودة الحياة. وتعتبر معالجة الملح باليود على الصعيد العالمي إجراءً بسيطاً وفعالاً من حيث التكلفة في مواجهة نقص اليود. وقد أفاد البنك الدولي أن ذلك يكلف 5 سنتات للطفل في السنة.

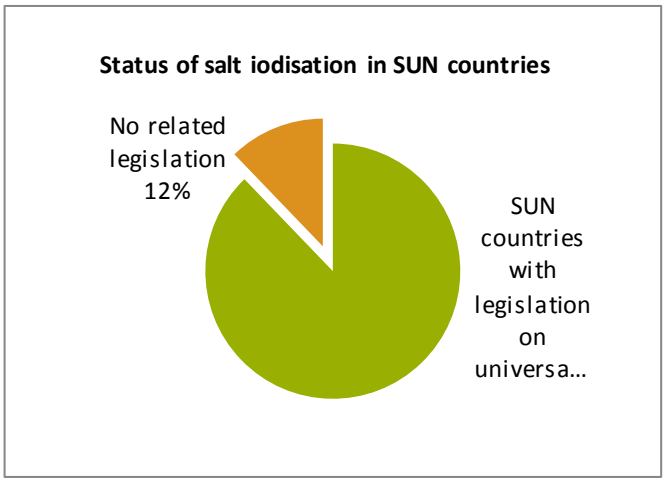

78) قام 36 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية بسن لوائح لمعالجة الملح باليود. ومع ذلك، تشير دراسة تم إجراؤها في 2007 إلى أنه بعد 15 سنة من الإجراءات التدخلية العالمية لمعالجة الملح باليود على المستوى العالمي، نجد أن 70% فقط من الأسر في البلدان النامية تمكنت من الوصول إلى الملح المعالج باليود. وتعثرت البرامج على هذا الصعيد، بل وتراجعت تغطية الملح المعالج باليود في بعض الحالات. وهناك حاجة إلى نماذج جديدة للوصول إلى السكان الذين يصعب الوصول

[25] http://www.who.int/nutrition/publications/micronutrients/GFF_Part_1_en.pdf p31
[26] http://www.ffinetwork.org/global_progress/index.php

إليهم، وزيادة التغطية، وضمان استدامة الإنجازات[27].

الدستور الغذائي:

79) وضعت لجنة الدستور الغذائي، التي تشترك في إدارتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، معايير جودة وأمان الغذاء لتشجيع المواد الغذائية الأكثر أماناً وتغذية للمستهلكين. وفي العديد من الحالات تمثل معايير الدستور أساس التشريع الوطني، وتتيح معايير استرشادية للتجارة الدولية في المواد الغذائية. وفي يوليو/تموز 2013، اعتمدت اللجنة إرشادات منقحة ومحدثة بشأن المكملات الغذائية المصاغة لكبار الرضع وصغار الأطفال، وكذلك قيماً مرجعية للمغذيات المرتبطة بالأمراض غيرالمعدية المرتبطة بالنظام الغذائي[28].

80) فيما يلي ملخص بالإنجازات التي تحققت مقابل علامات التقدم الخاصة بهذه العملية:

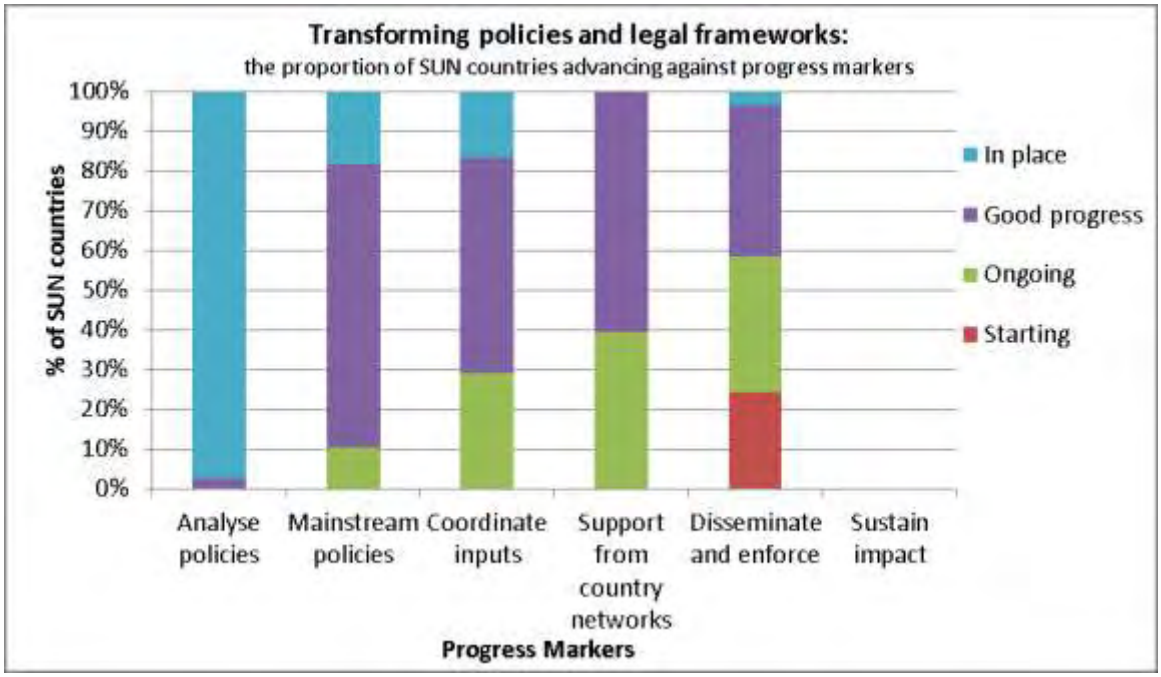

81) علامة التقدم رقم 1: ثمة تحليل للسياسات والبرامج الحالية يعمل على تمكين بلدان حركة تعزيز التغذية لتحديد الأكثر واقعية منها لضمان تحسين النواتج التغذوية، وتحديد الفجوات المحتملة. وقد قام 29 بلداً بمراجعة سياسات ولوائح التغذية الخاصة بهم، وتقوم **نيجيريا** بإعداد مراجعة لسياسة التغذية الوطنية الخاصة بها. وتتنبأ شبكة منظومة الأمم المتحدة بتعزيز قدراتها لدعم البلدان في تحليل هذه السياسات بما يتفق مع المعايير القياسية.

82) علامة التقدم رقم 2: ضمان تركيز السياسات في الشبكات الموجودة في البلدان المعنية التي تعكس الأولويات التغذوية الوطنية على هدف مشترك. وتفيد جميع بلدان حركة تعزيز التغذية أن ثمة تقدماً يتحقق في تعميم سياسات التغذية. وعلاوة على ذلك، نجد أن الشبكات القطرية في 7 بلدان من بلدان حركة تعزيز التغذية راضية بالطريقة التي يستفيد بها أصحاب المصلحة من الأطر التشريعية وتلك الخاصة بالسياسات.

وفي السنة الماضية، نجد أن سن سياسة التغذية في **مالي** و**زيمبابوي** حقق خطوات مهمة في إحداث توافق بين الشركاء حول الأولويات الوطنية. وقد أطلق رئيس الدولة في **زيمبابوي** سياسة التغذية في مايو/أيار 2013.

[27] accessed 14/08/2013 http://www.gainhealth.org/programs/USI

[28] /http://www.fao.org/news/story/en/item/179663/icode

83) **علامة التقدم رقم 3: من الممكن أن يعمل تنسيق المدخلات متعددة القطاعات في الأطر الجديدة للسياساتوالأوضاع القانونية في تحسين المواءمة.**

منذ سبتمبر/أيلول 2012، **أفادت إندونيسيا ونيبال، وغامبيا،** وأوغندا أنها حققت تقدماً في إعطاء توجيهات وزارية لتعميم التغذية في السياسات القطاعية.

84) **علامة التقدم رقم 4: يتناول علامة التقدم هذه ما إذا قامت البلدان بمراجعة أُطُر السياسات والأطر القانونية الخاصة بها بدعم من الشبكات القطرية.** وتتضمن العناصر التي يتم البحث عنها وجود سياسات واستراتيجيات محددة خاصة بالتغذية، والسياسات القطاعية المحدثة في النُّهج المراعية للتغذية، والتشريعات الشاملة ذات الصلة بالتغذية. وتتضمن عناصر التشريعات التي تشير الأدلة والشواهد إلى أن لها أعظم الأثر على سوء التغذية المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم، وإجازة الأمومة، وإغناء الأغذية، ومعالجة الملح باليود، والحق في قوانين الطعام. وتعمل البلدان على تأكيد تماسك السياسات في جميع الوزارات المختلفة، كما أنها تعمل على توسيع نطاق الدعم السياسي لذلك مع مجموعات مثل البرلمانيين.

غانا قامت بإدخال الآراء التقييمية لأصحاب المصلحة في البلدان المعنية وأعضاء الشبكات العالمية قبل الانتهاء من سياسة التغذية الخاصة بها، والتي هي قيد المصادقة

85) **علامة التقدم رقم 5: كي تبدأ الأطر القانونية وتلك الخاصة بالسياسات في أن يكون لها أثر على سوء التغذية، يجب تعميمها وتنفيذها.** ولدى 9 بلدان استراتيجية مناصرة وتواصل موضوعة، وهي بصدد تسريع وتيرة تنفيذها.

في السنة الماضية، عملت **مالاوي** بصورة نشطة لضمان تعميم سياسات التغذية الخاصة بها على نطاق واسع، لا سيما استراتيجية التثقيف والتواصل بشأن التغذية الخاصة بحركة تعزيز التغذية التي يجري طرحها في معظم المناطق، وتستهدف الشرائح المختلفة من الجمهور.

أفادت 7 بلدان **(إندونيسيا، وكينيا، وجمهورية قيرغيزستان، ونيجيريا، وبيرو، وسيراليون، وسري لانكا)** أنها حددت عناصر داعمة للتغذية وتعمل معها الآن.

86) **علامة التقدم رقم 6: يتطلب تحقيق استدامة أثر الأطر القانونية وتلك الخاصة بالسياسات في البلد المعني أعمال رصد ورفع قارير طويلة الأجل.** وينطوي تحقيق ذلك على إجراء دراسات وتقييمات من العديد من أصحاب المصلحة في البلدان المعنية، كما سيساهم في تعزيز المواءمة عبر مختلف القطاعات. ومع ذلك، فليس من الممكن تثمين أثر مواءمة السياسات عبر جميع القطاعات على نحو تام. وسيتطلب هذا تفهماً أفضل لعناصر خط الأساس.

العملية 3: إدخال تحول في عملية التنفيذ ـ إطار النتائج المشتركة

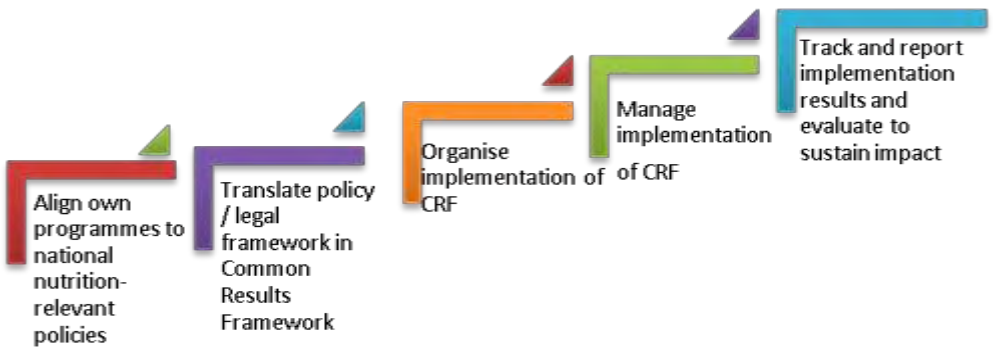

87) **يمكِّن إطار النتائج المشتركة أصحاب المصلحة من مواءمة برامجهم حول الأهداف المشتركة لتحسين التغذية على نحو مستدام وعلى نطاق كبير.** ومن الممكن أن يساعد هذا في التخطيط المشترك للإجراءات الموحدة حول الأولويات والأهداف المتفق عليها والتخصيص الفعال للموارد. وفي حين أن هذه الإجراءات والأعمال مدعمة بتوصيات فنية، فإنها تتطلب مصادقة سياسية. ويتطلب هذا برامج عملت على تحسين التغذية كنتيجة محددة مثل ممارسات التغذية الجيدة، وتحسين جرعة المغذيات الدقيقة، ومعالجة سوء التغذية الحاد، ومواءمة البرامج التي تساهم في تحسين التغذية من خلال تناول القضايا الأساسية مثل الزراعة، أو الأمن الغذائي، أو الحماية الاجتماعية، أو التعليم، أو الصحة العامة، أو المياه والصرف الصحي، أو تمكين المرأة، أو التخفيف من وطأة الفقر.

88) **تتواجد بلدان حركة تعزيز التغذية في مراحل مختلفة من إعداد أُطُر النتائج العامة الخاصة بها.** على الرغم من أن معظم البلدان لديها سياسات وطنية جيدة الإعداد تعمل على إحداث تواؤم بين الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة والنهج المراعية للتغذية، نجد أن ترجمة هذا إلى إطار نشط للنتائج الموحدة يعمل على تنظيم الأثر، وتنفيذه، وتقييمه، قد ثبت أنه أكثر صعوبة. ومع ذلك، يدور تركيز جهود البلدان الآن على ضمان التطبيق العملي لذلك وتدعو الشركاء للمشاركة في هذا الأمر.

89) **وخلاصة القول، فإن علامات التقدم تبين ما يلي:**

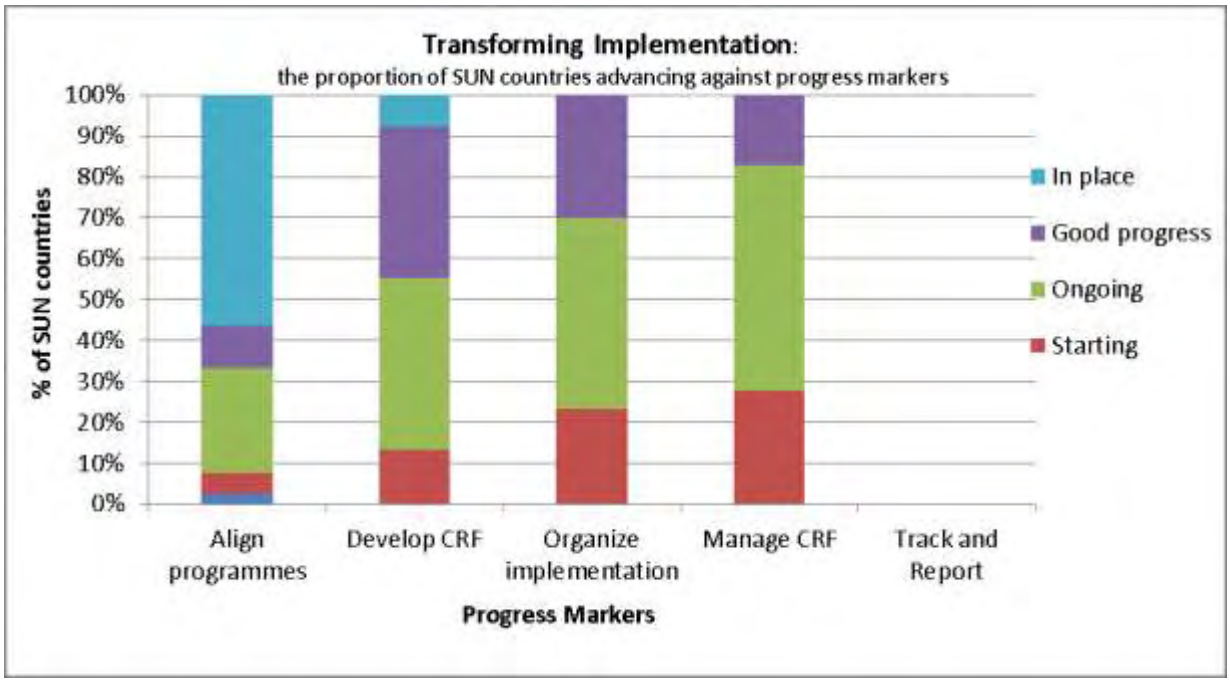

90) **علامة التقدم رقم 1: تحدد السياسات التغذوية الوطنية الأهداف، والغايات، والمقاصد لتحسين التغذية بما لا يتعارض مع التزام أصحاب المصلحة في شبكات حركة تعزيز التغذية بالتوافق في هذا الشأن.** وتسعى هذه العلامة إلى تثمين ما إذا كان المشاركون في منصات أصحاب المصلحة القطرية على وعي بالأولويات الوطنية لإحداث مواءمة بين الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة الخاصة بهم والنُّهج المراعية للتغذية، وهل بدأوا في الوقت الحالي بالعمل على هذا الأولويات. وقد شهد العام الماضي تقدماً في الطريقة التي عمل بها أصحاب المصلحة في البلدان المعنية على إحداث توافق ومواءمة فيما بينهم بما لا يتعارض مع الأهداف، والمقاصد، والغايات الوطنية من أجل تحسين التغذية. ويرى أصحاب المصلحة في 22 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية أنهم يقومون بالفعل الآن بإحداث مواءمة وتوافق بين برامجهم الخاصة والأولويات الوطنية.

91) علامة التقدم رقم 2: تضع البلدان الآن أطراً للنتائج الموحدة من أجل تعزيز التغذية باستخدام الأطر القانونية وتلك الخاصة بالسياسات الموجودة الآن. وثمة اعتراف متزايد في بلدان حركة تعزيز التغذية أنه على جمي القطاعات العمل والتلاقي لضمان أن الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة، والنُهج المراعية للتغذية تحقق الفوائد المرجوة للشرائح السكانية المستضعفة لا سيما النساء والأطفال. وفي حين أن الأولوية هي تسريع وتيرة تنفيذ الإجراءات التدخلية التغذوية الموحدة المدرجة في الخطط التغذوية الوطنية، يتعين أيضاً ضمان أن القطاعات الأخرى بخلاف الصحة يمكن أن تعمل على دفع خططها كي يكون لها أثر على المحددات الرئيسية لسوء التغذية. ويتضمن هذا توفير الطعام المغذي في الأسواق، وتمديد فترات تعليم الفتيات، وتحسين سبل الوصول إلى مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي. وفي الوقت الراهن، تدرس البلدان التي لديها بالفعل خطط تغذوية وطنية قدرات التنفيذ داخل كل قطاع معني، وتعمل على تهيئة روابط إيجابية بالخطط الأخرى. ويساعد هذا في أن تأخذ ترتيبات التنفيذ في الحسبان القدرات القطاعية على تحقيق النتائج، وضمان تضافر الجهود حول مجموعة من المؤشرات المتفق عليها التي يمكن الاستفادة منها في المناقشات متعددة القطاعات. وهناك العديد من البلدان التي وضعت هذه العناصر.

> **بنين** على وجه التحديد حققت تقدماً جيداً لضمان أن "خارطة طريق حركة تعزيز التغذية من أجل التنفيذ" تحدث توافقاً بين كل من النُهج القصيرة وطويلة المدى "للبرنامج الوطني للغذاء والتغذية الذي يستند إلى تحقيق نتائج"، و"البرنامج الوطني للأمن الغذائي". وفي خطتها التغذوية الوطنية المحدثة، أوضحت **إثيوبيا** على نحو صريح النواتج المتوقعة من القطاعات التي يمكن أن يكون لها أثر في تحسين التغذية.

92) علامة التقدم رقم 3: ينظم أصحاب المصلحة في البلدان المعنية الآن أنفسهم لتنفيذ برامج تتواءم مع إطار النتائج المشتركة. يتطلب حشد وتنمية القدرات للهيئات التنفيذية في مختلف القطاعات من أصحاب المصلحة الاضطلاع بالمسؤولية تجاه برامجهم المتوافقة حتى يتسنى تصميمها تصميماً جيداً وتنفيذها لتعظيم الأثر على الوضع التغذوي. ويتطلب التنفيذ مناقشات على المستويين الوطني والمحلي داخل القطاعات المعنية، وكذلك التنسيق الأفقي بين هذه القطاعات. وعلى الرغم من أن معظم البلدان تعمل على توسيع نطاق قدراتها لتحقيق النتائج داخل قطاعات محددة، فإن بعضها ينظر بصورة صريحة إلى الفجوات في القدرات في جميع القطاعات لضمان قدرة المجتمعات المحلية على الاستفادة من مجموعة الإجراءات التدخلية التي تلبي هذه الاحتياجات.

> وفي الوقت الراهن تعمل نيبال وبيرو وإثيوبيا على زيادة تركيزها على المناطق النائية والمحرومة من الخدمات، بينما نجد أن **هايتي والسنغال وبنغلاديش** تحقق تقدماً على صعيد التنفيذ على المستوى الولائي من خلال التنسيق الوثيق مع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. ومنذ التقرير السنوي الصادر في 2012، حققت موزمبيق تقدماً على صعيد التخطيط متعدد القطاعات القائم على تحقيق نتائج، وأعمال الرصد على مستوى المقاطعات. وبناءً على ذلك، من المنتظر أن يعمل ذلك على توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة.

93) علامة التقدم رقم 4: تمكِّن الإدارة الفعالة لأُطُر النتائج العامة البلدان من تحديد الجهود المنسقة لتحسين عملية التنفيذ. يمثل جمع البيانات ذات النوعية الجيدة وفي التوقيت المناسب تحدياً في الغالب.وتدرك بلدان حركة تعزيز التغذية على نحو متزايد الحاجة إلى مجموعة محددة من البيانات التي يمكن استخدامها عبر مختلف القطاعات لتعزيز التنفيذ من خلال وجهات النظر متعدد القطاعات. ومن الصعب إعداد إطار عام ومتعدد القطاعات للرصد والتقييم بالنسبة لبعض البلدان، بينما يجري تنفيذ ذلك في بلدان أخرى لكن مع الحاجة إلى مساندة لتحسين القدرات التحليلية والقدرات المعنية برفع التقارير. وأفادت 10 بلدان في حركة تعزيز التغذية بأنها قامت بتحسين إدارة إطار النتائج المحسنة، كما أنها تقوم بإعداد واستخدام أنظمة رصد، وشرعت في مراقبة التنفيذ وفق الخطط الوطنية.

> أفادت نيبال أنها أحرزت تقدماً جيداً في إضفاء اللامركزية في نظام الرصد الخاص "بالخطة الوطنية التغذوية متعددة القطاعات" على مستوى المناطق.

94) علامة التقدم رقم 5: ستعمل البلدان على نحو متزايد على استخدام إطار النتائج المشتركة الخاص بها لتقييم أثر برامجها. وشرعت بلدان حركة تعزيز التغذية في قياس تغطية إجراءاتها التدخلية التغذوية المحددة وبرامجها المراعية للتغذية. ولا يزال هذا العمل قائماً، ومن المبكر للغاية تقييم مدى مساهمة إطار النتائج المشتركة في استدامة التحسينات في مؤشرات التغذية. وتم التحقق من المعلومات المتاحة من خلال

> منذ 2012، تضع **نيبال، وبيرو، وبوروندي** أولويات لإقامة أنظمة تسهل الفهم الأفضل للأثر المحقق.

مناقشات مع شبكات في البلدان المعنية، ولم يتم ذلك بعد مع المنسقين الحكوميين. ويرى العديد من أصحاب المصلحة أن استخدام المعلومات المأخوذة من عدة مصادر ضروري في تقييم الأثر التراكمي لتضافر جهودهم.

العملية 4: تحسين التتبع المالي وحشد موارد إضافية

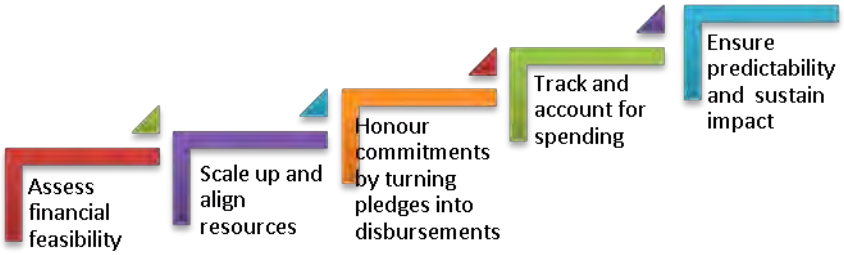

علامات التقدم 1 - 5 للعملية 4

95) **حشد الموارد المحلية والعالمية في غاية الأهمية لضمان النهوض المستدام بالصحة وتنمية الأفراد والمجتمعات المحلية.** وتمثل زيادة المساندة للخطط التغذوية الوطنية أولية لحركة تعزيز التغذية. ومن خلال فهم الأهداف الفريدة لكل بلد من بلدان حركة تعزيز التغذية، والنُّهج، والموارد المطلوبة لتنفيذ الخطط تنفيذاً فعالاً، نجد أن جميع بلدان حركة تعزيز التغذية في وضع أفضل يمكنها من اتخاذ قرارات صحيحة ومستنيرة بشأن السياسات، والبرامج، والاستثمارات.

96) **في يونيو/حزيران 2013، أطلقت مجلة لانسيت (Lancet) السلسلة الثانية لها عن تغذية الأمهات والأطفال.** تضمنت السلسلة تحليلاً منقحاً للتكاليف الإضافية المرتبطة بتحقيق تغطية بنسبة 90% من السكان في أمس الحاجة إلى الخدمات في 34 بلداً ذات أعباء مرتفعة (أي غير بلدان حركة تعزيز التغذية على وضع التحديد، على الرغم من أن الكثير منها يعتبر مرتفع الأعباء) مع 10 إجراءات تدخلية تغذوية محددة بتكلفة 9.6 مليار دولار سنوياً[29]. وتشير التقديرات إلى أن هذه الاستثمارات السنوية ستنقذ حوالي مليون نفس بشرية.

97) **يعتبر استثمار الموارد المحلية الأساسية في غاية الأهمية لتحقيق هذا الهدف.** ومن المرجح أن يستثمر الداعمون الخارجيون في خطط تعزيز التغذية، إذا كانت هناك التزامات مالية كبيرة من حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية نفسها. وتشير تقديرات مجلة لانسيت إلى أن توفير من 3 إلى 4 مليارات دولار إضافية سنوياً من مانحين خارجيين، على قمة الاستثمارات المحلية، سيحقق فرقاً هائلاً في تغذية الأطفال. ولا تزال الاستثمارات الخاصة في التغذية من الأسر ورجال الأعمال غير محددة كمياً.

98) **على الرغم من أن الاستثمارات في الإجراءات التدخلية المحددة سيكون لها أثر فوري،** نجد أن الاستثمارات في الأسس التي ستعمل على تسريع وتيرة التحسينات في التغذية مثل تمكين المرأة، والصحة، والتعليم وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي، والزراعة والأمن الغذائي، والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية تعتبر في غاية الأهمية لضمان استدامة هذا الأثر. ولا يزال حساب تكاليف النُّهج المراعية للتغذية غير محدد: فنسبة المساعدات الإنمائية للصحة المخصصة للتغذية غير واضحة، وغالباً ما يتداخل تمويل البرامج ذات الصلة بالتغذية مع البرامج الحالية لصحة الأمومة، وحديثي الولادة، والأطفال[30]. ونجد أن حوكمة هذه البرامج متضمنة الرصد والتقييم على نحو تشاركي، وتعزيز القدرات لتقديمها يمثل أيضاً تكلفة تحمي هذه الاستثمارات.

99) **تتواجد بلدان حركة تعزيز التغذية في مراحل مختلفة في عملية توفير الموارد المالية ومتابعتها.** تقوم الحكومات حالياً بإحداث تحولات في الطريقة التي يجري بها تخصيص الموارد المحلية من أجل تحسين النواتج التغذوية، ومواءمة هذه الموارد، والمحاسبة عنها، ومتابعتها. وقد حدثت تغييرات تدريجية في طريقة احتساب تكاليف البرامج، وتحديد الثغرات، وحشد الموارد المحلية والخارجية وتتبعها.

[29] Lancet, p58. ملحوظة ـ هذا المبلغ أقل من تقديرات 2008 البالغة 11.8 مليار دولار، ويتضمن ما يُقدر بنحو 1.2 مليار دولار لبناء القدرات، والرصد والتقييم.
[30] June 2013 Lancet Series on Maternal and Child Nutrition, p60

100) **ثمة حاجة إلى تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به لتحقيق استدامة الأثر،** وتقوم بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الحالي بالاعتماد على جهودها. وفي السنة الماضية، تم توجيه الجهود لتوفير ومتابعة الموارد المحلية والعالمية. ومن الواجب على الجميع في الحركة مساعدة البلدان على تعزيز هذه الأنظمة. وثمة حاجة إلى مزيد من العمل لتحسين كفاءة المساندة المالية من خلال تعزيز جودة النواتج.

101) **وخلاصة القول، فإن علامات التقدم في هذه العملية تبين ما يلي:**

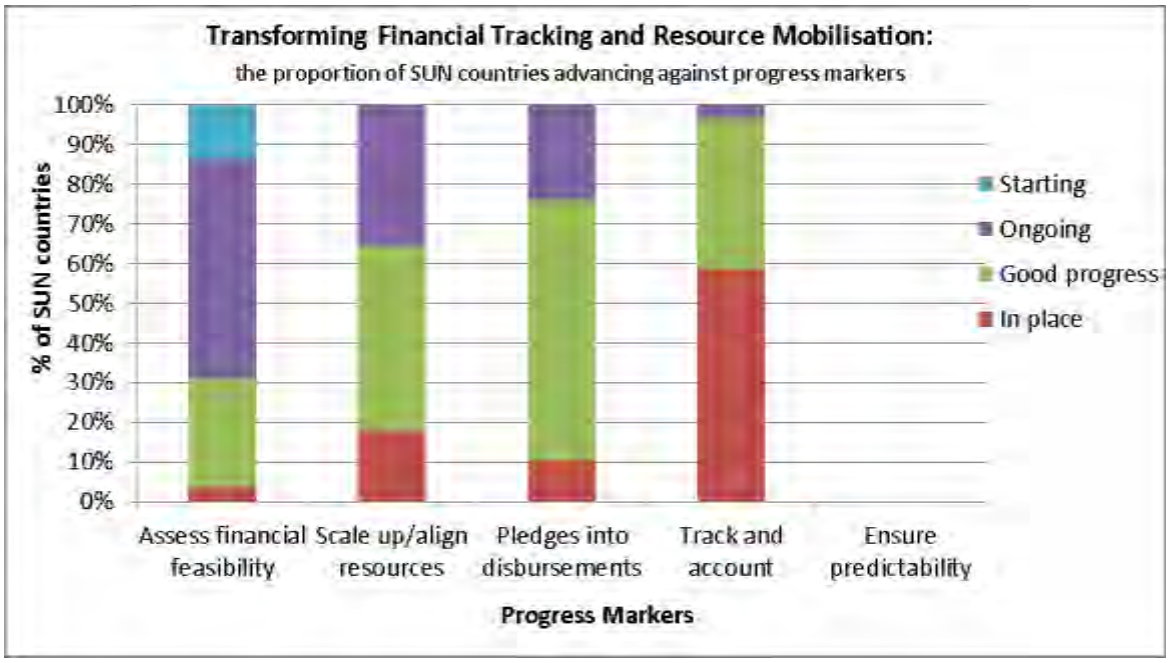

102) **علامة التقدم رقم 1: تقييم الجدوى المالية للخطط الوطنية لتعزيز التغذية يعتبر أمراً أساسياً بالنسبة للبلدان وشركائها للتنبؤ بمتطلبات التمويل.** وتقوم البلدان المعنية بمراجعة خططها الوطنية وتكاليفها على ضوء الموارد المتوقعة والمتاحة. وقامت حركة تعزيز التغذية بدعم تحليل10 خطط محددة التكاليف لبلدان حركة تعزيز التغذية، ويجري العمل لدى معظم بلدان حركة تعزيز التغذية نحو إنجاز هذه الخطط. وأفادت 4 بلدان أنها انتهت من الخطط الخاصة بها بناءً على دراسة الجدوى المالية.

في السنة الماضية، **قامت إثيوبيا، وناميبيا، وسيراليون، وتانزانيا** بتحديث الخطط الخاصة بها المحددة التكاليف أو الانتهاء منها في حين نجد أن **زيمبابوي** لا تزال بصدد تحديد تكاليف استراتيجيتها وخطة التنفيذ الخاصة بها. وتقوم **رواندا** حالياً بمراجعة الخطة الموجودة لديها الآن.

103) **علامة التقدم رقم 2: تعزيز وتوسيع نطاق الموارد وإحداث المواءمة اللازمة بشأنها:** تقوم الحكومات حالياً بتخصيص الموازنات وتوفير الموارد الإضافية للحد من الفجوات المالية. وفي حين لا نجد أي بلد من بلدان حركة تعزيز التغذية في موقع يجعله يضع تقديرات للفجوة في الموارد المالية بصورة دقيقة، بدأت بعض البلدان الآن في تقديم تقديرات، ومناقشة أفضل السبل مع المستثمرين لتخصيص الموارد المحدودة.

قامت إثيوبيا، ومالاوي، ومدغشقر، وموزمبيق، وأوغندا بوضع خريطة لاستثمارات الشركاء الخارجيين مقابل خططها الوطنية التغذوية متعددة القطاعات كي تتفهم على نحو أفضل أياً من مجالات الإجراءات التدخلية ربما يعاني من نقص التمويل.

104) **علامة التقدم رقم 3: شهد عام 2013 تعهدات كبيرة من جانب بلدان حركة تعزيز التغذية والتزام شركائها بتعزيز**

التزمت بنغلاديش، وغواتيمالا، وإندونيسيا، ومالاوي، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، وبيرو، والسنغال، وسيراليون، وزامبيا، وزيمبابوي بالحفاظ على الاستثمارات في التغذية أو دعمها في المدى القصير أو المتوسط. وفي حين نجد أن معظم بلدان حركة تعزيز التغذية لديها مسار تسير فيه قبل أن يتسنى لها الإفادة بصرف مبالغ فعلية، نجد أن 7 بلدان أفادت أنها على ثقة أن ثمة تقدماً يجري إحرازه في هذا الشأن. وقد أفادت **غواتيمالا، وبيرو، ونيبال** بوجود تحسينات منذ سبتمبر/أيلول 2012، وأفاد أصحاب المصلحة في **نيجيريا** بأن الأنظمة الحالية يمكن تعديلها لرصد ومراقبة المدفوعات.

التغذية. وقد يستغرق الأمر بعض الوقت لتحويل هذه لتعهدات إلى مبالغ يتم صرفها. وتواصل البلدان العمل على تحديد مواردها وضمان التزامات وارتباطات خارجية.
وتم تقديم هذه الالتزامات والارتباطات في حدث "التغذية من أجل النمو" الذي عُقد في 8 يونيو /حزيران 2013. وتتضمن الأمثلة على الالتزامات والارتباطات المالية من جانب بلدان حركة تعزيز التغذية لتعزيز التغذية:

- **إثيوبيا** التزمت بتخصيص تمويل إضافي محلي بقيمة 15 مليون دولار سنوياً للتغذية حتى 2020، والاعتماد على نظام التنسيق الحالي متعدد القطاعات لتسريع وتيرة توسيع نطاق الإجراءات التغذوية التي ثبت نجاحها.
- **غواتيمالا** ستزيد من الموازنة المخصصة للأمن الغذائي والتغذية بنسبة 32% في 2014 من خطط الأساس في 2013 بناءً على نهج مشترك القطاعات يهدف إلى تشجيع الأمن الغذائي والتغذية.
- **جمهورية غينيا** ستزيد الموازنة الوطنية المخصصة للإجراءات التدخلية التغذوية بنسبة 10% في 2020.
- **مالاوي** ستضع قانوناً للتغذية في 2016، وستراجع السياسة والاستراتيجية الوطنية في ديسمبر/كانون الأول 2013. وستزيد نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي السنوي المخصص للتغذية من 0.1% إلى 0.3% في 2020.
- **النيجر** ستعمل على توسيع نطاق مخصصات الموازنة الوطنية ي تتضمن إجراءات تغذوية أخرى، بالإضافة إلى شراء الأطعمة العلاجية.
- نيجيريا ستعمل على استدامة المتوسط الحالي للإنفاق الفيدرالي السنوي البالغ 10 ملايين دولار على الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة، وفي موازنة 2014، ستعيد تخصيص 20 مليون دولار لهذه الإجراءات ضمن المخصص الحالي من المالية العامة.
- **السنغال** ستزيد من التمويل الموجه لصالح التغذية سنوياً إلى 2.8 مليار فرنك أفريقي في 2015، وهو تعهد أخذته على نفسها في 2011. وسيتم تعزيز هذا الاستثمار المباشر لضمان التغطية التامة للأطفال والنساء في الإجراءات التدخلية التغذوية الفعالة.
- **سيراليون** ستزيد من المخصصات المالية الحكومية للتغذية والأمن الغذائي من وضع بند في الموازنة للتغذية في موازنات وزارات الصحة والصرف الصحي، والزراعة، وغيرها من الوزارات المعنية.
- **سري لانكا** التزمت بزيادة الموارد المالية والفنية المحلية من أجل التغذية والصحة في قطاعات الصحة، والزراعة، والتعليم إلى 30% في 2016، وللقطاعات الأخرى المتبقية بنسبة 10% من المستويات الحالية بدءاً من 2014.
- **تانزانيا** ستقوم باستعراض للنفقات العامة الخاصة بالتغذية لإحاطة الحكومة بشأن أنماط الإنفاق الخاصة بالتغذية والمراعية لها، كما ستقوم بنشر هذه المعلومات
- **اليمن** ستزيد من الموارد البشرية لصالح التغذية بنسبة 10 - 20-%.
- **زامبيا** ستزيد من النفقات الحكومية على التغذية للوصول إلى ما يُقدر بنحو 30 دولاراً إضافياً لكل طفل دون الخامسة لتوسيع نطاق الإجراءات التدخلية التغذوية عالية الأثر. كما ستقوم بتوجيه الموارد الإضافية للشركاء المتعاونين من خلال بنود موازنة حالية خاصة بالتغذية لزيادة المساهمة المالية بما لا يقل عن 20% سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة.
- **زيمبابوي** ستقدم 3.04 مليون دولار لبرامج التغذية، وستعمل مع الشركاء لمعالجة الفجوة الموجودة. وتشير تقديرات الحكومة إلى الحاجة إلى 35.5 مليون دولار لتعزيز التغذية في السنوات ما بين 2013 و 2015.

105) علامة التقدم رقم 4: متابعة الإنفاق على التغذية والمحاسبة عنه في الخطط الوطنية مهم لبناء ثقة جميع لمستثمرين.

يجري العمل في هذا الأمر في جميع بلدان حركة تعزيز التغذية، ويجري إعداد تقارير بالصعوبات الموجودة في عملية تتبع ومتابعة الاستثمارات عبر القطاعات المراعية للتغذية. أما التحدي في السنوات القادمة يتجلى في ضمان إتاحة الأموال وإنفاقها على نحو فعال.

قامت 7 بلدان هي **مدغشقر، وهايتي، ومالي، والنيجر، وأوغندا، وبوركينا فاسو، ومالاوي** بوضع بنود موازنة للتغذية في الوزارات القطاعية. وتخطط **بوروندي، وسيراليون، وبنين** في الوقت الحالي لوضع بنود موازنة للتغذية.

في السنة الماضية، أفادتنيبال، **وغامبيا، ومالاوي، وإثيوبيا، وبنغلاديش** أنها حققت تقدماً في إنشاء أو تعزيز أنظمة تتبع للنفقات المحلية والخارجية على التغذية.

106)

107) علامة التقدم رقم 5: يعتبر ضمان تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به هدفاً طويل الأجل، ويتطلب رصداً مستمراً للتأكد في إحداث الأثر المرجو على الأوضاع التغذوية. وفي السنة الماضية، أفاد أصحاب مصلحة في البلدان المعنية في 12 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية بوجود تحسن في درجة التنبؤ بالتمويل حيث حققت بور**وندي** القدر الأكبر من التقدم. وتم التحقق من المعلومات المتاحة من خلال مناقشات مع شبكات في البلدان المعنية، وليس بعد مع منسقين حكوميين.

108) وعلى مدى السنة الماضية، تحقق قدر كبير من التقدم في تحليل تكاليف تعزيز التغذية، وتوفير الموارد، وتأمين الاتفاقيات لإحداث مواءمة لهذه الاستثمارات بما لا يتعارض مع الخطط القطرية. وأياً ما كان الأمر، ينبغي تحسين درجة التنبؤ، وتمكين التخطيط الفعال، وتعزيز المساءلة، ومتابعة وتتبع الموارد المحلية والخارجية الموجهة للتغذية، والأثر الذي تحققه هذه الموارد.

109) يقدم العديد من أصحاب المصلحة التزامات وارتباطات مالية في الوقت الحالي: ارتفعت المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للتغذية بنسبة بلغت 60% تقريباً من 250 مليون دولار في 2008 إلى حوالي 420 مليون دولار في 2011. وأفادت بلدان مجموعة الثماني بوجود زيادة بلغت حوالي 50% في الإنفاق الثنائي على كل من الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة وتلك المراعية للتغذية في الفترة الممتدة ما بين 2009 و 2011، وذلك على الرغم من صعوبة تحديد قياس الإجراءات المراعية للتغذية[31]. وأفاد مانحون أن الالتزامات والارتباطات المالية السابقة الموجهة للتغذية تدعم في الوقت الحالي بلدان حركة تعزيز التغذية في تنفيذ برامجها، ويعمل تحسين التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين في هذه البلدان على حسن توجيه ومواءمة هذه الموارد.

110) شهدت السنة الماضية التزامات مالية جديدة غير مسبوقة للاستثمار في تعزيز التغذية. وأبرز ميثاق التغذية العالمي من أجل النمو الارتباطات والالتزامات من 14 حكومة في بلدان حركة تعزيز التغذية بشأن زيادة الموارد المحلية المستثمرة في تعزيز خطط التغذية الوطنية[32]. وتم تقديم التزامات وارتباطات جديدة بلغت 4.15 مليار دولار لمعالجة سوء التغذية، وما يقدر بنحو 19 مليار دولار لتحسين النواتج التغذوية من الاستثمارات المراعية للتغذية في الفترة الممتدة ما بين 2013 و 2020. مع توجيه حوال 80% تقريباً من هذه الموارد لصالح نُهج مراعية للتغذية، فإن وضع مقاييس ومعايير قياسية للبرامج والإجراءات المراعية للتغذية يجب أن يكون أولوية مطلقة. وسيتم إعداد آلية تمويل تحفيزي تتيح إمكانية لدعم تعزيز التغذية، ودفع الأثر، وتحسين نواتج التغذية. ويعكف المجتمع الدولي الآن على مؤازرة حالة الزخم الموجودة لتحسين النمو، كما سيقف على التقدم المحرز، والالتزامات، والارتباطات التي تم تقديمها في اجتماع رفيع المستوى سيُعقد في ريو دي جانيرو في 2016.

111) يويمثل التزام التغذية العالمي من أجل النمو خطوة مهمة نحو تحقيق الرقم الذي ورد في سلسلة مجلة لانسيت والبالغ 9.6 مليار دولار سنوياً. وأياً ما كان الأمر، فعلى الرغم من وجود أدلة وشواهد قوية تبين أهمية الاستثمار في التغذية، فإن نقص القدرات اللازمة لقياس أثر هذه الموارد يثير الشواغل والقلق، وتشير تقديرات من دراسات مثل سلسلة مجلة لانسيت إلى عدم كفاية التمويل، والقدرات، الموارد الموجودة حالياً لتلبية هذه الاحتياجات.

تتبع الموارد المالية الخارجية:

112) يمثل تتبع الموارد المالية من أجل التغذية مهمة معقدة، وذلك على الرغم من التوصل إلى توافق بشأن الأساليب الأكثر فعالية للقيام بذلك. وسيساعد تفهم الموارد المتاحة بوجه عام من المساعدات الإنمائية الرسمية في عملية تحديد الفجوات التمويلية على المستوى القطري، مع العمل نحو ضمان الجودة وتوجيه الموارد الكافية للخطط متعددة القطاعات في بلدان حركة تعزيز التغذية. وتلتزم شبكات الجهات المانحة بحركة تعزيز التغذية التزاماً تاماً بعرض المعلومات الخاصة بالاستثمارات السنوية على الجمهور ابتداءً من خط الأساس الخاص بالتمويل لعام 2010. وسيبدأ رفع التقارير في أبريل/نيسان 2014 عن السنوات 2012 و 2012.

113) تعمل شبكات الجهات المانحة بحركة تعزيز التغذية معاً لوضع منهجية مشتركة لزيادة المساءلة وتحسين تتبع ومتابعة موارد المساعدات الإنمائية الخارجية التي تهدف إلى معالجة سوء التغذية. وأثناء اجتماع رفيع المستوى للحركة في بروكسيل في مارس/آذار 2013، اتفق المانحون على الاعتماد على ما تمت معرفته بشأن تتبع الموارد من خلال عمليات أخرى.

وتحسين تتبع الإنفاق على التغذية مهم، ليس لأغراض المساءلة فحسب، ولكن أيضاً لقياس التقدم المحرز في توفير الموارد وتحسين جودة معونات التغذية من خلال تسليط الضوء على الفجوات، واستلهام التغييرات في الاستثمارات في قطاعات أخرى على نحو يحقق الأثر المرجو في التغذية. ووجود منهجية مشتركة ستعمل أيضاً على تحقيق قدر أكبر من الشفافية في عملية متابعة الاستثمارات في مجال التغذية. ومن المتوقع أن تحسن المنهجية المشتركة المقبولة البسيطة والقوية من جودة وتوفر البيانات عن الإنفاق على التغذية. وفي نهاية المطاف، من الممكن أن تستلهم هذه المنهجية المشتركة بلداناً وأطرافاً أخرى لوضع نُهج لتتبع استثماراتها في التغذية.

114) لا يوجد حالياً نهج مشترك ومتفق عليه لتتبع الموارد من أجل المساعدات الإنمائية المراعية للتغذية، وذلك على الرغم من وجود كود قطاعي لدى لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإعداد تقارير عن الأنشطة التي تهدف بالدرجة الأولى إلى اتخاذ إجراءات تدخلية تغذوية محددة (12240). وتعمل البرامج المراعية للتغذية على إحداث شيء مختلف بالنسبة للتغذية، وتتضمن هذه البرامج هدفاً أو مؤشراً تغذوياً، وتسهم في تحقيق النواتج المراعية للتغذية. وتمثل هذه المنهجية المقترحة نهجاً للمانحين لمتابعة وتتبع المساعدات الإنمائية التغذوية الخارجية على نحو دقيق وفعال.

---

[31] The Lancet Series on Maternal and Child Nutrition, June 2013, p82

[32] https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/207274/nutrition-for-growth-commitments.pdf

115) يتم تتبع الاستثمارات عبر فئتين[33]: (أ) الإنفاق على الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة؛ و (ب) الإنفاق على الإجراءات المراعية للتغذية.

a) سيجري تتبع ومتابعة الالتزامات والارتباطات التغذوية المحددة باستخدام كود لجنة المساعدة الإنمائية (12240) "التغذية الأساسية". وكل المشاريع المصاغة تحت كود لجنة المساعدة الإنمائية ستعتبر التزامات وارتباطات تغذوية محددة. والدرجة المخصصة لهذه المشروعات هي 100%. وبالنسبة للمانحين الذين بمقدورهم استخدام العديد من أكواد لجنة المساعدة الإنمائية لمنحة ما عند وضع التقارير في نظام الإبلاغ الخاص بالدائنين لدى لجنة المساعدة الإنمائية، فإن نسبة المنحة التي لها رقم كود 12240 سيتم تضمينها.

b) وسيتم تحديد الالتزامات والارتباطات المراعية للتغذية باستخدام عملية تتضمن مزيجاً من أكواد لجنة المساعدة الإنمائية وبحثاً باستخدام كلمة أساسية في قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الخاص بالدائنين، ومراجعة وثيقة كل مشروع لتحديد الأهداف والنتائج المتوقعة والمؤشرات، وتصنيف درجة "تركيز" مدى مراعاة التغذية في فئتين فرعيتين: مراعاة التغذية على نحو تام أو مراعاة التغذية بصورة جزئية.

116) ستقوم شبكة المانحين التابعين لحركة تعزيز التغذية بمراجعة مذكرة الإرشادات سنوياً لتحديد مدى ضرورة إدخال تعديلات بناءً على أدلة وشواهد جديدة أو عوامل أخرى تستلزم تعديلات أو إضافات على المذكرة أو المنهجية نفسها. وتتمثل عناصر العمل الأخرى التي تتم مراعاتها في: (أ) العمل مع بلدان حركة تعزيز التغذية لتحديد كيف تتواءم الاستثمارات المحددة مع الخطط الوطنية؛ و (ب) استخدام تحليل الاستثمارات الرئيسية التي يمكن أن تصبح أكثر مراعاة للتغذية لتحديد المجالات التي تحتاج المزيد من العمل.

مقارنة التقدم المحرز بين العمليات الاستراتيجية

117) يجري حالياً إدخال تحولات بارزة في الأساليب التي تعمل بها حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية وشركاؤها معاً لتعزيز التغذية. وكما هو متوقع عندما تقوم البلدان بتعزيز أنظمتها الحالية لتعزيز التغذية، يتحقق المزيد من التقدم في ضمان إرساء الأسس اللازمة لتوسيع نطاق الخطط الوطنية (علامات التقدم السابقة) أكثر مما يتحقق لضمان الجودة والاستدامة (كما تبين علامات التقدم اللاحقة). ومع قيام البلدان بتطوير قدرات التنفيذ لديها، وإحداث مواءمة بين ما يقدمه الشركاء وخططها الوطنية، سيتم تسريع وتيرة التقدم المحرز، وستكون الجودة محور التركيز، وستتحسن مؤشرات التغذية.

118) مزيد من البلدان قامت بإنجاز علامات التقدم السابقة من حيث جميع الأهداف وقامت بإرساء أسس قوية لتحسين جودة أنشطتها. وهناك عدد أقل من البلدان لديها جميع عناصر علامات التقدم اللاحقة. وهناك فروق كبيرة في الإنجاز بين العمليات الأربع المختلفة – إذ نجد أن التقدم في ضمان وجود البيئة القانونية والسياسات الملائمة أكثر من توفير الموارد والمتابعة المالية (العملية 4).

119) تركز بلدان حركة تعزيز التغذية جهودها حالياً على تعزيز التنفيذ وتحسين جودة الخطط والبرامج. وكما يبين الرسم البياني الخطي الذي يتتبع هذه التحولات، نجد المزيد من التقدم في علامات التقدم اللاحقة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المزيد من البلدان وضعت هذه العناصر على أرض الواقع، كما يشير هذا إلى حالة من الزخم تُبنى في البلد المعني مع تحسن المجال السياسي لصالح التغذية، وتوجيه الشركاء نحو هدف مشترك من خلال الأطر القانونية وتلك الخاصة بالسياسات.

[33] يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذه المنهجية، والأكواد الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والكلمات والمؤشرات الرئيسية على الموقع التالي: http://scalingupnutrition.org/wp-content/uploads/2013/12/RESOURCE_TRACKING_METHODOLOGY_SUN_DONOR_NETWORK.pdf

الفصل الثالث: تعزيز القدرات لتحقيق النتائج

120) **ثمة تصور في استراتيجية حركة تعزيز التغذية أنه يوجد في كل بلد تحول مرحلي في درجة الاستعداد والجاهزية لتعزيز التغذية.** ويلخص هذا الفصل وضعية استعداد البلدان لتعزيز التغذية ويتناول كيف تُترجم علامات التقدم التي يتم تقييمها ذاتياً إلى مراحل من الاستعداد والجاهزية على مستوى حركة تعزيز التغذية بأسرها. وسيتم قياس أثر حركة تعزيز التغذية من حيث قدرتها على **توجيه** التنسيق عبر القطاعات والهيئات من أجل العمل الفعال، وكذلك الأثر الذي تحدثه في الأوضاع التغذوية للنساء والأطفال.

رسائل أساسية:

- ثمة تصور لاستعداد البلدان لتعزيز التغذية في 4 مراحل: (1) الوقوف على الأوضاع التغذوية؛ (2) تكييف أنظمة العمل؛ (3) الاستعداد للتعزيز بسرعة من أجل تحقيق النتائج؛ (4) إظهار التنفيذ على نطاق واسع.
- ومن بين 29 بلداً يمكن مقارنة التقدم المحرز فيه، نجد 15 في المرحلة رقم 3، و 7 ينتقل حالياً من المرحلة رقم 2 إلى المرحلة رقم 3، وبلداً واحداً من المرحلة 1 إلى 2.
- يطالب المنسقونالحكوميون في بلدان حركة تعزيز التغذية الآن بمساندة لتعزيز القدرات في 6 مجالات:

1) طرح خطط تنفيذ من المستوى الوطني إلى مستوى المناطق ومستوى المجتمعات المحلية؛
2) المناصرة والتواصل لمؤازرة المشاركة رفيعة المستوى؛
3) تكاليف خطط التغذية الوطنية وتحديد النقص في الأموال؛
4) متابعة التمويل المحلي والخارجي؛
5) النُّهج متعددة القطاعات المراعية للتغذية؛ و
6) إظهار النتائج من خلال أعمال الرصد بين القطاعات وأطر التقييم.

- يجري الآن وضع آليات للاستجابة للطلبات الفورية لبلدان حركة تعزيز التغذية.

121) **تقوم بلدان حركة تعزيز التغذية الآن بإدخال تحولات في قدراتها لتحسين النواتج التغذوية من خلال إجراءات وأعمال تستند إلى أدلة وشواهد.** كما تعمل هذه البلدان على مواءمة سياساتها وزيادة معدلات تنفيذ الإجراءات المصممة لضمان تحقيق نتائج مستمرة ومستدامة. ومن داخل حركة تعزيز التغذية، من المتوقع أنه مع تقدم البلدان، كل بطريقتها المختلفة، تقوم أجهزة مختلفة من الحكومة وداعميها بمواءمة، وتعديل، وزيادة الموارد التي يستثمرونها في التغذية لتحقيق نتائج مستدامة.

122) **تساعد علامات التقدم هذه البلدان وشركاءها على تقدير مدى الاستعداد والجاهزية لتنفيذ البرامج على نطاق واسع.** ويشجع هذا على تحديد أولويات العمل وتقدير المجالات التي تحتاج المزيد من الاستثمارات. والتقدم عبر هذه المراحل ليس مطرداً ولا على وتيرة واحدة: واقع الحال أن بلدان حركة تعزيز التغذية وشركاءها يمكن أن تحتل مكانة متقدمة في المراحل التالية بدون أن يكون لديها جميع سمات وخصائص المراحل السابقة على أرض الواقع.

123) **فيما يلي المراحل الأربع المشار إليها:**

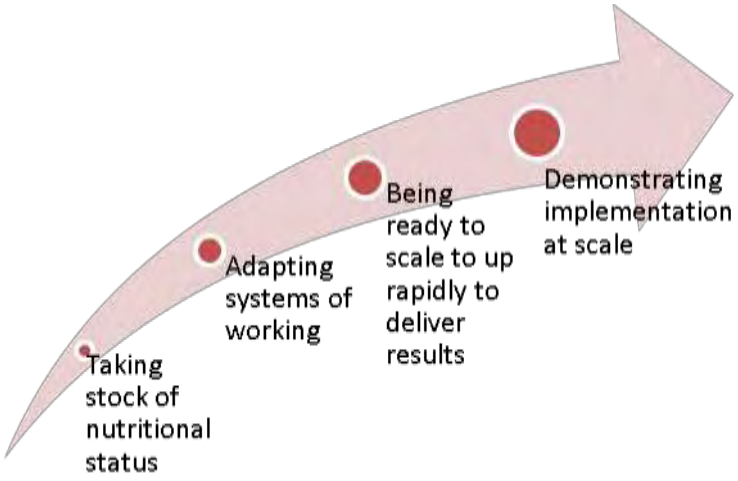

- **عادة ما تتمتع البلدان في المرحلة الأولى بالسمات والخصائص التالية.** وهي: تقف على برامجها وسياساتها؛ وتحدد منصات أصحاب المصلحة المتعددين المعنيين بالتغذية؛ وتعمل على تحديث أو مراجعة السياسات والقوانين والاستراتيجيات ذات الصلة بالتغذية، وتقيم القدرات عبر القطاعات من أجل التنفيذ والرصد؛ وتحدد وتراجع الموارد المالية المتاحة المطلوبة لضمان تحقيق النتائج.
- **وعادة ما تتمتع البلدان في المرحلة الثانية بالسمات والخصائص التالية.** وهي: تعزيز منصات أصحاب المصلحة المتعددين؛ والانتهاء من الأطر القانونية وتلك الخاصة بالسياسات المحدثة والرصينة؛ وتقييم القدرات اللازمة للرصد والتنفيذ؛ ووضع خطط تغذوية، وتقدير تكاليف هذه الخطط مع مواءمة البرامج القطاعية الموجودة مع الإجراءات التدخلية حول إطار للنتائج المشتركة؛ وتطوير نظم للرصد وإعداد التقارير عن التقدم المحرز ومعالجة نقص الموارد المالية عبر القطاعات المعنية لضمان تقديم النتائج.
- **وعادة ما تتمتع البلدان في المرحلة الثالثة بالسمات والخصائص التالية.** فهي: تضع منصات أصحاب المصلحة المتعددين؛ ووضع استراتيجيات وخطط ذات موازنة لتوسيع نطاق الأعمال والإجراءات الفعالة؛ ولديها برامج نشطة وإجراءات تدخلية يجري تعزيزها حول إطار للنتائج المشتركة؛ وتعمل على تعزيز القدرات من أجل التنفيذ والرصد مع وجود نظام رفع للتقارير؛ وتعمل على حشد الاستثمارات الداخلية والخارجية عبر القطاعات المعنية.
- **وعادة ما تتمتع البلدان في المرحلة الرابعة بالسمات والخصائص التالية: فهي:** لديها قيادة سياسية تتحلى بالثبات على المستوى التنفيذي؛ وتعمل على الابتكار والعمل على نحو فعال عبر القطاعات من المستوى الوطني إلى المحلي؛ وقامت بتوطيد أواصر المواءمة عبر القطاعات من خلال أُطُر قانونية وأُطُر للسياسات؛ وعملت على تكثيف الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة والبرامج المراعية للتغذية بتطبيق أنظمة تعمل على ضمان التغطية العادلة، كما أن لديها الموارد التمويلية التي يمكن التنبؤ بها.

124) **في سبتمبر/أيلول 2013، وصل 15 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية إلى المرحلة 3، و 7 بلدان تنتقل من المرحلة 2 إلى 3، و 6 بلدان في المرحلة 2، وبلد واحد يتقدم من المرحلة 1 إلى 2.** وثمة تقدم يتحقق نحو تحقيق الهدف المحدد في استراتيجية حركة تعزيز التغذية لعام 2012 المتمثل في دعم 50% من بلدان حركة تعزيز التغذية للوصول إلى المرحلة 3. يمكن الاطلاع على جدول مجمع للتقدم المحرز في المراحل الأربع وإنجاز هذه المراحل في صفحتي 52 - 53.

متطلبات الدعم والمساندة:

125) **في السنة الماضية، حدد المنسقون في حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية التحديات التي يواجهونها في تنفيذ خططهم الوطنية الرامية إلى تعزيز التغذية.** كما حددوا المساندة التي يحتاجونها لتحسين قدراتهم لتحقيق نتائج أفضل: يدور محور تركيز طلبات الدعم والمساندة حول القدرة على الاستعداد، وتخطيط، وتنفيذ، ورصد الأثر، وتحقيق استدامته في إطار العمليات الأربع الاستراتيجية.

126) **وكما يبين الفصل السابق،** تعتمد البلدان حالياً على الزخم السياسي، وبيئة السياسات، والبيئة القانونية من خلال تركيز اهتمامها على تعزيز أُطُر النتائج المشتركة وحشد الموارد وتتبعها. وبالتبعية، يدور محور تركيز الكثير من الدعم والمساندة حول الهدفين الأخيرين، مع الحفاظ على القدرة على تحقيق استدامة التحسينات في الهدفين السابقين.

مرحلة الاستعداد	مؤشر العملية رقم 4 التتبع المالي وحشد الموارد	مؤشر العملية رقم 3 مواءمة البرامج حول إطار نتائج مشترك	مؤشر العملية رقم 2 السياسات والتشريع	مؤشر العملية رقم 1 منصة متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة	**41** بلداً (تكملة) الخط الأول: العناصر المطبقة الخط الثاني: العناصر النشطة
بنغلاديش					3
بنين					3<2
بوركينا فاسو					2
بوروندي					3<2
الكاميرون					
تشاد					
ساحل العاج					
جمهورية الكونغو الديمقراطية					
السلفادور					
إثيوبيا					3
غامبيا					3
غانا					2
غواتيمالا					3
غينيا كوناكري					
هايتي					3
إندونيسيا					3
كينيا					
جمهورية قيرغيزستان					2
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية					2
مدغشقر					3
مالاوي					3
مالي					2
موريتانيا					2
موزمبيق					3

41 بلداً (تكملة) الخط الأول: العناصر المطبقة الخط الثاني: العناصر النشطة	مؤشر العملية رقم 1 منصة متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة	مؤشر العملية رقم 2 السياسات والتشريع	مؤشر العملية رقم 3 مواءمة البرامج حول إطار نتائج مشترك	مؤشر العملية رقم 4 التتبع المالي وحشد الموارد	مرحلة الاستعداد
ميانمار					
ناميبيا					3<2
نيبال					3

النيجر																	3>2
نيجيريا																	2>1
باكستان																	
بيرو																	3
رواندا																	3
السنغال																	3
سيراليون																	3
جنوب السودان																	
سري لانكا																	
تانزانيا																	3>2
أوغندا																	3
اليمن																	
زامبيا																	3>2
زيمبابوي																	3>2

127) **تتيح المؤتمرات الدورية عن طريق الفيديو في الوقت الحالي مسارات مهمة للتعلم المشترك بين البلدان.** وتعتبر المساندة مع الرصد، والتقييم، والمتابعة المالية موضوعات محل نظر واهتمام بصورة خاصة، وهناك فرص للتعلم المشترك، وتحديد تكاليف الخطط متعددة القطاعات، ووضع إرشادات للتخطيط، ووضع الموازنات على المستوى دون الوطني. ويدور محور تركيز الموضوعات الآخذة في الظهور الذي تعتبره بلدان حركة تعزيز التغذية أولوية حول اللامركزية، أو طرح خطط تنفيذ من المستوى الوطني إلى مستوى المناطق ومستوى المجتمعات المحلية. ويتضمن هذا الدعم، والمناصرة، والتواصل لمؤازرة المشاركة رفيعة المستوى؛ وتكاليف خطط التغذية الوطنية وتحديد النقص في الأموال؛ ومتابعة التمويل المحلي والخارجي؛ والنُّهج متعددة القطاعات المراعية للتغذية؛ وإظهار النتائج من خلال أعمال الرصد بين القطاعات وأُطُر التقييم.

مراحل الاستعداد لتعزيز التغذية:

128) يتيح الجدول التالي ملخصاً لمراحل الاستعداد المختلفة لدى بلدان حركة تعزيز التغذية. البلدان الموضحة باللون الأحمر منضمة حديثاً، وبصدد استكمال خطط الأساس.

الفصل الرابع: حشد الدعم العالمي من أجل العمل المشترك الفعال

129) يتناول هذا الفصل طريقة دعم الشبكات العالمية التابعة لحركة تعزيز التغذية التحولات التي تتم في بلدان حركة تعزيز التغذية في إطار قيامها بتعزيز قدراتها لتحقيق النتائج المرجوة.

رسائل أساسية:

- يتم تنظيم الدعم العالمي لبلدان حركة تعزيز التغذية البالغ عددها 41 حول 4 شبكات تابعة للحركة: المانحون، والمجتمع المدني، ومنظومة الأممالمتحدة، والشركات ورجال الأعمال.
- لكل شبكة منصة عالمية لأعضائها للتنسيق فيما بينهم. تصادق الشبكات على أسماء القائمين على تنظيم المؤتمرات في البلدان المعنية للمشاركة في منصة أصحاب المصلحة المتعددين الوطنية.
- في السنة الماضية، استمرت شبكات حركة تعزيز التغذية في تطوير نظم الحوكمة الداخلية الخاصة بها. واتفقت على نطاق الاختصاص، وقامت بتعيين من يقوم بأعمال التسهيل والتيسير في الشبكات.
- شبكة المانحين مسؤولة عن قيادة العديد من الأنشطة والفعاليات العالمية في 2013، وتضمن ذلك حدث التغذية من أجل النمو.
- تتضمن شبكة المجتمع المدني الآن 17 تحالفاً يضم 400 منظمة.
- تم تأسيس شبكة منظومة الأمم المتحدة رسمياً في يونيو/حزيران 2013، وتمت المصادقة على خطة العمل. يحصل 12 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية على مساعدات تيسيرية من الشبكة من خلال مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (REACH).
- تساند شبكة الشركات ورجال الأعمال حالياً الحكومات نظراً لمشاركتها مع شركات في 8 بلدان من بلدان حركة تعزيز التغذية، ويجري الآن إنشاء منصة للابتكار تابعة لهذه الشبكة.
- اجتمعت مجموعة القيادة مرتين أثناء السنة الماضية، ويواصل أعضاؤها استخدام نفوذهم لزيادة الوعي بالتغذية
- الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية عملت على تدعيم قدراتها في السنة الماضية، وتعمل الآن على تيسير أعمالها بشأن الرصد والتقييم، وتضارب المصالح، وتحسين القدرات لتحقيق النتائج، وعرض موقع الويب الخاص بحركة تعزيز التغذية.

علامات التقدم المحرز لدى شبكات حركة تعزيز التغذية:

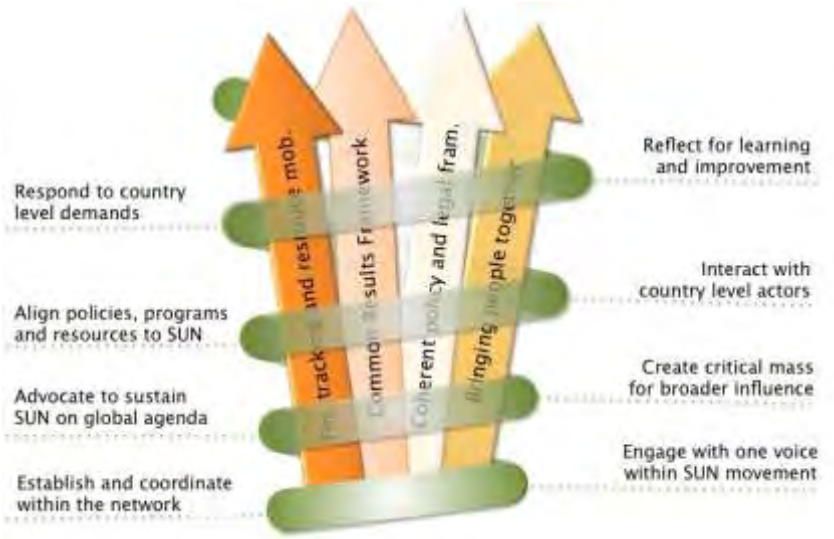

130) **يتم تنظيم الدعم العالمي لبلدان حركة تعزيز التغذية البالغ عددها 41 حول 4 شبكات تابعة للحركة:** المانحون، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والشركات ورجال الأعمال. وتعتبر شبكات حركة تعزيز التغذية جزءاً لا يتجزأ منها. وتعمل كل شبكة على مستويين: عالمي وقطري. ويركز هذا الفصل على التحولات على المستوى العالمي.

131) **تعمل كل شبكة على ضمان قدرة أعضائها على العمل مع الحكومات لتنفيذ الخطط المعنية بالحد من سوء التغذية من خلال تقديم الدعم المطلوب ومواءمته.** وتدعم الإجراءات والأعمال التي تقوم بها شبكات حركة تعزيز التغذية عمليات حركة تعزيز التغذية الأربع على المستوى القطري. وفي إطار الرصد والتقييم الخاص بحركة تعزيز التغذية، تظهر نوعية السلوكيات المطلوبة من الشبكات العالمية للحركة كمحددات ثمانية للتقدم كما هو مبين أعلاه.

132) **تم تحديد خط الأساس لشبكات حركة تعزيز التغذية على المستوى العالمي من خلال التقييم الذاتي. وهناك استقصاء على شبكة الإنترنت يطلب من المستجيبين توضيح إلى أي مدى يحدث على أرض الواقع السلوك الذي يبين علامة محددة للتقدم.** وتقوم أعمال الرصد والتقييم التابعة للحركة بتتبع الشبكات العالمية والقطرية كل على حدة، مع أخذ الأخيرة كجزء من إجمالي الأعمال والإجراءات على المستوى القطري كاستجابة للمجتمع بأسره.

133) **على المستوى المحلي، تركز الشبكات على تنسيق ومواءمة السياسات والبرامج العالمية بما يدعم جهود البلدان الرامية إلى تعزيز التغذية.** ولكل شبكة منصة عالمية لأعضائها للقيام بأعمال التنسيق على نحو يضمن أن تعمل الحكومات والمشاركون فيها على إنجاز خطط التغذية الوطنية التي تقودها الحكومات. وعلاوة على ذلك، تعمل هذه الشبكات على ضمان أن تظل التغذية أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، مع الحفاظ على الالتزام السياسي رفيع المستوى، وحشد الموارد الوطنية والدولية.

134) يتعين على أعضاء الشبكات داخل بلدان حركة تعزيز التغذية تنسيق السياسات والإجراءات الفردية والجماعية بما لا يتعارض مع خطط التغذية الوطنية. ويجب على كل شبكة من خلال القائمين على تنظيم المؤتمرات المشاركة في البلدان المعنية في منصة أصحاب المصلحة المتعددين الوطنية. ويعمل القائمون على تنظيم المؤتمرات كحلقات اتصال للشبكة مع الحكومة.

135) **في السنة الماضية، استمرت جميع شبكات حركة تعزيز التغذية العالمية في تطوير نظم الحوكمة الداخلية الخاصة بها.** واتفقت جميع الشبكات الآن على الشروط المرجعية، وقامت بتعيين المشرفين على أعمال التسهيل الذين يتفاعلون مع حركة تعزيز التغذية الأوسع نطاقاً نيابة عن الشبكة. وتواصل هذه الشبكات دعم حركة تعزيز التغذية من خلال انخراطها في عدد من العمليات المشتركة المستمرة التي تهدف إلى تعزيز حركة تعزيز التغذية. ويتضمن ذلك:

- قيام المشرفين على أعمال التسهيل الخاصة بالشبكة بتجهيز 6 دعوات أسبوعية لتبادل المعلومات عبر الشبكة بشأن الأولويات المطلوبة؛
- إعداد إطار رصد وتقييم للحركة وتقرير عن خط الأساس؛
- المشاركة في عملية المشاورات الخاصة بتضارب المصالح؛
- المشاركة في الاجتماعات الفنية بشأن رصد النتائج التغذوية؛ و
- تطوير أعمال المناصرة والاتصالات الخاصة بحركة تعزيز التغذية.

شبكات المانحين:

136) **تقوم شبكة المانحين التابعة لحركة تعزيز التغذية بجمع مجموعة متنوعة من شركاء التنمية، ومنهم الجهات المانحة الثنائية، والجهات المانحة متعددة الأطراف، والمؤسسات الخيرية.** وتلتقي الشبكة بصفة دورية لزيادة التنسيق بين المانحين وإيجاد المواءمة والعمل على تماسك السياسات[34]. ويشارك في أعمال التيسير والتسهيل ممثلون من كندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة. وينضم القائمون على تنظيم المؤتمرات على المستوى القطري إلى هذه المؤتمرات عبر الفيديو لضمان عرض وجهات نظر البلد المعني. ويقوم كبار مسؤولي الشبكة بمراجعة التقدم المحرز، ويتفقون على أولويات الشبكة كل 6 شهور.

[34] http://scalingupnutrition.org/wp-content/uploads/2012/09/Donor-Network_Terms-of-Reference.pdf

137) تستمر الشبكة في وضع أهداف طموحة لنفسها. وعلى مدار العام الماضي، استمرت الشبكة في التركيز بصورة قوية على النتائج والفعالية. واتخذت الشبكة مبادرة كبرى لبناء طريقة موثوق فيها لتتبع الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة وتدفقات المعونات المراعية للتغذية. وسيؤدي هذا المشروع إلى تعزيز قدرة الشبكة بشأن تصنيف إنفاق الجهات المانحة على التغذية في فئتين. الهدف من وراء نتائج هذا المشروع هو إثراء سياسات المانحين المستقبلية. وعلاوة على ذلك، تعمل الشبكة في الوقت الحالي مع آخرين داخل حركة تعزيز التغذية لإعداد نظام شبكي للمعلومات من أجل التغذية (انظر الفقرة 180).

138) قدمت الشبكة إسهامات ممتازة لضمان تحقيق استدامة التغذية على الأجندة السياسية، وفي حشد الموارد. وفي السنة الماضية، اضطلع أعضاء الشبكة بسلسلة من الفعاليات رفيعة المستوى سلطت الضوء على التغذية، وقدمت التزامات مالية وسياسية. وقد تم تغطية ذلك في الفقرتين 60 و 61.

139) تواصل شبكة المانحين النمو مع انضمام عدد من البلدان إلى المجموعة الأساسية لشركاء التنمية. ففي مايو/أيار 2013، على سبيل المثال، شجع مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي "الاتحاد والدول الأعضاء فيها على الانخراط بصورة نشطة في حركة تعزيز التغذية على المستويين العالمي والقطري، وطلب من الدول الأعضاء دراسة القيام بدور منظم المؤتمرات في بلدان حركة تعزيز التغذية".

140) تقوم الشبكة في الوقت الحالي بإحراز تقدم في مواءمة سياسات أعضائها، وبرامجهم، ومواردهم. وفي ظل أوضاع صعبة في مجال المالية العامة، زاد أعضاء الشبكة من المساعدات الإنمائية الرسمية للتغذية الأساسية بما تجاوز 60% في الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2011، وقامت كل وكالة إنمائية كبرى على وجه التقريب بنشر وثيقة سياسات حول سوء التغذية[35]. وفي مارس/آذار، دعا الاتحاد الأوروبي، نيابة عن شبكة المانحين، كبار المسؤولين لدى الجهات المانحة للاجتماع والاتفاق على منهجية تتبع الموارد ورفع التقارير كما ورد أعلاه. في إطار التزام الشبكة بالمساءلة، تم في هذا الاجتماع الاتفاق على مجموعة من المبادئ منها اعتماد المانحين على الدروس المستفادة من عمليات رفع التقارير المشتركة، وتطبيق منهجية تتسم بالبساطة، والرصانة، والشفافية ويقوم جميع المانحين بتنفيذها بنفس الطريقة، وضمان التوافق في تتبع ومتابعة الموارد من جانب جميع بلدان حركة تعزيز التغذية والمانحين.

141) استجابة المانحين داخل الشبكات لطلبات الدعم على المستوى القطري. تم إحراز تقدم جيد في تلبية طلبات البلدان بشأن منظمي المؤتمرات التابعين للجهات المانحة، وقد تمت الإشادة بذلك كجزء أساسي في مواءمة الدعم داخل بلدان حركة تعزيز التغذية؛ غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. وفي سبتمبر/أيلول 2012، كان هناك 7 جهات مانحة تقوم بتنظيم المؤتمرات في 19 بلداً، وكان لدى 70% من البلدان من يقوم بتنظيم مؤتمرات المانحين. وحتى سبتمبر/أيلول 2013، تم عقد لقاءات ضمت 9 جهات مانحة في 24 بلداً، وقد كان هناك لقاءات مشتركة مع منظومة الأمم المتحدة في 9 من هذه البلدان. ومع زيادة عدد بلدان حركة تعزيز التغذية من 28 بلداً إلى 41 بلداً، نجد أن 60% منها لديها منظم لمؤتمرات المانحين. لا يزال هناك بلدان من بلدان حركة تعزيز التغذية **(موريتانيا والسنغال)** ينتظران لأكثر من سنتين للاتفاق على منظم مؤتمرات المانحين، وهناك 4 بلدان **(السلفادور، وهايتي، وإندونيسيا، ومدغشقر)** تنتظر لأكثر من سنة. وستستمر الشبكة على نحو نشط في إشراك مانحين منضمين حديثاً لسد بعد هذه الفجوات. ويستمر المانحون في تقديم المساعدة الفنية بصورة مباشرة لبلدان حركة تعزيز التغذية، كما قاموا بدعم 20 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية في تقدير تكاليف الخطط الوطنية. ويجري الآن تقديم الدعم والمساندة من خلال منظومة الأمم المتحدة، ويتضمن ذلك مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (REACH).

142) وضعت الشبكة مؤشرات سلوك المانحين بما يساعدها في التفكير في أنشطتها لدعم التعلم وإحداث التحسينات اللازمة. وتم دمج هذه المؤشرات في إطار الرصد والتقييم الخاص بحركة تعزيز التغذية.

شبكة المجتمع المدني:

143) اتفقت شبكة المجتمع المدني الآن على ترتيبات الحوكمة الخاصة بها بعد مشاورات واسعة النطاق. وتم تعيين رئيس للشبكة تعاونه مجموعة توجيهية تضم 12 شخصاً، كما أن هناك منسقاً لأعمال الشبكة. ولهذه الشبكة استراتيجية تركز على تحسين المواءمة حول خطط التغذية الوطنية وأعمال المناصرة، ودعم آليات المساءلة، وتتبع الالتزامات والارتباطات. وتم إطلاق هذه

[35] June 2013. The Lancet Series on Maternal and Child Nutrition

الشبكة في واشنطن العاصمة في 10 يونيو/حزيران 2013 في فعاليات "لا تعزيز الا سياسي الالا تزا م مؤازر ة" "الا تغذي ة". وعقدت الشبكة اجتماعها الافتتاحي في 11 يونيو/حزيران 2013، وحضره 70 ممثلاً عن جمعيات المجتمع المدني الوطنية من بلدان حركة تعزيز التغذية، ومنسقين حكوميين، ومنظمات المجتمع المدني الدولية. وكان من نتائج هذا الاجتماع إعلان يشدد على التزامات المجتمع المدني بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التغذية، ومناقشات حول الأعمال ذات الأولوية المطلوبة لتوجيه أجندة وأعمال شبكة المجتمع المدني التابعة للحركة.

144) **تعكس شبكة المجتمع المدني شبكة واسعة النطاق من مناصري منظمات المجتمع المدني.** وتضم هذه الشبكة حركات اجتماعية، ومدافعين عن حقوق الإنسان، ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، وجمعيات نسائية، وجمعيات الشباب، وهيئات البحث، ومجموعات المستهلكين، والنقابات العمالية. وبمقدور المجتمع المدني حفز التغيير السياسي والمؤسسي في حوكمة التغذية وإجراءات المساءلة الخاصة بها، وهو ضروري لاستدامة حركة تعزيز التغذية. وتمثل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني أدوات أساسية في تنفيذ الإجراءات التدخلية التغذوية على المستوى القطري، وتقوم الشبكة بدور رئيسي في تشجيع مواءمة أعمال أعضائها في إنجاز خطط التغذية الوطنية والمساهمة فيها.

مقتطفات من إعلان شبكة المجتمع المدني التابعة للحركة[36]:

...نلتزم بما يلي:

- مواءمة صوت المجتمع المدني، ورفع صوتنا من أجل المناصرة على المستوى الإقليمي والعالمي من أجل نجاح حركة تعزيز التغذية؛
- حفز مشاركة المجتمع المدني في العمليات الوطنية، والإقليمية، والعالمية ذات الصلة بالتغذية، وتطوير تحالفات قوية للمجتمع المدني في جميع بلدان حركة تعزيز التغذية، ودعم مساندة القدرات من أجل التغذية؛
- حشد وتمكين الجماهير والمجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية للمساهمة في العمل الهادف إلى تعزيز التغذية؛
- الانخراط مع آخرين، ويشمل ذلك الأوساط الأكاديمية، لتعزيز الأدلة والشواهد على فعالية الإجراءات التدخلية التغذوية؛
- إثراء نظام الحوكمة الخاص بالتغذية، وكذلك السياسات والتمويل من خلال دعم إقامة حوار بناء للعديد من أصحاب المصلحة المشاركين فيه؛ ومواءمة أنشطة المجتمع المدني مع خطط وطنية المعد لها تقديرات تكلفة وعمل الآخرين؛
- العمل معاً ومع جميع أطراف حركة تعزيز التغذية لدعم المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم من خلال تبادل الخبرات والتجارب بهدف الحفاظ على الالتزام العالمي؛
- محاسبة الزعماء والحكومات على التزاماتهم وارتباطاتهم بشأن التغذية من خلال دعم تطوير نظم معلومات أفضل عن التغذية؛ ورصد وتقييم التقدم المحرز لجميع الأطراف الفاعلة في مجال التغذية؛
- تعميم أهداف حركة تعزيز التغذية في منظماتنا وإجراءاتنا.

ونؤكد مجدداً على دعوتنا لجميع الناس، والحكومات، ومؤسسات القطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية لمواصلة العمل معاً للقضاء على سوء التغذية وإنقاذ ملايين الأرواح والمساهمة في وضع نهاية للفقر المدقع.

...وندعو:

- الحكومات الوطنية والأجهزة الحاكمة دون الوطنية والإقليمية إلى: الحفاظ على التزاماتهم بشأن التغذية وزيادة هذا الالتزام؛ وزيادة التمويل الموجه للتغذية؛ وتطوير وتنفيذ خطط تغذية متعددة القطاعات على المستوى دون الوطني بمشاركة المجتمع المدني؛ وتعزيز أنظمة الرصد كي تتضمن نواتج وإجراءات تغذوية تدخلية، وضمان التنسيق رفيع المستوى للأنشطة التغذوية، وتشجيع بناء القدرات لتحسين التغذية.
- والمانحين إلى: زيادة دعمهم للتغذية؛ ومواصلة التركيز على بناء القدرات على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية؛ وضمان توفير التمويل لجميع خطط التغذية الجيدة.
- ومؤسسات القطاع الخاص إلى: ضمان أن أنشطة أعمالها تشجع التغذية الجيدة، وتفادي الممارسات السيئة مثل تسويق المنتجات الضارة؛ وتوفير الموارد من أجل التغذية الجيدة بأسعار ميسورة؛ والعمل مع الآخرين في حركة تعزيز التغذية لضمان تعزيز حوكمة التغذية ومساءلة الحكومة.
- وكالات الأمم المتحدة للقيام إلى: تضافر الجهود في أعمالها بشأن التغذية؛ ووضع آلية للمساءلة بشأن التغذية تابعة للأمم المتحدة.

145) **أفادت الشبكة أن الاتصالات بين أصحاب المصلحة على المستوى العالمي تشهد تحسناً في الوقت الحالي،** وذلك على الرغم من ضرورة اتخاذ ما يلزم لتحسين التواصل مع وبين منصات المجتمع المدني الوطنية. ونجد أن الرئيس والمنسق على اتصال مستمر مع مسهلي الشبكات الآخرين التابعين للحركة لضمان المزيد من التفهم للأولويات في حركة تعزيز التغذية بأسرها.

[36] الإعلان الكامل على الروابط التالية: http://www.bread.org/event/gathering-2013/international-meeting/pdf/declaration_csn.pdf

146) **مع وجود أنشطة المناصرة في صلب الأهداف الاستراتيجية للشبكة**، يعمل الأعضاء على وضع خطة للمناصرة والاتصال. ويجري تعزيز المناصرة على المستوى الوطني، لكن الشبكة أفادت أن الروابط لجدول الأعمال العالمي كانت محدودة وتعتمد على العلاقات بين الأفراد الرئيسيين. ومع ذلك، عملت منظمات المجتمع المدني على نحو متناغم للتأثير على الأنشطة والفعاليات التغذوية العالمية، وتضمن ذلك استضافة "اليوم العالمي للعمل" لحفز الالتزام السياسي إزاء التغذية أثناء التحضير لحدث التغذية من أجل النمو وقمة الثماني، وكذلك تنسيق الجهود للتحدث إلى الحكومات بصوت مشترك بشأن الحاجة إلى توسيع نطاق التمويل لخطط التغذية الوطنية في بلدان حركة تعزيز التغذية.

147) **شرعت الشبكة في التوسع حالياً.** والآن هناك 17 تحالفاً للمجتمع المدني يشارك في الشبكة من بلدان حركة تعزيز التغذية البالغ عدده 41. وتضم هذا التحالفات 400 منظمة مجتمع مدني. وقد تم التوسع في الشبكة على نحو خاص، وتلتزم اللجنة التوجيهية بالعمل على نحو أفضل لإضفاء الطابع المنهجي على هذه العملية سعياً لتحقيق المزيد من المشاركة، ولإظهار التنوع الكبير في المجتمع المدني وخبراته وتجاربه. ويجري الآن التخطيط للتدريب على رسم الخرائط بهدف تحديد المجالات التي هي بحاجة إلى تدعيم القدرات بغية توسيع نطاق الخدمات لتوفير التغذية للفئات المحرومة، وبناء القدرات من أجل الإجراءات التدخلية التغذوية على مستوى المجتمعات المحلية، وزيادة الطلب من جانب المجتمعات المحلية، وتحسين تكامل الخدمات على مستوى المجتمعات المحلية، وتعزيز القدرات من أجل رصد خدمات التغذية على مستوى المجتمعات المحلية أيضاً بهدف زيادة المساءلة عن تقديم هذه الخدمات. وحصلت 9 تحالفات وطنية الآن على تمويل من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للحركة (انظر الإطار أدناه).

148) **ثمة تزايد الآن في الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية على الدعم مع تقديم التمويل ومواد المناصرة.** وتدرس حركة تعزيز التغذية في الوقت الحالي الأساليب التي من خلالها تستطيع الاستجابة لهذه الطلبات، وكذلك لتلك المتأتية من الحكومات. ومن المتوقع أن تستمر هذه الطلبات بصورة كبيرة للغاية.

الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لحركة تعزيز التغذية: تم إنشاء هذا الصندوق في فبراير/شباط 2012 كوسيلة لتقديم دعم تحفيزي للعمل ذي الأولوية من جانب أصحاب المصلحة التابعين لحركة تعزيز التغذية في حالة عدم توفر التمويل في البلد المعني أو مصادر أخرى. ويدور محور التركيز الرئيسي لهذا الصندوق حول تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في منصات أصحاب المصلحة المتعددين. وقد ساند هذا الصندوق منظمات المجتمع المدني في 9 بلدان تابعة للحركة (بنغلاديش، وغانا، وغواتيمالا، ومالاوي، ومالي، وموزمبيق، ونيبال، والنيجر، وأوغندا). وقام أيضاً بتمويل الشبكة العالمية للمجتمع المدني لتقديم واجهة نشطة بين المنصات الوطنية والعمليات العالمية. وبلغ إجمالي مخصصات التمويل من خلال هذا الصندوق 4.28 مليون دولار[37]. وفي 30 يونيو/حزيران 2013، ضمت قائمة المساهمين في هذا الصندوق سويسرا من خلال الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والمملكة المتحدة من خلال وزارة التنمية الدولية، وإيرلندا من خلال مؤسسة إيد الإيرلندية. ومع انضمام المزيد من البلدان إلى حركة تعزيز التغذية، من المرجح أن تطلب تحالفات المجتمع المدني المزيد من الدعم للانخراط بصورة تامة في العمليات الوطنية دعماً للجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز التغذية. ويقوم مانحون ثنائيون في الوقت الحالي بتمويل تحالفات المجتمع المدني في زامبيا وتانزانيا على المستوى المحلي.

149) **تهدف الشبكة إلى تحسين ما تقوم به من أجل التعليم.** وتشير التقارير إلى أنه لا يزال هناك الكثير للقيام به لدعم وتسهيل تبادل المعلومات بين المنتديات القطرية، والأمانة العامة، والشبكات الأخرى. وتعمل الشبكة في الوقت الحالي على تسهيل عملية التعلم المشترك كأولوية، ودمجه في استراتيجيتها وأدوات الاتصال والتواصل الخاصة بها.

شبكة منظومة الأمم المتحدة:

150) **تلتزم هذه الشبكة بتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات** وتعزيز دعم منظمة الأمم المتحدة للبلدان التي تعمل في الوقت الراهن على تعزيز التغذية. وتستمر هذه الوكالات في دعم بلدان حركة تعزيز التغذية نحو تحسين التغذية استجابة لطلباتها، مع تعزيز وزيادة آليات التعاون والتنسيق للأمم المتحدة على المستوى العالمي في الوقت نفسه. وتشارك اللجنة الدائمة للأمم المتحدة

[37] يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن قرارات التمويل على الرابط التالي: http://mptf.undp.org/factsheet/fund/SUN00.

المعنية بالتغذية ومبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال لدى الأمم المتحدة بالمشاركة في تسهيل أعمال هذه الشبكة[38].

151) **تم إنشاء شبكة الأمم المتحدة رسمياً في يونيو/حزيران 2013**، مع المصادقة على خطة العمل من جانب رؤساء منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وعقدت الشبكة أول اجتماع لها في حفل إطلاق رسمي على المستوى الإقليمي في نيروبي في أغسطس/آب 2013، وتتيح خطة عمل الشبكة إطار مواءمة لدور وأنشطة الشبكة دعماً لتعزيز التغذية على المستويين العالمي والقطري.

152) **تعمل منظمة الأمم المتحدة بصورة نشطة على توسيع قاعدة عضويتها وهي مفتوحة** أمام جميع صناديق الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، وبرامجها، ووكالاتها. وتضم قائمة الأعضاء الحاليين منظمة الأغذية والزراعة، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والوكالات المشاركة في مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتغذية والأمن الغذائي، والمشاركين في اللجنة الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالتغذية مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، والمؤسسة الدولية للتنوع البيولوجي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتم رسم خريطة بأعمال وكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري في 21 بلداً، ويجري التوسع فيها لتصل إلى بقية بلدان حركة تعزيز التغذية.

153) **على المستوى العالمي، تعمل شبكة الأمم المتحدة** على زيادة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة من خلال بناء توافق بشأن المبادئ والنُهج التوجيهية نحو التغذية بدعم التفاهم المشترك للمسؤوليات التكميلية للوكالات المعنية.

154) **تمثل عملية المواءمة لأجندة السياسات مهمة متواصلة لمنظومة الأمم المتحدة.** مع اختلاف الولايات، ونطاق الاختصاص، والهياكل، والخبرات، والتجارب العملية، نجد أعضاء الشبكة في وضع جيد يمكنهم من تعزيز الروابط بين الإرشادات المعيارية والوظائف العملياتية في برامج التغذية. وتشجع الشبكة تعميم التغذية، ويشمل ذلك الإجراءات التدخلية التغذوية المحددة ونُهج التنمية المراعية للتغذية داخل الوكالات. وتتصدى الوكالات الأعضاء في الوقت الراهن لهذا التحدي: وضعت اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة سياسات التغذية الخاصة بها أو قامت بتجديدها على مدى السنة الماضية. وعلاوة على ذلك، نجد أن طبعة 2013 للمطبوعة الرئيسية السنوية لمنظمة الأغذية والزراعة، حالة الطعام والزراعة التي تركز على نظم الغذاء المستدامة من أجل تحسين التغذية، كانت أول طبعة منذ 1947 تركز على تعظيم الأثر التغذوي للزراعة والأنظمة الغذائية. وجاء هذا بعد قرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة بشأن القضاء على الجوع وسوء التغذية كهدف استراتيجي أولي لها. وفي الشهور التالية، ستقود الشبكة العمل بشأن مراجعة الإرشادات والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل التغذية لضمان المواءمة مع نُهج التنمية المراعية للتغذية التي يقودها البلد المعني.

155) **لا تزال شبكة منظومة الأمم المتحدة تمثل جزءاً حيوياً من جهود المناصرة العالمية من أجل التغذية.** وأثناء اللقاء المعني بالتغذية من أجل النمو الذي عُقد في يونيو/حزيران 2013، ألزم الأمين العام للأمم المتحدة منظومة الأمم المتحدة "بعمل كل ما في وسعها" لضمان الوفاء بالالتزامات الخاصة بالتغذية. وستواصل الشبكة التأثير على الخطاب العالمي من خلال تقديم مدخلات وآراء منظومة الأمم المتحدة بأسرها للمنتديات الدولية مثل جمعية الصحة العالمية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجموعة الثماني، ومجموعة العشرين. وستستمر الشبكة في تسهيل المدخلات المشتركة من وكالات منظومة الأمم المتحدة في عمل اللجنة المعنية بالأمن الغذائي، كما ستعزز الجسور المفاهيمية والبرامجية بين التغذية والأمن الغذائي في الأطر الاستراتيجية العالمية مثل أجندة التنمية لما بعد 2015.

156) **على المستوى القطري، تعمل منظومة الأمم المتحدة حالياً على دعم الحكومات لتعزيز أنظمة الحوكمة لديها بشأن التغذية والقدرات الفنية.** وبناءً على طلب بلدان حركة تعزيز التغذية، تقدم مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال في الوقت الحالي مساندة مباشرة في 12 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية البالغ عددها 41. ويعمل 20 مسهلاً حالياً مع المنسقين الحكوميين في بلدان حركة تعزيز التغذية في هذه البلدان لتحقيق ما يلي: (أ) تعزيز السياسات وخطط العمل الوطنية المعنية بالتغذية؛ (ب) زيادة الوعي والتوافق بشأن مشكلات التغذية والحلول الخاصة بها بين أصحاب المصلحة؛ (ج) زيادة القدرات البشرية والمؤسسية (لا سيما القدرات الوظيفية) و (د) زيادة الفعالية والمساءلة. وفي حين نجد أن أعمال التنسيق الخاصة بالأمم

[38] اللجنة الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالتغذية مكلفة بعمل توافق على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأكملها على مستوى العالم، أما مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال فهي مكلفة بتسهيل مساندة الأمم المتحدة المشتركة على المستوى القطري.

المتحدة في البلدان المعنية قوية، فإن مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال تتيح مساندة بعيدة النطاق. وفي 2013، توجهت 5 بلدان إضافية من بلدان حركة تعزيز التغذية إلى شبكة منظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التغذية[39].

157) **تواصل وكالات منظومة الأمم المتحدة مواءمة الدعم والمساندة بما لا يتعارض مع الخطط الوطنية.** وتقوم الشبكة في الوقت الحالي بتسهيل نهج منسق لمنظمة الأمم المتحدة بما يضمن انخراط وكالات الأمم المتحدة مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين حتى يتسنى إحداث مواءمة في نُهج البرامج. وقد ألزم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، على سبيل المثال، منظومة الأمم المتحدة بوضع التغذية كأولوية في الطوارئ الإنسانية، وضمان زيادة مواءمة العمل في المواقف الإنسانية والإنمائية. وستتضمن جميع النداءات الإنسانية تحليلاً للاحتياجات والأولويات التغذوية؛ وستتم دراسة التغذية ووضعها كأولوية عند تخصيص التمويل لأغراض الأنشطة الإنسانية؛ وستتم إحاطة منسقي المساعدات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة إحاطة تامة بأهمية التغذية.

158) **يعتبر تعزيز ممارسات تبادل المعارف من المهام الأساسية لشبكة الأمم المتحدة.** وتعمل الشبكة على تسهيل سبل الوصول إلى أنظمة المعلومات القياسية ذات الصلة بالتغذية، كما تسعى إلى تبادل الأدلة والشواهد بشأن كفاءة مختلف الإجراءات التدخلية وأفضل الممارسات التي تساهم في وضع معايير من أجل تحقيق نواتج تغذوية، على سبيل المثال، من خلال المكتبة الإلكترونية للبيِّنات حول إجراءات التغذية لمنظمة الصحة العالمية. وتعمل هذه الشبكة بمثابة منتدى لتقديم توجيهات بين مختلف الوكالات بشأن القضايا الحساسة والآخذة في الظهور حديثاً ذات الصلة بالتغذية مثل الروابط المتبادلة ودمج التغذية مع برامج تغير المناخ، وتعميم التغذية في الأعمال التي تتناول الأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي والتي لا تنتقل بالعدوى والأعمال بين الوكالات بشأن الأنشطة الزراعية المراعية للتغذية من خلال وضع "مبادئ إرشادية لتحسين التغذية من خلال الزراعة".

شبكة الأعمال:

159) **تعمل شبكة أعمال حركة تعزيز التغذية حالياً على دعم الحكومات في انخراطها مع القطاع الخاص.** وتتيح هذه الشبكة منبراً لرجال الأعمال والشركات للتوافق بما لا يتعارض مع خطط الحكومة بشأن تعزيز التغذية. وقد التزم أعضاء هذه الشبكة بتكريس المزايا النسبية لهم للمساهمة على نحو فعال في أعمال الحكومة الرامية إلى تعزيز التغذية. وتقدم الشبكة يد العون لتسهيل الحوار بين القطاعين العام والخاص، وإثراء المبادرات المتواصلة، وبناء تفهم مشترك للفرص المحتملة للتعاون، وتضافر الجهود مع القطاع الخاص.

160) **منذ ديسمبر/كانون الأول 2012، ولدى شبكة أعمال حركة تعزيز التغذية هيكل حوكمة متفق عليه وخطة عمل استراتيجية وعملياتية بناءً على مبادئ المشاركة المسؤولة لرجال الأعمال والشركات.** ويشارك في تسهيل وتيسير أعمال حركة تعزيز التغذية التحالف العالمي لتحسين التغذية وبرنامج الأغذية العالمي، كما يعمل في الوقت الحالي على تشكيل فريق عمل استشاري رفيع المستوى بنهاية 2013. وتم تعيين مدير للشبكة العالمية لتنسيق أعمال الشبكة، وتم تأمين المساندة المالية من حكومة هولندا. وقد تم إطلاق الشبكة رسمياً في لندن في ديسمبر/كانون الأول 2012.

161) **تعمل الشبكة حالياً على وضع آليات لتعميم انخراطها في حركة تعزيز التغذية.** ويتيح موقع الويب الخاص بها (http://sunbusinessnetwork.org/) منتدى لتبادل الخبرات بين أعضائها، كما يتيح آخر المستجدات بشأن أعمالها بصورة دورية. ومسهلو الشبكة على اتصال مستمر مع ممثلي الشبكات الأخرى.

162) **ساهمت الشبكة في الحوار العالمي المعني بالتغذية،** مما أتاح مساندة لأعضائها في دافوس 2013، وحوار أنشطة الأعمال في أجندة التنمية لما بعد 2015، وحدث التغذية من أجل النمو لدحر الجوع من خلال أنشطة الأعمال والعلم الذي عُقد في لندن في[8] يونيو/حزيران 2013.

[39] مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال، نيابة عن شبكة منظومة الأمم المتحدة، تضيف دعماً ومساندة في 12 بلداً من بلدان حركة تعزيز التغذية: بنغلاديش، وبوروندي، وتشاد، وإثيوبيا، وغانا، ومالي، وموزمبيق، ونيبال، والنيجر، ورواندا، وأوغندا. وقد طلبت موريتانيا وسيراليون مساندة ودعماً من قبل.

163) **وتعكف الشبكة على زيادة قاعدة عضويتها على المستوى الدولي كما تعمل على زيادة التنوع فيها.** وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، شاركت 30 شركة في إطلاق هذه الشبكة. وكان من بينها شركات تصنيع زراعي، وشركات أغذية ومشروبات، ومصانع فيتامينات ومواد معدنية، وتجار تجزئة.

164) **في 2013، عملت الشبكة مع حكومات لعقد اجتماع يضم ممثلين من مختلف القطاعات لمناقشة المساهمات المحتملة من جانب رجال الأعمال والشركات في تعزيز التغذية.** تنخرط 8 بلدان **(غواتيمالا، وغانا، وكينيا، وموريتانيا، وموزمبيق، وناميبيا، ونيجيريا، وتانزانيا)** بصورة نشطة مع الشركات ورجال الأعمال، على الرغم من وجود تحديات لتحويل هذا الانخراط إلى حوار وعمل مستدامين. وقد عُقدت اللقاءات في **نيجيريا وكينيا** بمشاركة قوية من شركات محلية من مختلف القطاعات، واستجابت الشبكة لطلبات بشأن الحصول على معلومات من 3 بلدان من حركة تعزيز التغذية هي: **تانزانيا، وغانا، وإندونيسيا**:

165) **تطالب بلدان حركة تعزيز التغذية، على نحو متزايد بمعلومات عن كيفية العمل على أفضل وجه مع الشركات ورجال الأعمال لتحقيق أهدافها في تعزيز التغذية،** والشبكة بصدد جمع معلومات كي تتفهم على نحو أفضل احتياجات البلدان من حيث الدعم والمساندة، وموقف انخراطها مع القطاع الخاص. وتجري مناقشات لتنظيم لقاءات في 4 بلدان بنهاية 2013. وطلبت 6 بلدان أخرى **(بنغلاديش، وإثيوبيا، وجمهورية قيرغيزستان، وموريتانيا، ونيبال، وبيرو)** المزيد من الدعم والمساندة لإشراك القطاع الخاص.

166) **تعمل الشبكة في الوقت الحالي على إحداث مواءمة بين أعضائها بما لا يتعارض مع استراتيجية حركة تعزيز التغذية، وذلك** بتشجيع أعضائها لإعلان نواياها وتسليط الضوء على التزاماتها إزاء حركة تعزيز التغذية. ويأتي في مقدمة ذلك ضمان التزام الشركات ورجال الأعمال بمبادئ الانخراط والمشاركة لحركة تعزيز التغذية وبالمبادئ المحددة للشبكة التي يمكن الاطلاع عليها على موقع الويب الخاص بالشبكة. ويتم نشر الالتزامات العامة أمام الجمهور من جانب أعضاء الشبكة على موقع الويب، ويتم تحديثها سنوياً. ويتيح مؤشر الوصول إلى التغذية[40]، وليس شبكة أعمال حركة تعزيز التغذية، أداة لمساءلة الشركات الدولية بشأن السياسات والاستراتيجيات المراعية للتغذية.

167) **يجري الآن إعداد منتدى للابتكار في مجال أنشطة الأعمال.** يهدف ذلك إلى تعزيز القدرات بصورة كبيرة في البلدان المعنية لتسهيل إقامة الشراكات، وتقديم المساعدة الفنية، وتسهيل التعلم المشترك من خلال نماذج شركات ناجحة من أجل التغذية. والتزم نطاق عريض من الشركات بالقيام باستثمارات محددة مثل النهوض بأنظمة تكنولوجيا المحمول، وتشجيع الأمن الغذائي، ومتابعة تطوير منتجات جديدة، وبناء قاعدة الشواهد والأدلة العالمية لأبحاث التغذية من خلال منصة أعمال لأبحاث التغذية.

مجموعة القيادة لحركة تعزيز التغذية

168) **يلتقي 27 عضواً من مجموعة القيادة لحركة تعزيز التغذية مرتين سنوياً في أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول لاستعراض التقدم المحرز في البلدان التابعة للحركة وتقديم توجيهات استراتيجية.** ويواصل أعضاء المجموعة استخدام نفوذهم كلٌ لدى الجهات الخاصة به لزيادة الوعي بأهداف حركة تعزيز التغذية، وإحداث المواءمات بما لا يتعارض مع الالتزامات الوطنية. وعلى مدى السنة الماضية، شاركوا في اجتماعات رفيعة المستوى ولقاءات صحفية وإعلامية، كما شاركوا في حفلات وفعاليات إطلاق برامج على المستوى الإقليمي والدولي.

169) **وكانت الحاجة إلى إظهار التقدم المحرز مطلباً رئيسياً لمجموعة القيادة أثناء** اجتماعها السنوي وجهاً لوجه في نيويورك في سبتمبر/أيلول 2012. وعلى مدى هذه السنة، شجعت المجموعة حركة تعزيز التغذية على وضع مؤشرات أداء رئيسية، وآليات مساءلة لجميع أصحاب المصلحة في حركة تعزيز التغذية، والعمل مع البلدان في إطار قيامها بوضع الأهداف الوطنية وأطر النتائج المرجوة. وحققت حركة تعزيز التغذية كل هذا، وهي الآن بصدد ضمان قيام الشبكات بالوفاء بالتزاماتها.

[40] http://www.accesstonutrition.org/

170) وحثت مجموعة القيادة على اتخاذ ما يلزم إزاء توفير الموارد، وشجعت حركة تعزيز التغذية للعمل على تعزيز القدرات الوطنية لضمان استيعاب واستخدام الموارد بكفاءة. وتم حث أصحاب المصلحة في حركة تعزيز التغذية على زيادة استثماراتهم في التغذية، والعمل مع البلدان لتقدير تكاليف تنفيذ خططها الوطنية. واتخذ أصحاب المصلحة خطوات كبرى نحو تحقيق هذه الأهداف أثناء اجتماع التغذية من أجل النمو الذي عُقد في لندن، حيث تم الالتزام بتقديم 23 مليار دولار من أجل التغذية حتى 2020، وتلقى 20 بلداً مساندة في إعداد التكاليف الخاصة بخططه الوطنية. وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك وعلى نحو حاسم أن وضع منهجية لتقدير تكاليف النُّهج المراعية للتغذية، وهي مهمة أخرى لمجموعة القيادة، أكثر تعقيداً، وذلك على الرغم من الجهود التي يجري بذلها مع شبكات المانحين ومنظومة الأمم المتحدة. والتزمت مجموعة القيادة بزيادة انخراطها في أعمال المناصرة لزيادة الموارد من أجل التغذية مع التشديد بشكل خاص على البلدان التي تعاني من نقص التمويل.

الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية

171) تعمل الأمانة العامة وفق التوجيهات الاستراتيجية لمجموعة القيادة، وهو ما يعمل على ضمان استمرار الروح التحفيزية للحركة، ومتابعة التقدم في هذا الأمر على نحو يتسم بالفعالية، وتعميم ذلك بصورة واضحة. ولا تقوم الأمانة العامة بأي دور عملياتي، لكنها تعمل على ربط البلدان والشبكات معاً في حركة تعزيز التغذية لضمان الحصول على الدعم المطلوب لتكثيف العمل وتحقيق الأهداف التغذوية على نحو منسق ورصين.

172) وفي السنة الماضية، عززت الأمانة العامة قدراتها، وتضم الآن 9 موظفين متفرغين. ويتم تمويل أعمال الأمانة العامة في الفترة الممتدة ما بين 2013 - 2014 بمساندة سخية من كندا، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وإيرلندا، وهولندا، والمملكة المتحدة.

173) وفي السنة الماضية، شرعت الأمانة العامة في العمل بشأن تضارب المصالح، والرصد التقييم، ودعم إعداد تكاليف خطط التغذية الوطنية، وإعادة إطلاق موقع الويب الخاص بحركة تعزيز التغذية، وعقد مؤتمرات بين بلدان حركة تعزيز التغذية والشبكات. ويجري العمل لإعداد نظام لتعزيز قدرات الحركة دعماً لتحقيق النتائج.

الفصل الخامس: المحاسبة عن النتائج داخل حركة تعزيز التغذية

174) يخضع أعضاء حركة تعزيز التغذية للمساءلة أمام حركة تعزيز التغذية بأسرها، وأمام بعضهم البعض، وذلك عن الوفاء بالتزاماتهم كي ينعم الجميع بتغذية أفضل. وعلى نحو مطلق، تضطلع حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية بمسؤولية ضمان قدرة مواطنيها على التمتع بحقوقهم في الحصول على غذاء وتغذية كافية، والتزام أعضاء حركة تعزيز التغذية بدعمهم في تحقيق ذلك.

175) تُبنى المساءلة على مبادئ الانخراط والمشاركة الخاصة بحركة تعزيز التغذية. يعمل الإطار الجديد للرصد والتقييم على التمكين من متابعة وتتبع نواتج أعمال الأعضاء، بينما يساعد العمل الذي يجري القيام به لدعم ومساندة المنتديات الوطنية لتقييم التغذية على فهم أثر الاستثمارات والبرامج المتوائمة على نحو أفضل. وينشر موقع الويب الخاص بحركة تعزيز التغذية التقدم المحرز والتحديات التي تتم مواجهتها في بلدان حركة تعزيز التغذية، وفي شبكات حركة تعزيز التغذية بأسرها، وهو ما يعمل على الاطلاع على التقدم المحرز والتحديات التي تتم مواجهتها.

مبادئ الانخراط والمشاركة الخاصة بحركة تعزيز التغذية:

176) **نظراً لأن أصحاب المصلحة يعملون على تحسين التغذية، فإن أعضاء الشبكات التابعة للحركة يلتزمون بمبادئ الانخراط والمشاركة الخاصة بحركة تعزيز التغذية.** وتدعم هذه المبادئ الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة في حركة تعزيز التغذية بأسرها، كما أنها تتسم بالمرونة والاستجابة، مع تحقيق غرض مشترك. وهذه المبادئ هي:

- **الشفافية بشأن الأثر:** على جميع أصحاب المصلحة عرض أثر العمل الجماعي بشفافية وأمانة؛
- **الاشتمال:** من خلال شراكات أصحاب المصلحة المتعددين المفتوحة للجميع والتي حققت حلولاً ناجحة وإجراءات تدخلية على نطاق واسع؛
- **مراعاة الحقوق والاستناد إليها:** التصرف وفق التزام بتأكيد المساواة وحقوق جميع النساء والرجال والأطفال؛
- **الرغبة في التفاوض:** في حالة وجود أي صراع، كما هو متوقع نظراً لوجود شركاء متنوعين يعملون معاً، لا بد من عقد النية على حسم هذه الصراعات والتوصل إلى كلمة سواء؛
- **المساءلة والمحاسبة المشتركة:** التصرف بحيث يشعر جميع أصحاب المصلحة بالمسؤولية التضامنية والتكافلية عن الالتزامات المشتركة؛
- **فعالية التكاليف:** وضع أولويات بشأن التحليل المستند إلى أدلة وشواهد لما سيكون له الأثر الأعظم والأكثر استدامة بأقل تكلفة؛ و
- **التواصل المستمر:** للتعلم والتكيف من خلال التبادل الدوري للدروس المستفادة المهمة ذات الصلة، وما يحقق النجاح وما لا يحققه عبر القطاعات، والبلدان، وأصحاب المصلحة.

عملية المشاورات الخاصة بتضارب المصالح في حركة تعزيز التغذية:

177) **تمثل قضية تضارب المصالح، وكيفية منع ذلك، وإدارته قضية في جميع شراكات أصحاب المصلحة المتعددين.** ويجري المرصد الاجتماعي العالمي، وهي منصة مستقلة لحوار أصحاب المصلحة المتعددين، عملية مشاورات بشأن قضية تضارب المصالح في سياق حركة تعزيز التغذية.

178) **تهدف هذه العملية الشفافة إلى ضمان قدرة جميع أصحاب المصلحة في حركة تعزيز التغذية على المشاركة بصورة تامة في تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق نتائج تغذوية أفضل للأمهات والأطفال.** ويستمر هذا المشروع من أبريل/نيسان 2013 إلى فبراير/شباط 2015. ويعمل على تهيئة مجال محايد لجميع أعضاء حركة تعزيز التغذية لبناء تفاهم مشترك لأهداف كل واحد من أصحاب المصلحة؛ وإعداد إرشادات بشأن المعنى العملي للانخراط في حركة تعزيز التغذية؛ واكتشاف أساليب جديدة لإدارة تضارب المصالح الذي قد ينشأ. ولهذا المشروع 3 أهداف: (1) رسم خريطة للقضايا الخاصة بمبادئ المشاركة والانخراط الخاصة بحركة تعزيز التغذية؛ (2) وضع وتنفيذ عملية تشاورية لتبني مذكرة مرجعية بشأن مبادئ المشاركة والانخراط الخاصة بحركة تعزيز التغذية وتضارب المصالح؛ و(3) تنفيذ المذكرة الإرشادية في تدريبات تعلم معززة.

إطار الرصد والتقييم الخاص بحركة تعزيز التغذية

179) **في سبتمبر/أيلول 2012، طلبت مجموعة القيادة آليات معززة للمساءلة** ونظام شفاف للرصد والتقييم للتمكين من ممارسة توجيه حركة تعزيز التغذية وتشجيع الإجراءات التصحيحية في حالة عدم تحقيق الأهداف.

180) **وتم الانتهاء من إطار رصد وتقييم للحركة وعرضه على مجموعة القيادة في اجتماعها الذي عُقد في أبريل/نيسان 2012.** ويجري استخدام هذا الإطار لقياس فعالية حركة تعزيز التغذية على مدى السنوات الثلاث القادمة. وتم القيام بدراسة خط الأساس وعرض تقرير على الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية في يونيو/حزيران 2013. وسيكون خط الأساس هو نقطة المقارنة لأعمال الرصد والتقييم المستقبلية، ويتضمن ذلك التقييم المستقل من الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية المنظور القيام به في 2014. وستحدد أعمال المراجعة بأثر رجعي سياق التغذية قبل نشأة حركة تعزيز التغذية.

181) **ويستند هذا الإطار إلى المنهجية الخاصة برسم خريطة للنواتج تقر بأن الناس والمنظمات تدفع التغيير.** ويضم هذا الإطار آراء ووجهات نظر جميع أصحاب المصلحة ويشجع المساءلة والمحاسبة المشتركة لجميع أصحاب المصلحة. ويتضمن توجيهات وإرشادات لمتابعة ورصد علامات التقدم المحددة في الإطار، كما أنه وُضع بالتشاور مع شبكات حركة تعزيز التغذية. ويشتمل هذا الإطار على 3 أقسام مرتبطة ببعضها وترصد التقدم على صعيد تحقيق الأثر، والنواتج، والمخرجات.

182) **وتضطلع جميع الشبكات برفع تقارير بالتقدم المحرز داخل شبكاتها في مقابل هذا الإطار.** وتعتبر سنة 2013 السنة الأولى التي تم استخدام هذا الإطار فيها، وعلى الرغم من أن جميع الشبكات قدمت معلومات للأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية، فثمة حاجة إلى المزيد من العمل لتجميع الجهود المنسقة على المستوى القطري.

نظم معلومات الشبكة الخاصة بالتغذية:

183) **مع زيادة تدفقات الموارد، من المهم المحاسبة عن التمويل وبيان أنه تتم ترجمة الموارد إلى نتائج.** ومن المهم تعزيز نظم المعلومات القطرية لمتابعة التقدم المحرز، والاستثمارات، والبرامج. وثمة حاجة إلى نظام تتبع عالمي لرصد التقدم المحرز في تحقيق هدف جمعية الصحة العالمية المتمثل في تحقيق خفض بنسبة 40% في عدد الذين يعانون من توقف النمو في 2025. ومن المتوقع إحراز بعض التقدم في أغسطس/آب 2016، عندما تستضيف البرازيل دورة الألعاب الأوليمبية.

184) **سيتم تحديد ضرورة شفافية الأعمال والإجراءات، أو الرصد أو النتائج، وأنظمة المساءلة في حركة تعزيز التغذية من خلال نظام عالمي للمعلومات بشأن التغذية.** وسيعتمد ذلك على نظام المعلومات الوطني القائم الذي يعتمد على منصات التقييم الوطنية الخاصة بالتغذية. وفي مارس/آذار 2013، اكتشف أصحاب المصلحة في حركة تعزيز التغذية من بلدان وشبكات مختلفة كيف يمكن وضع هذا النظام على أفضل نحو. وتركز المناقشات على وضع نظام للمعلومات الشبكية للتغذية يساعد على ضمان تحليل جميع البيانات ذات الصلة بشأن الموقف التغذوي على مستوى البلد المعني والاستجابة من جانب مختلف أصحاب المصلحة، وذلك على المستويين القطري والدولي لقياس التقدم المحرز. وستسمح منتديات التقييم الوطنية التي تعمل على نحو جيد بما يلي:

- تتبع التقدم في الحد من توقف النمو؛
- ربط ذلك بالاستثمارات في البلد المعني؛
- تحديد الإجراءات التدخلية التي تم وضعها أو تعزيزها نتيجة لهذه الاستثمارات؛
- رصد كيف يمكن تنفيذ هذه الإجراءات التدخلية على نحو جيد؛ و
- تقييم هل بالإمكان ربط التغيرات في معدلات توقف النمو بصورة محددة مع أي من هذه الإجراءات التدخلية.

وسيتم وضع نظام المعلومات الشبكية على نحو يعكس مصالح بلدان حركة تعزيز التغذية مع المنسقين الحكوميين المشاركين بصورة مباشرة في صياغة هذا المفهوم ودفعه للأمام.

موقع الويب الخاص بحركة تعزيز التغذية :

185) **يمثل موقع الويب الخاص بحركة تعزيز التغذية بوابة مركزية للاتصالات الخاصة بحركة تعزيز التغذية؛** وقد تم التوسع في حجم وفعالية هذا الموقع، وهو مستمر في النمو كبوابة لتبادل معلومات بشأن التقدم المحرز على جميع المستويات في حركة تعزيز التغذية. ومنذ سبتمبر/أيلول 2012، قام حوالي 30 ألف زائر بزيارة هذا الموقع. وهذا المستوى المطرد في المشاركة

يبين الزخم المستمر الذي يُبنى حول التغذية، وأهمية هذا الموقع كنقطة رئيسية للوصول إلى المعلومات وآخر المستجدات بشأن حركة تعزيز التغذية. وهذا الموقع متاح الآن بالإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية.

186) **ولكل بلد من بلدان حركة تعزيز التغذية البالغ عددها 41، فضلا عن شبكة من الشبكات الأربع ومجموعة القيادة مساحة مخصصة لها على الموقع** مع وجود معلومات عن التقدم المحرز وآخر المستجدات بشأن الأنشطة التي يجري القيام بها. ويمثل هذا الموقع مصدراً لآخر المستجدات الدولية بشأن الأنشطة والفعاليات ذات الصلة بحركة تعزيز التغذية. وهو يساعد أصحاب المصلحة في الحركة في تقديم آخر المستجدات بشأن أنشطتهم بصورة مباشرة، وهو ما يشجع بصورة أكبر الإحساس بالمسؤولية في حركة تعزيز التغذية. وتجدر الإشارة إلى وجود مساحة لأصحاب المصلحة في حركة تعزيز التغذية لتبادل المعلومات والموارد. وتلتزم شبكة المجتمع المدني التابعة للحركة باستخدام موقع حركة تعزيز التغذية لتشجيع ودعم إنشاء تحالفات وطنية كوسيلة لتسهيل تبادل المعلومات، والخبرات، ،والتجارب والدروس المستفادة.

استخدام المناصرة والاتصالات لتحسين المساءلة:

187) **تستعين بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الراهن بجهود المناصرة لتشجيع المساءلة كأدوات رئيسية لإحداث التغيير.** وقد قامت 10 بلدان بإعداد استراتيجيات للمناصرة والتواصل في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التغذية، وهناك 14 بلداً آخر بصدد القيام بذلك. وقد تواصلت بلدان كثيرة مع رموز لها نفوذ لدعم ومناصرة جهود تعزيز التغذية كي تكون التغذية أولوية وطنية، وكان من بين هؤلاء الرموز أعضاء في البرلمان، وزوجات رؤساء دول وحكومات، ووزراء، وشخصيات عامة، وحكام تقليديون. وقام حوالي 10 من بلدان حركة تعزيز التغذية بتنظيم أنشطة وفعاليات تغذوية رفيعة المستوى في السنة الماضية. وكان ذلك في صورة مؤتمرات لإطلاق برامج حركة تعزيز التغذية، ومؤتمرات دائرة مستديرة حول السياسات، ومؤتمرات رفيعة المستوى على المستوى الوطني، ومستوى المناطق الأحياء، ومستوى المجتمعات المحلية لجذب الالتزامات، وعرض النجاح، وتشجيع العمل الفوري.

188) في أربعة من بلدان حركة تعزيز التغذية ، **ألا وهي النيجر، وزامبيا، وغواتيمالا، وتانزانيا،** تساعد الجهود الجماعية مع أعضاء البرلمان على رفع الوعي ومؤازرة الالتزام السياسي إزاء التغذية عبر القطاعات الحكومية الرئيسية. وهناك بلدان مثل **إثيوبيا وأوغندا** تستخدم في الوقت الحالي دراسة تكاليف الجوع في أفريقيا التي صدرت مؤخراً لبيان الأثر الاقتصادي لسوء التغذية في هذه البلدان، وحث صناع القرار على تثمين التغذية كمكون أساسي في التنمية الوطنية. قامت غامبيا بالاستعانة بالإحصائيات الخاصة بأوضاع التغذية لإقناع وزارة المالية بزيادة تخصيص الموارد للوكالة الوطنية للتغذية في 2013. وبنهاية 2012، قامت مور**يتانيا** بتقديم المبررات الخاصة بها بشأن التغذية لتقديم المعلومات التي تحتاجها الحكومة وصناع القرار لفهم لماذا تمثل التغذية استثمارات صحيحة؛ وكيفية زيادة الإجراءات التدخلية التغذوية المنصفة، وضمان تعظيم الأثر التغذوي للتحويلات النقدية. **تعمل** جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الوقت الحالي على تقييم أثر سوء التغذية في إطار جهود المناصرة التي تقوم بها.

189) **في بعض الحالات، تدعو الحاجة إلى بناء وعي جماهيري عام بالتغذية إلى إعداد نُهج مبتكرة. وفي بنغلاديش،** يساعد RENEW على زيادة الالتزام، والارتباطات، والموارد الموجهة لصالح التغذية باستخدام أساليب متعددة الوسائط لعرض الأدلة، والشواهد، والبيانات على صناع القرار بصورة يسهل الوصول إليها والمشاركة فيها. في **زامبيا،** انضم التحالف الوطني لتعزيز المجتمع المدني مع الفرقة الموسيقية*Muvi Posse* الحاصلة على العديد من الجوائز لإنتاج أغنية عن التغذية في إطار الجهود المبذولة لتوعية الجماهير بأهمية التغذية أثناء فعاليات شراكة الألف يوم "نافذة الفرص" مع عروض على الهواء في فعاليات وطنية وخطط للتوزيع على محطات الإذاعة في جميع أنحاء البلاد. وعلى نحو مماثل، تقوم **نيبال** بإعداد أهازيج وأغانٍ موسيقية للإذاعة والتليفزيون، كما قامت **غانا** باستخدام القنوات الإعلامية لزيادة الوعي بالتغذية.

الفصل السادس:المُضي قُدماً: تعزيز القدرات لتحقيق النتائج

أولويات الدعم والمساندة لبلدان حركة تعزيز التغذية - 2014 و 2015

- تركز حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية في الوقت الراهن على الحاجة إلى تدعيم القدرات في البلدان المعنية بهدف تعزيز التغذية.
- وتعمل حركة تعزيز التغذية على تنسيق تقديم المساندة الخارجية من خلال التوسط بشأن طلبات بلدان حركة تعزيز التغذية مع أعضاء شبكاتها.
- ويتحمل أعضاء حركة تعزيز التغذية مسؤولية ضمان مواءمة مساندتها مع الأولويات المحددة في خطط التغذية الوطنية وأطر النتائج المشتركة.
- وضعت بلدان حركة تعزيز التغذية مجالات الدعم المساندة التالية كأولويات:
  1) وجود التزام سياسي ودعم للتغير المؤسسي؛
  2) ضمان العمل الفعال، وتوجيه المنتديات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين؛
  3) تسهيل طرح نُهج أصحاب المصلحة المتعددين على مستوى المنطقة الحي وعلى مستوى المجتمع المحلي؛
  4) وضع إرشادات للبلدان بشأن الاستثمارات المراعية للتغذية التي سيكون لها أثر قابل للقياس على التغذية وتعزيز نهج أصحاب المصلحة المتعددين لإحداث ذلك؛
  5) تخطيط تنفيذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التغذية، واحتساب تكاليف ذلك، وإدارته؛
  6) وضع أنظمة قوية تستطيع من خلالها بلدان حركة تعزيز التغذية رصد النتائج، وتقييمها، وإظهارها؛
  7) تعبئة موارد خارجية ومحلية إضافية للتغذية، ومتابعة فعالية وكفاءة هذه الأموال؛ و
  8) ضمان وجود نهج متسق إزاء تعميم الخبرات والتجارب والتعريف بالاحتياجات؛
- وسيتم القيام بتقييم مستقل للحركة في 2014. وسيتيح ذلك مؤشراً عما إذا كانت ترتيبات التوجيه الحالية تتيح استجابات مناسبة وفعالة ويمكن التنبؤ بها لطلبات بلدان حركة تعزيز التغذية بشأن الدعم والمساندة.

190) **نظراً لتعمق الخبرات والتجارب الخاصة بالعناصر الداخلية للحركة، أصبحت بلدان حركة تعزيز التغذية جاهزة على نحو أفضل لصياغة متطلباتها الخاصة بالدعم والمساندة.** وحتى يتسنى تسريع وتيرة العمل واتخاذ ما يلزم من إجراءات، فإن الاستجابات الفعالة التي يمكن التنبؤ بها من داخل حركة تعزيز التغذية لطلبات البلدان بشأن الدعم والمساندة ضرورية. ومن الممكن أن يستمر الزخم في حالة الحفاظ على مبادئ حركة تعزيز التغذية، لا سيما التركيز على القيادة القطرية والمساءلة المشتركة. وتتطلب الأساليب التي تتم من خلالها مساعدة البلدان في تعزيز التغذية في إطار السياقات الخاصة بها تعديلاً مستمراً لضمان إدخال تحسينات ملموسة في تغذية النساء والأطفال.

191) **يتناول هذا الفصل الطلبات ذات الأولوية من بلدان حركة تعزيز التغذية،** والطرق المتوقعة للاستجابة لهذه الطلبات. كما يصف التقييم المستمر للتحويلات التي تعمل حركة تعزيز التغذية على حفزها لضمان وضع الحركة في مكانة مناسبة لتمكين البلدان من الوصول إلى المساعدة التي تضيف إلى استثماراتها في تعزيز التغذية.

أولويات بلدان حركة تعزيز التغذية:

192) **حددت بلدان حركة تعزيز التغذية العديد من المجالات التي تحتاج فيها القدرات إلى تعزيز حتى يتسنى تسريع وتيرة العمل والإجراءات المطلوبة لتعزيز التغذية على مستويات المجتمعات المحلية والمناطق، وعلى المستويات الوطنية.** وعملت الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية مع بلدانها لتصنيف طلبات الدعم والمساندة في 3 فئات رئيسية: الحفاظ على الالتزامات ودعم التغيير المؤسسي؛ ضمان وجود قدرات كافية للتنفيذ، ويشمل ذلك التخطيط، والتنفيذ، والرصد، والتقييم؛ وتشجيع الاتصالات الفعالة.

الفئة أ: الحفاظ على الالتزامات ودعم التغيير المؤسسي

193) **يمكّن وجود التزام سياسي ودعم للتغير المؤسسي بلدان حركة تعزيز التغذية من تطوير قدراتها لاتخاذ ما يلزم من أعمال وإجراءات على** نطاق واسع وتعزيز المساءلة. وتتركز طلبات الدعم والمساندة حول:

a) إشراك القادة الوطنيين والسياسيين في الأنشطة والفعاليات الوطنية، والإقليمية، والعالمية التي تتيح فرصاً لمناصرة حركة تعزيز التغذية وتدعيم الالتزامات السياسية بتعزيز التغذية؛
b) تعزيز دعم المؤسسات التي تضطلع بمسؤوليات التغذية، وتشجيع إشراك البرلمانيين، والقادة المحليين، ومجموعات المجتمع المدني لتحسين المساءلة ومؤازرة الالتزامات؛
c) تشجيع نقاط التلاقي بين الالتزامات العالمية، والإقليمية، والسياسية بتعزيز التغذية (على سبيل المثال من خلال شراكة الألف يوم وميثاق التغذية من أجل النمو) وحركات تعزيز التغذية الوطنية؛ و
d) المساهمة في إعداد التقرير الجديد المقترح بشأن التغذية العالمية.

194) **ضمان العمل الفعال وتوجيه المنتديات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين يعمل على إدخال تحولات مؤسسية على أرض الواقع.** وتتضمن طلبات الدعم والمساندة:

a) تشجيع حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية على تعيين مسؤولي اتصال من السلطة التنفيذية للحكومة، وإشراك الوزارات والقطاعات المعنية؛
b) تشجيع مشاركة السلطات الحكومية، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والشركات ورجال الأعمال، والمانحين في منصات أصحاب المصلحة المتعددين الوطنية.
c) تسهيل وتيسير تبادل الخبرات، والتجارب، وأفضل الممارسات من خلال: الزيارات بين البلدان؛ والتجمعات العالمية والإقليمية الدورية للمنسقين والمشاركين الآخرين من منصات أصحاب المصلحة المتعددين؛ ونشر الوثائق والمعلومات ذات الصلة على موقع الويب الخاص بحركة تعزيز التغذية؛
d) تقييم نشاط وفعالية منصات أصحاب المصلحة المتعددين كجزء من إطار الرصد والتقييم الخاص بحركة تعزيز التغذية؛ و
e) إنشاء خدمة تتيح الدعم الفني المحايد والمساعدة في بناء القدرات لتحديد تضارب المصالح وتنافرها، ومنع ذلك، والتعامل معه.

195) **تسهيل وتيسير نُهج أصحاب المصلحة المتعددين كي يتم إضفاء اللامركزية عليها على مستوى المجتمعات المحلية والمناطق يعمل على تحقيق الأثر المرجو.** وتشمل الطلبات:

a) تشجيع الحكومات على تبني الحركات الوطنية الخاصة بها من أجل التغذية من خلال إجراءات لامركزية، وإشراك قطاعات أخرى من الحكومة، والبرلمانيين، والمجتمع المدني، والسلطات المحلية؛
b) مساندة الحكومة في تقييم القدرات على مستوى المجتمعات المحلية والمناطق لتعزيز التغذية؛
c) تعزيز دعم الاتصالات على مستوى المجتمعات المحلية والمناطق؛
d) تشجيع الجهود المبذولة من شبكات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لتنسيق التواصل.

الفئة ب: ضمان وجود قدرات كافية للتنفيذ

196) **من الممكن تعزيز النُّهج متعددة أصحاب المصلحة من خلال تقديم التوجيه والإرشاد بشأن كيفية تحديد وتعريف الأولويات، والموازنات اللازمة للإجراءات التدخلية الفعالة.** وهذا الأمر حافل بالتحدي لا سيما أن الاستراتيجيات المراعية للتغذية محددة بسياقات معينة بوجه عام. وتتضمن المساعدة لتخطيط تنفيذ الإجراءات والجهود اللازمة لتعزيز التغذية، واحتساب تكاليف ذلك، وإدارته:

a) التركيز على ضمان أن المساندة تتواءم مع أُطُر النتائج المشتركة للبلدان المعنية، والمساعدة على نحو أفضل في ربط النتائج والخطط المتوقعة بالالتزامات الوطنية؛
b) تسهيل الاتفاق بشأن التعريفات والنُّهج القياسية إزاء التكاليف الخاصة بالنهج المراعية للتغذية للسماح بإجراء مقارنات، والمساعدة في تحديد الفجوات المالية الحالية والمستقبلية على نحو يفيد المستثمرين؛
c) تسهيل التقييمات المستقلة للخطط التي لها تقديرات تكاليف لتحسين درجة الاستفادة منها من جانب المستثمرين المحتملين، ووضع نظام للمستثمرين لمراجعة الخطط حال طلب ذلك من بلدان حركة تعزيز التغذية؛
d) إعداد أدوات يمكن أن تستخدمها بلدان حركة تعزيز التغذية لرسم خطط مع التكاليف الخاصة بها، ووضع أُطُر قوية لتنفيذها على المستويات دون الوطنية؛ و
e) دعم الزيادة في توفر خبرات التكاليف المتفرغة حتى يتسنى توفير ذلك للبلدان التي تطلب دعماً ومساندة طويلة الأجل.

197) **العمل معاً لوضع أنظمة قوية تستطيع بلدان حركة تعزيز التغذية من خلالها رصد النتائج يساعد في تقييم أثر سياسات وإجراءات التغذية.** وكجهد يقوده البلد المعني، فإن العملاء الأوليين لأنظمة الرصد القوية هم من يواجهون مخاطر سوء التغذية، وحكوماتهم، وقادتهم. وتسعى بلدان حركة تعزيز التغذية للحصول على مساندة تتسم بالاستجابة في إطار قيامها بتعزيز القدرات لرصد النتائج والعمليات التي تساهم في تحقيقها باستخدام إطار الرصد والتقييم الخاص بحركة تعزيز التغذية. ويجب أن تُبنى النظم على مصادر البيانات وأنظمة المعلومات المتاحة، ودعمها، والإضافة إليها إن اقتضت الحاجة لضمان صلاحيتها على المستوى الدولي. وبهذه الطريقة، يمكن أن تساهم حركة تعزيز التغذية في نظام معلومات شبكة على مستوى العالم لرصد الأوضاع التغذوية للناس، والعمليات التي تؤثر عليها. وتتضمن طلبات الدعم والمساندة:

a) تعزيز نظم الرصد والتقييم بوتيرة سريعة؛
b) رصد التقدم المحرز للتنفيذ لضمان التغطية والفعالية؛
c) تقييم التغيرات في المؤشرات الرئيسية (ويشمل ذلك النواتج التغذوية) في الوقت المناسب باستخدام أساليب تساعد في تحديد اتجاهات محددة؛
d) عرض النتائج التي يمكن التحقق منها وتجميعها على نحو مستقل؛
e) تعزيز أعمال الرصد على المستوى الوطني من خلال العمل على دعم منتديات التغذية لأصحاب المصلحة المتعددين؛ و
f) تجميع المبادرات المختلفة المصممة لتعزيز القدرات الوطنية للرصد والتقييم، ويشمل ذلك إنشاء منتديات وطنية لتقييم أوضاع التغذية، إن كان ذلك ملائماً.

198) **مؤازرة حشد الموارد الخارجية والمحلية الإضافية من أجل التغذية تتطلب متابعة حريصة للفعالية والكفاءة التي** يتم بهما استخدام الموارد الموجودة. وتتركز طلبات الدعم والمساندة حول:

a) استكمال الجهود لمواءمة ومعايرة أساليب متابعة وتتبع توفر واستخدام الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر محلية ودولية؛
b) مواءمة الجهود لتقييم نقص التمويل؛ و
c) تشجيع النُّهج الشاملة لحشد التمويل الذي يمكن التنبؤ به لسد الفجوات، لا سيما من مصادر محلية ومن وزارات المالية، وتضمين الأموال التحفيزية المطلوبة لمواجهة تحديات محددة أمام بلدان وشبكات حركة تعزيز التغذية.

الفئة ج: تشجيع الاتصالات الفعالة

199) **ضمان وجود نهج متسق لتعميم الخبرات، والتجارب، والاحتياجات** بين الجميع داخل حركة تعزيز التغذية يعمل على تعظيم قيمة التفاعلات، كما أنه في غاية الأهمية في إحداث مواءمة في جهود المناصرة الفعالة. وتطلب بلدان حركة تعزيز التغذية المساعدة والدعم فيما يتعلق بما يلي:

a) التواصل الفعال بشأن القضايا ذات الصلة بالتغذية؛
b) القيام بأعمال المناصرة مع صناع القرار لوضع أولويات للإجراءات الفعالة وإشراك الجمهور على نطاق أوسع فيما يخص منافع التغذية الجيدة والوسائل التي من خلالها يمكن تحقيق ذلك؛ و
c) استخدام مصادر معلومات جيدة الإعداد مثل موقع الويب الخاص بحركة تعزيز التغذية، والتحديثات الشهرية لعرض نتائج وخبرات البلدان على الجمهور الأوسع نطاقاً.

200) تمكين بلدان حركة تعزيز التغذية من الوصول إلى المساعدة التي تحتاجها. تعمل الأمانة العامة لحركة تعزيز التغذية على تمكين البلدان من الوصول إلى القدرات التي تحتاجها من خلال ربط طلبات البلدان مع المساندة المتاحة داخل حركة تعزيز التغذية. وتتضمن مهام الأمانة العامة تحديد المجالات التي تطلب البلدان المساندة فيها، وتحديد وتصنيف أنواع المساندة الموجودة حالياً، والتوفيق بين العرض والطلب. وتعتمد قدرة الأمانة العامة على القيام بذلك على الأساليب التي من خلالها تنخرط مع شبكات حركة تعزيز التغذية، والمعلومات التي لديها بشأن احتياجات البلدان والمساندة المتاحة.

201) **يجب مواءمة مساندة بلدان حركة تعزيز التغذية مع الأولويات المحددة في خطط التغذية الوطنية وأطر النتائج المشتركة.** ويجب عدم السعي للحصول على مساندة من مصادر خارج البلد المعني إلا في حالة غياب الخبرات في هذا البلد وعدم كفاية مصادره.

202) **تم تحديد 3 مصادر للمساندة متاحة لبلدان حركة تعزيز التغذية من داخل حركة تعزيز التغذية نفسها:**

a) **تبادل الخبرات العملية بين البلدان.** ستعمل الأمانة العامة على تسهيل التعلم بين البلدان، علاوة على ما يتم القيام به بالفعل من جانب البلدان نفسها أو بمساندة من شركاء آخرين؛ ويعمل ذلك على تشجيع تبادل الخبرات والتجارب من بلدان خارج

حركة تعزيز التغذية مثل الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا؛ وتمكين بلدان أخرى لديها أعباء كبيرة فيما يتعلق بسوء التغذية (منها البلدان الهشة والمتأثرة بصراعات) للمشاركة في حركة تعزيز التغذية.

b) **الشبكات العالمية للمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والمانحون، والشركات ورجال الأعمال.** ستقوم الشبكات العالمية للحركة بتنسيق جهودها لضمان أن عروض المساندة (من جانب الأعضاء وعلى نحو جماعي) تتم صياغتها دون ازدواجية وعلى نحو يتسم بالاستجابة لمجالات الاحتياجات التي تم تحديدها. وسيتم القيام بذلك من خلال إقامة مجموعات عبر الشبكات، كما هو الحال بالنسبة لأعمال المناصرة والاتصالات.

c) **فرق الخبراء الفنيين:** ستعمل الأمانة العامة على تسهيل إعداد "عروض دعم محددة من منتديات خارجية (مثل منتديات تعزيز جودة تعزيز التغذية [MQSUN]، وتعزيز الشراكات، والنتائج، والابتكارات في تعزيز التغذية عالمياً [SPRING]، والعيش والازدهار [Alive and Thrive]) أو كيانات متخصصة معنية بتقديم المساندة لبلدان حركة تعزيز التغذية. وسيتم تجميع كل هذا من أجل الاستجابات الهادفة وفي التوقيت المناسب للطلبات المحددة.

تقييم مستقل لوظيفة حركة تعزيز التغذية

203) **سيتم القيام بتقييم مستقل لترتيبات التوجيه والإدارة في حركة تعزيز التغذية في 2014،** ويتضمن ذلك وظيفة وكفاءة مجموعة القيادة، والشبكات، والأمانة العامة. وسيساهم ذلك في إعداد رؤية للوظيفة المستقبلية وهيكل حركة تعزيز التغذية بأسرها. وسيعمل هذا التقييم على استعراض الطريقة التي تعمل بها حركة تعزيز التغذية داخل البلدان المعنية وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، كما سيتناول تقدير الترتيبات الحالية وهل يتم إتاحة المساندة المطلوبة لبلدان حركة تعزيز التغذية لضمان ترجمة الالتزامات السياسية إلى نتائج مستدامة. ولن يسعى هذا التقييم إلى توصيف أثر حركة تعزيز التغذية على الأوضاع التغذوية للنساء والأطفال في بلدان حركة تعزيز التغذية: إذ يمثل هذا مهمة في بحث مستقبلي.

204) **ستقوم مجموعة القيادة بحركة تعزيز التغذية بالموافقة على نطاق التقييم:** ومن المتوقع أن يتناول:

1) التقدم المحرز في البلدان المعنية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة للحركة (كما هو محدد في استراتيجية حركة تعزيز التغذية)؛ و
2) مدى قيام شبكات، وأمانة، ومجموعة القيادة في حركة تعزيز التغذية بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز التغذية وأثر هذا الدعم.

205) **سيتناول هذا التقييم السياق الذي تتطور فيه حركة تعزيز التغذية،** ويشمل: (أ) الالتزامات في اتفاق التغذية من أجل النمو؛ (ب) الآلية المقترحة للتمويل التحفيزي للتغذية؛ (ج) نظم معلومات التغذية في البلدان المعنية؛ (د) العمل الذي يجري القيام به لتتبع ومتابعة الاستثمارات في التغذية؛ (هـ) خطط من أجل تقرير عالمي حول وضعية التغذية في العالم؛ (و) التطورات العالمية مثل المؤتمر الدولي المعني بالتغذية 2 (ICN2)، والمداولات في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وجمعية الصحة العالمية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعمل هذا التقييم على التنبؤ بالنمو المستقبلي للحركة، وطلبات من هم بها على ضوء الاهتمام السياسي العالمي بالتغذية (على سبيل المثال أجندة التنمية بعد 2015). كما سيعتمد على الدروس المستفادة من شراكات أخرى كبرى، وشاملة، وجماعية، ومتعددة أصحاب المصالح لا سيما تلك الواردة تفصيلاً في دراسة توجيه حركة تعزيز التغذية في 2012.

206) **شجعت مجموعة القيادة حركة تعزيز التغذية على تبني منظور طويل الأجل لتحقيق أهدافها،** حتى إن تم وضعه في البداية كآلية مؤقتة وتحفيزية مصممة لتهيئة مجال يسمح بازدهار الالتزامات إزاء التغذية والعمل على تنفيذ هذه الالتزامات. وقد تم تصميم هذه حركة تعزيز التغذية لتسهيل العمل الفعال من جانب العديد من أصحاب المصلحة وتجنب الازدواجية في الجهود الحالية. ويتمثل أحد القياسات المهمة في نجاح حركة تعزيز التغذية فيما إذا كانت فرادى الحركات الآخذة في الظهور في بلدان حركة تعزيز التغذية تقود نحو الدمج المستدام للتغذية في مبادرات التنمية الشاملة.

الملحق 1:الحكومات الملتزمة أمام حركة تعزيز التغذية

ملاحظة: لم ترسل إثيوبيا أو بنغلاديش خطاب التزام

	البلد التابع للحركة	تاريخ خطاب الالتزام	من له حق التوقيع على خطاب الالتزام
1	بنين	12 سبتمبر/أيلول 2011	وزير الزراعة، والماشية، والثروة السمكية
2	بوركينا فاسو	28 يونيو/حزيران 2011	وزير الصحة
3	بوروندي	26 فبراير/شباط 2013	النائب الثاني لرئيس الجمهورية
4	الكاميرون	18 فبراير/شباط 2013	وزير الصحة
5	تشاد	2 مايو/أيار 2013	وزير الصحة
6	ساحل العاج	7 يونيو/حزيران 2013	رئيس الوزراء
7	جمهورية الكونغو الديمقراطية	29 مايو/أيار 2013	وزير الصحة
8	السلفادور	24 سبتمبر/أيلول 2012	وزير الصحة
9	غانا	25 مارس/آذار 2011	وزير الصحة
10	غواتيمالا	7 ديسمبر/كانون الأول 2010	نائب وزير الصحة
11	غينيا كوناكري	28 مايو/أيار 2013	نائب وزير الصحة، ووزراء الزراعة، والشؤون الاجتماعية، وشؤون المرأة والطفولة
12	هايتي	11 يونيو/حزيران2012	السيدة الأولى
13	إندونيسيا	22 ديسمبر/كانون الأول 2011	وزير الصحة
14	كينيا	30 أغسطس/آب 2012	وزير الصحة العامة وخدمات الصرف الصحي
15	جمهورية قيرغيزستان	7 ديسمبر/كانون الأول 2011	نائب وزير الصحة
16	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	25 أبريل 2011	وزير الصحة
17	مدغشقر	28 فبراير/شباط 2012	المنسق الوطني ـ مكتب التغذية الوطنية
18	مالاوي	15 مارس/آذار 2011	الأمانة الدائمة
19	مالي	24 مارس/آذار 2011	وزير الصحة
20	موريتانيا	19 مايو/أيار 2011	إدارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
21	موزمبيق	31 أغسطس/آب 2011	نائب وزير الصحة
22	ميانمار	بداية مايو/أيار 2013	وزير الصحة
23	ناميبيا	16 سبتمبر/أيلول 2011	رئيس الوزراء
24	نيبال	5 مايو/أيار 2011	الوزير/وزارة الصحة والسكان
25	النيجر	14 فبراير/شباط 2011	وزير الصحة العامة
26	نيجيريا	14 نوفمبر/تشرين الثاني 2011	وزير الصحة
27	باكستان	26 يناير/كانون الثاني 2013	كبير مسؤولي دائرة التغذية، والتخطيط، والتنمية بمكتب رئيس الوزراء
28	بيرو	19 نوفمبر/تشرين الثاني 2010	الأمين العام لديوان الموازنة العامة للدولة
29	رواندا	22 ديسمبر/كانون الأول	وزير الصحة
30	السنغال	06 يونيو/حزيران 2011	رئيس الوزراء
31	سيراليون	16 يناير/كانون الثاني 2012	وزير الصحة العامة وخدمات الصرف الصحي
32	جنوب السودان	26 يونيو/حزيران 2013	نائب الرئيس
33	سري لانكا	4 أكتوبر/تشرين الأول 2012	سكرتير الرئيس
34	تانزانيا	5 يونيو/حزيران 2011	رئيس الوزراء
35	غامبيا	18 يوليو/تموز 2011	نائب الرئيس
36	أوغندا	17 مارس/آذار 2011	رئيس مؤسسة التخطيط القومي
37	اليمن	نوفمبر/تشرين الثاني 2012	رئيس الوزراء
38	زامبيا	22 ديسمبر/كانون الأول 2010	وزير الصحة
39	زيمبابوي	06 يونيو/حزيران 2011	مدير مجلس الغذاء والتغذية

الملحق الثاني: عرض عام لحركة تعزيز التغذية منذ 2010

السنة الأولى: 2010 – 2011

1) **شهدت هذه السنة تحول حركة تعزيز التغذية من مجرد فكرة إلى واقع عملي**، حيث تم وضع مثالب سوء التغذية بصورة رصينة على الأجندة الدولية. وأثناء هذه السنة كانت أولوية حركة تعزيز التغذية هي زيادة الزخم السياسي حول التغذية، وتنمية حركة تعزيز التغذية، وبناء توافق حول طريق المُضي قدماً. وتم إحراز تقدم كبير على جميع الجبهات، وتُوِّج هذا التقدم في التزامات 6 بلدان ناهضة حديثاً في اجتماع رفيع المستوى بشأن التغذية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2011 في نيويورك.

2) **وفي سبتمبر/أيلول 2011، انضم للحركة 19 بلداً:** وساندت هذه البلدان أمانة صغيرة، وتم تقديم التوجيه من خلال فريق مخصص لهذه المهمة مع مشاركين من حكومات ومانحين ومن المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية، وجمعيات رجال الأعمال، والمنظمات المشتركة بين الحكومات. وأثناء هذا العام، ركزت الأمانة العامة وفريق التوجيه على تشجيع القيادة الوطنية لبلدان حركة تعزيز التغذية على تحديد التغذية كقضية إنمائية خطيرة، والسعي نحو السياسات الوطنية الفعالة، وتشجيع مواءمة البرامج مع هذه السياسات، وزيادة فعاليتها، وتعزيز أثرها.

3) **وشجعت بلدان حركة تعزيز التغذية العديد من أصحاب المصلحة في البلدان المعنية لدعم تنفيذ سياسات التغذية على نحو يشجع** المسؤولية المشتركة عن التنفيذ والنتائج. وتبين خارطة طريق حركة تعزيز التغذية أن كل بلد قائم بذاته سيعمل على إحداث تحولات في الترتيبات المؤسسية وأساليب العمل حتى يتسنى للمجموعات المتعددة العمل معاً لتحقيق مجموعة موحدة من النتائج المتفق عليها باستخدام أفضل الممارسات الإنمائية مع أنظمة معتمدة لرصد النواتج والآثار. وبالتالي، يدرك الراغبون في الانضمام إلى حركة تعزيز التغذية أنها ليست مبادرة، أو مؤسسة، أو صندوقاً.

4) **تنقل عبارة "حركة تعزيز التغذية" على نحو متزايد الشعور بـ:** (أ) التوجه (التزامات صريحة من أجل التغذية من قادة وطنيين)؛ (ب) التجمع (عناصر فاعلة متعددة ومتوائمة وتعمل معاً)؛ (ج) النطاق الواسع (حشد موارد إضافية وتكثيف أعمال التنفيذ لتحقيق الأهداف الوطنية الطموحة)؛ (د) تضافر الجهود (التركيز معاً على الأفعال والأعمال التي تحقق الأثر الأكبر)؛ و (هـ) الأثر (تقاسم المسؤولية عن النتائج وإظهارها).

5) **وفي السنة الأولى، كان التركيز في حركة تعزيز التغذية بأسرها على تنقيح المفاهيم وتحمل المسؤولية بشأنها فيما بين الكتلة الحرجة من أصحاب المصلحة.** وفي نهاية السنة الأولى، أفادت الأمانة العامة بما يلي: (أ) زيادة الالتزام السياسي من أجل تحسين التغذية داخل البلدان، وكذلك على المستويين الدولي والإقليمي؛ (ب) بدأت حكومات بلدان حركة تعزيز التغذية في وضع أهداف جريئة وأهداف محددة للحد من نقص التغذية؛ و (ج) وجود تحالف عالمي من الشركاء مستعد لمواءمة جهوده عند دعم البرامج الوطنية، وذلك عبر تنظيم أنفسهم في 6 مجموعات عمل.

6) **وحددت الأمانة العامة أيضاً العديد من التحديات** لضمان ما يلي: (أ) أن يتسم الدعم الفني لبلدان حركة تعزيز التغذية بالاستجابة، والجودة العالية، والتوافق، وإمكانية التنبؤ بها؛ (ب) أن تكون السلطات الوطنية في وضعية تمكنها من إدارة المساهمات من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في البلد المعني والخارجيين؛ (ج) أن يكون شركاء التنمية أكثر وضوحاً وصراحة بشأن مدى ونمط الدعم الذي يقدمونه، وإمكانية زيادته، والطرق التي يمكن الاستفادة به من خلالها، وشروط إتاحته.

السنة الثانية: 2011-2012

7) **انتقلت حركة تعزيز التغذية في هذه السنة من تعزيز القرار السياسي إلى تحقيق النتائج.** وأصبحت حركة عالمية حقيقية انطلقت بثمانية وعشرين بلداً عضواً فيها تجمعت واتفقت على مبادئ المشاركة. وزاد عدد أصحاب المصلحة المشاركين في حركة تعزيز التغذية، كما زاد نطاقها على المستويين العالمي والدولي، وعلى مستوى المناطق ومستوى المجتمعات المحلية. وأقامت بلدان حركة تعزيز التغذية بوضع منصات للتغذية يجتمع فيها أصحاب المصلحة لتصميم استجابات رصينة للسياسات التغذوية للبلدان المعنية، ووضع مؤشرات لقياس النجاح.

8) **وضعت حركة تعزيز التغذية نظاماً جديداً للتوجيه والإدارة، وأسست أمانة عاملة مع مجموعة قيادة قوية و 4 شبكات دعم ومساندة.** وقد ظهر الزخم السياسي المتنامي في الالتزامات، والارتباطات، والمبادرات رفيعة المستوى في قمة مجموعة الثماني، وقمة مجموعة العشرين، وريو +20. وظهر هذا التقدم في إطار استراتيجي جديد للحركة حل محل خارطة طريق حركة تعزيز التغذية في 2010.

9) **اعتمد التقدم في السنة الثانية على الزخم السياسي والمؤسسي للسنة الأولى** مع تنامي عدد الداعمين في عدد متزايد من البلدان. وأقر المزيد من زعماء وقادة العالم بالأهمية البالغة للاستثمار في التغذية لضمان تحسين الصحة وزيادة الثروة والقدرة على مجابهة الأخطار في المستقبل على مستوى العالم أجمع.

10) **عند استعراض التقدم المحرز خلال هذه السنة، خلصت مجموعة القيادة إلى حاجة حركة تعزيز التغذية إلى:** (أ) جهود مناصرة متسقة ورسائل تصف نهج حركة تعزيز التغذية وكيف تعمل؛ (ب) وسائل **توضح** النتائج على نحو يتسم بالمصداقية، والعمل على ربط الأنشطة في حركة تعزيز التغذية مع التحسينات في التغذية، وإظهار القيمة مقابل المال، مع التفكير في الطبيعة طويلة الأجل للتحولات وإدارة التوقعات فيما يتعلق بتحقيق الأثر السريع؛ و (ج) الاهتمام بالحفاظ على التوافق والعمل معاً على نحو يحقق الدعم المشترك بين جميع أصحاب المصلحة في حركة تعزيز التغذية.

11) **اعتبار التركيز على التوافق في غاية الأهمية على ضوء** حتمية الجدل والمناقشات حول: (أ) أين وكيف يتم عمل الاستثمارات الجديدة؛ (ب) الإجراءات والأفعال ذات الأولوية ـ ووسائل التنفيذ التي يدعمها مختلف مجموعات أصحاب المصلحة داخل حركة تعزيز التغذية؛ و (ج) الحاجة إلى دعم بلدان حركة تعزيز التغذية عند استخدامها للمعلومات والمعارف لتعزيز الإجراءات الوطنية من خلال التعاون بين البلدان المشاركة والمنظمات الداعمة.